الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية.
مدرسة الدكتوراه تسيير المالية العامة.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

دور الدولة في الاقتصاد
(نظرة تحليلية تاريخية)
- دراسة حالة الجزائر -

إعداد الطالب:
عابد عبد الكريم غريسي

إشراف البروفيسور:
باركة محمد الزين

لجنة المناقشة:

– الدكتور كرزابي عبد اللطيف.	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	رئيســـــا
– الأستاذ الدكتور باركة محمد الزين.	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفـــــا
– الدكتور بوهنـــة عـــلي.	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنـــــا
– الدكتور مولاي خثير رشيد.	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنـــــا

السنة الجامعية: 2010 – 2011

تشـكـــــــرات

﴿....رَبِ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ اَلْتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَ وَعَلَى وَالِدَيَ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهْ وَأَدْخِلَنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ اَلْصَالِحِينْ... ﴾ الآية 19 سورة النمل

و عملا بقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم:

﴿ مَنْ لاَ يَشْكُرْ اَلْنَاسَ لاَ يَشْكُرْ اَلْلـــَّهْ ﴾

أتقدم إلى مشرفي الأستاذ الدكتور باركة محمد الزين بجزيل الشكر على نصائحه وتوجيهاته التي لم يبخل علي بها رغم انشغالاته.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء اللّجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من علمني حرفـــــــــاً.

الإهـــــــــــــــــــداء

إلى من قال الله في حقهما

﴿...وَلاَ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا...﴾ اللذين دعواتهما ذللت لي كثير من الصعاب- أطال الله في عمرهما- فلهم مني فضل كبير يعجز الوفاء به أي إهداء أو تقدير.

إلى كل الإخوة والأخوات.
إلى جميع الأصدقاء والأحباب
إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب وبعيد.

عبد الكـــــريم

المحـــــتويـــــات

الإهداء

التشكرات

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الفـــــهرس	الصفحة
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: خلفيات عامة حول الدولة والاقتصاد.	01
تمهيد.	02
I- الدولة ماهيتها ومقوماتها.	03
1- مفهوم الدولة.	03
1-1- تعريف الدولة.	03
1-2- نظريات نشأة الدولة.	05
2- أركان الدولة.	06
3- وظائف الدولة.	08
II- ماهية الاقتصاد.	11
1- تعريف الاقتصاد.	11
2 - أهداف علم الاقتصاد (المشكلة الاقتصادية).	13
3- الأنظمة الاقتصادية.	14
3-1- النظام الرأسمالي.	15
3-2- النظام الاشتراكي.	16
3-3- النظام الاقتصادي المختلط.	17

III- دور الدولة في تاريخ الفكر الاقتصادي.	19
1 – دور الدولة عند المدرسة التجارية.	19
2 - دور الدولة عند المدرسة الطبيعية.	21
3 - دور الدولة عند المدرسة الكلاسيكية.	23
4 - دور الدولة عند المدرسة الماركسية.	25
5 - دور الدولة عند المدرسة الكينزية.	26
6- دور الدولة في الفكر الليبرالي الجديد.	28
خلاصة الفصل.	31
الفصل الثاني : حجم الدولة في الاقتصاد.	32
تمهيد.	33
I- وسائل تدخل الدولة في الاقتصاد.	35
1- مفهوم السياسات الاقتصادية.	34
1-1 تعريف السياسة الاقتصادية.	34
- الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية	36
2-1 أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية.	38
2- أنواع السياسات الاقتصادية.	39
2 -1- السياسات الظرفية.	40
2-2 - السياسات الهيكلية.	41
II- تفسير وقياس حجم تدخل الدولة في الاقتصاد.	42
1- تفسيرات تدخل الدولة في الاقتصاد.	42
1-1- قانون واقنر .A .Wagner.	43
1-2- أطروحات الطلب العمومي.	44
1-3- أطروحة الأثر الرافع.	45
1-4- أطروحة ضعف إنتاجية القطاع العام (مرض التكاليف).	46
2- قياس حجم الدولة وعلاقته بالنمو.	48
2-1. قياس حجم الدولة في الاقتصاد.	48

2-2. حجم الدولة وعلاقته بالنمو.	49
III مدى تغير دور الدولة في ظل أزمة الرهن العقاري.	51
1. أزمة الرهن العقاري حقيقة و خلفيات.	51
2. آثار الأزمة المالية العالمية.	53
3. تغير زمة الرهن العقاري لدور الدولة في الاقتصاد.	60
خلاصة الفصل.	63
الفصل الثالث: خصائص وطبيعة الاقتصاد الجزائري	64
تمهيد .	65
I- الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال، مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق (1962 -1966):	66
1 - مميزات وواقع المرحلة (1962-1966).	66
2- إجراءات السلطات الجزائرية في هذه المرحلة.	67
II- مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط في فترة (1967-1987):	68
المخطط الثلاثي الأول (67-69).	69
المخطط الرباعي الأول (70-73).	70
المخطط الرباعي الثاني (74- 77).	71
المخطط الخماسي الأول (80- 84).	73
المخطط الخماسي الثاني (85-89).	74
III- التراجع عن اقتصاد الأوامر و التحول نحو اقتصاد السوق.	79
1 - مفهوم اقتصاد السوق و الدور الجديد للدولة.	81
- دور المعدل.	83
- الدولة قوة عمومية.	83
- الدولة مالك.	83
- الدولة مساهم.	84
2 – الوظائف التي تقوم بها الدولة في ظل اقتصاد السوق.	85
1- دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.	85
2-دور الدولة في تخصيص الأمثل للموارد.	91

3-دور الدولة في إعادة توزيع الدخل الوطني.	94
4-دور الدولة في التنمية الاقتصادية.	98
خلاصة الفصل.	106
الفصل الرابع: دور الدولة في ظل اقتصاد السوق.	107
تمهيد	108
I- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال نحو اقتصاد السوق انطلاقا من سنة 1988.	109
1- دفعات الإصلاح من 1988 إلى 1998.	109
1-1- الدفعة الأولى من الإصلاحات 1988.	109
1-2- الدفعة الثانية من الإصلاحات 1991.	113
1-3- الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية (1994-1995).	117
1-4 - برنامج التعديل الهيكلي (ماي 95 – ماي 98).	119
2- تقييم فترة الإصلاحات الهيكلية.	121
2-1- تقييم الإصلاحات من جانب معطيات الاقتصاد الكلي.	121
2-2- تقييم سياسة التعديل الهيكلي في الجوانب الاجتماعية.	125
II- أدوات السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من 1999 إلى 2009.	128
1- السياسة المالية المتبعة ومدى أهميتها .	128
2- الاتجاهات العامة للسياسة النقدية وأداؤها.	152
3- طبيعة السياسة التجارية المطبقة.	175
4- السياسة الاجتماعية وتحويلات الدولة.	179
III- مدى تحقيق هذه السياسات لأهداف المربع السحري.	182
1- استقرار الأسعار والحد التضخم.	182
2- البطالة وسياسة التشغيل بين 1999 و 2009.	185
3- الرفع من معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.	196
4- تحقيق التوازن الخارجي.	199
خلاصة الفصل.	206
الخاتمة العامة.	207
قائمة المراجع	211

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين السياسة الظرفية والسياسات الهيكلية	39
02	أهمية كل قطاع في الاقتصاد من فترة (67-89)	69
03	المؤشرات العامة للاقتصاد في الفترة (67-87)	77
04	مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستوى الخارجي للفترة 67- 87	78
05	تغير الأسس النظرية لاقتصاديات التنمية	80
06	تطور اللجوء إلى الديون الخارجية	122
07	تطور مؤشرات المديونية (90-97)	122
08	الميزان التجاري (93-99)	123
09	تطور احتياطات الصرف (93- 2000) باستثناء الذهب	123
10	القوة العاملة والقوة المشغلة 1996- 1999	125
11	تطوّر نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 1999- 2009	135
12	توزيع نفقات التسيير حسب الأبواب خلال الفترة 1999- 2006	136
13	نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام PIB خلال الفترة 1999- 2008	140
14	تطوّر إيرادات الموازنة خلال الفترة 1999- 2009	145
15	تطوّر معدّلات العبء الضريبي خلال الفترة 1999- 2009	147
16	مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة خلال الفترة 1999- 2009	148
17	مساهمة الجباية العادية في إيرادات الموازنة خلال الفترة 1999- 2009	149
18	تطوّر بنود الموازنة العامة خلال الفترة 1999- 2009	153
19	تطوّر رصيد الموازنة خلال الفترة 1999- 2007	155
20	توزيع قروض للاقتصاد حسب الآجال (1999-2002)	167
21	تطور الواردات والصادرات (الميزان التجاري بين 1999 و2009)	176
22	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1999-2009	183
23	تطور معدل البطالة في الفترة بين 1999 و 2009	186
24	تطور عدد السكان المشتغلين خلال الفترة 2004- 2008	192
25	تطور معدل النمو الاقتصادي قي الفترة من 1999 حتى سنة 2009	196
26	تطور معدل النمو خارج المحروقات للفترة من 1999 حتى 2009	197
27	ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1999- 2009	200

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المربع السحري لكالدور	37
02	الأثر الرافع لـــ Peacock –Wismeman	45
03	تطور نفقات التسيير والتجهيز من 1999 إلى 2009	135
04	توزيع القروض حسب القطاعات (2000–2008)	170
05	تطور الودائع تحت الطلب ولأجل محدد (2001–2008)	171
06	تطور الواردات والصادرات (الميزان التجاري بين 1999 و2009)	176
07	بنية الواردات حسب المواد (2007–2008)	178
08	تطور التحويلات الاجتماعية الآتية من ميزانية الدولة (1999–2009)	180
09	تطور الدعم الموجه للعائلات (1999–2009)	180
10	تطور معدلات التضخم في الفترة 1999– 2009	184
11	تطور معدل البطالة في الفترة بين 1999 و 2009	187
12	توزيع السكان المشتغلين حسب قطاع النشاط (2004–2008)	193
13	تطور معدل النمو الاقتصادي قي الفترة من 1999 حتى سنة 2009	196
14	تطور معدل النمو خارج المحروقات للفترة من 1999 حتى 2009	197
15	رصيد ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1999– 2009	201

المقدمـــــة العامـــــة

تشكل الدولة مؤسسة حاضنة وناظمة لكافة التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية المندرجة تحت سيادتها, وتختلف الطرق التي تمارس من خلالها الدولة دورها تبعاً لسياسة هذه الدولة وظروفها.

وقد مرت وظائف ومهام الدولة بتغيرات كبيرة منذ نشأتها وحتى عصرنا الحاضر, ونلاحظ أنه لم يكن للدولة في بداية ظهورها مهام اقتصادية مجتمعية، وتميز دورها خلال المراحل التاريخية الأولى بانحساره في دور حفظ الأمن وجمع الضرائب وحماية مصالح الطبقة المسيطرة. وقد حافظت الدولة على هذا الدور حتى أواخر حقبة التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الإقطاعية وقيام الثورة البورجوازية الرأسمالية، فقد بدأت وظائف الدولة بالتشعب مع ظهور تجمعات الحرفيين المعزولين خارج الإقطاعيات الزراعية، لاسيما وأن ذلك قد ترافق مع بروز الحاجة لوجود سلطة مستقلة بعد تبلور التناقضات بين مصالح السلطات الدينية والسلطات الإقطاعية حول الملكية الاقتصادية، حيث قامت الثورة البورجوازية الرأسمالية التي أعادت الإمساك بزمام السلطة معطية للدولة بُعدها المجتمعي.

ومع بدء البرجوازية في البحث عن أسواق لتصريف منتجاتها ومصادر للمواد الخام الأولية لتشغيل مصانعها وولادة الجيش كأداة قمع داخلية وخارجية بيدها، اتسمت وظائف الدولة لأول مرة بالطابع الاقتصادي، من خلال دورها كباحث عن الأسواق الخارجية ومراقب للسوق الداخلية ومسئول مباشر عن رسم السياسات الاقتصادية.

وفي العقود الأولى من القرن العشرين تعرض العالم لأحداث هامة كان لها الأثر الأكبر في إعادة النظر بمسألة تولي الدولة لدور اقتصادي اجتماعي مؤثر والتوجه نحو تدخل الدولة في الاقتصاد, ابتداءً من ثورة أكتوبر الاشتراكية عام 1917, ووقوع أزمة الكساد الاقتصادية الرأسمالية الكبرى خلال الفترة (1929 – 1933), مترافقاً مع إتمام الاتحاد السوفيتي بنجاح لأول مرة خطط تطوره الاقتصادي الخماسية التي كانت تحت إشراف الدولة، بالإضافة لنشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية والآثار الهامة التي خلفتاها على مختلف دول العالم.

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين بدأ التوجه لتدخل الدولة في الاقتصاد في الدول الرأسمالية ولكن هذا التوجه لم يتمايز وتظهر ملامحه بشكل جلي إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تقاسمت المنظومة العالمية بعد الحرب ثلاثة نماذج من الدول:

-النموذج الأول: نموذج دولة الرفاه (الدولة الكينزية)، التي قامت في الدول الصناعية المتقدمة، وبشكل خاص في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وقام هذا النموذج تحت هاجس تعمير ما خربته الحرب، ومنافسة النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي، على تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي.

-النموذج الثاني: النموذج الاشتراكي، والذي كان موجوداً في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، وهو يقوم أساساً على توجيه تطور الاقتصاد بكامله من قبل الدولة، حيث تسود الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

-النموذج الثالث: النموذج التنموي، الذي ساد في الدول النامية حديثة الاستقلال، حيث كان تدخل الدولة في الاقتصاد قائماً من منطلق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطور السريع واللحاق بركب الحضارة.

فبعد الحرب العالمية الثانية ترسخ الاعتقاد في الأنظمة الرأسمالية بشرعية تدخل الدولة في الاقتصاد لمكافحة البطالة ودعم النشاط الاقتصادي ومواجهة التنافس مع النظام الاشتراكي القائم في الاتحاد السوفييتي، وبأن النظام الرأسمالي يتطلب قيام الدولة بدور الموازن الموضوعي بين تقلبات قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي إذا ما أُريد تجنب الوقوع في أزمات اقتصادية كالأزمة الاقتصادية الكبرى (1929– 1933) الأمر الذي أورده جون مينارد كينز في نظريته العامة للنقود والفائدة والتوظيف عام 1936.

وخلال الخمسينات والنصف الأول من الستينات أزيح نموذج كينز القديم الذي عني بالدرجة الأولى بوسائل تجنب الأزمات الدورية, لتحل محله الكينزية الديناميكية (الحركية), التي عُنيت بتنفيذ

سياسات حكومية واعية تتعلق بتخطيط الاقتصاد في الأمدين المتوسط والبعيد إلى جانب السياسات الاقتصادية قصيرة الأمد، وهو ما عرف كمصطلح بالتخطيط التأشيري (التوجيهي). وعاشت الرأسمالية خلال الفترة (1945 – 1970) عصر ازدهارها الذهبي تحت ظل دولة الرفاهية, إذ تحقق التوظيف الكامل تقريباً, واتسم الاقتصاد بدرجات عالية من الاستقرار, ولم تتجاوز نسبة التضخم 2.5%, كما لم تتعدَ نسبة البطالة 3%, وحقق الاقتصاد نمواً وصل معدله السنوي إلى.4%

ولكن "التضخم المنظم" الذي أوصى به كينز والذي يعتبر ذروة الحكمة في السياسة الاقتصادية لرأسمالية الدولة الاحتكارية, قد بدأ في أواخر الستينات بالتحول إلى "تضخم متراكم", ليتطور خلال مطلع السبعينات إلى "تضخم جامح" لم يعد من الممكن السيطرة عليه, وشهدت البلدان الرأسمالية في ظل ظاهرة "الركود التضخمي" أزمة اقتصادية حادة في أواسط السبعينات تجلت بنمو التضخم والبطالة معاً,

هنا اندفع كلاسيكيو الاقتصاد السياسي للبرجوازية (الليبراليون الجدد) في تقديم برامجهم التي تجمع بين آلية السوق التلقائية وبين أساليب التنظيم الحكومي غير المباشرة, وتعتمد على تقليص دور الدولة على الصعيد الاقتصادي, وتحميل تدخلها في الاقتصاد مسؤولية المتاعب والأزمات. وانتصر تيار الليبرالية الاقتصادية الجديدة على الكينزية, بانتصار "تاتشر" في الانتخابات البريطانية عام 1979, وبنجاح "ريغان" في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 1980. واعتبر الليبراليون انهيار النموذج الاشتراكي متمثلاً في سقوط الاتحاد السوفيتي انتصاراً للاتجاه الليبرالي الجديد, والذي ترافق معه فشل خطط التنمية في بلدان العالم الثالث والتي بدأت تعاني من متاعب وأزمات اقتصادية حادة.

وبذلك بدأ في العالم بأسره عصر جديد أهم سماته حرية السوق وإطلاق المبادلات وإعلاء شأن التنافس وإزالة الحدود. والاتجاه السائد عالمياً اليوم هو أشد تيارات الليبرالية تطرفاً, وهو يروج للعمل في اتجاه تحجيم دور الدولة وتقليص تدخلها في النشاط الاقتصادي, والمناداة بإعادة توزيع

الدخل والثروة لصالح أصحاب رؤوس الأموال بتخفيض الضرائب على الدخول والثروات الكبيرة وبيع مؤسسات الدولة ونقل ملكيتها للأفراد.

خلال هذا التطور والتحول كانت الجزائر دولة مستعمرة ولم تنل حقها في التأقلم مع التغيرات إلى مع استقلالها سنة 1962، لتكون بذلك بداية تاريخ اقتصادي سياسي لدولة الجزائر وبداية النقاش حول دور الدولة الجزائرية في الاقتصاد. إذ توجهت الدولة منحى الدول الاشتراكية وأصبحت هي المسيطر على الاقتصاد ككل. ومر الاقتصاد الوطني بثلاث مراحل أساسية أجتمع الاقتصاديون على تقسيمها بداية من مرحلة الترقب إلى مرحلة التخطيط المركزي والتي استمرت حتى سنة 1988 تخللها أزمة 1986 التي أثبتت فشل هذا النحو، و جعلت التفكير في التغير أمر ضروري هو المرحلة الثالثة، مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي ما فتئ العالم كله ينساق نحوه خاصة مع سقوط المعسكر الشيوعي وفشل النظام الاشتراكي المخطط مركزيا.

الإشكالية الرئيسية:

إذا كان موضوع الدولة وتدخلها في الاقتصاد موضوع قديم جديد، لا يكف عنه النقاش و لا يعدو أن يكون موجودا عند كل مدرسة اقتصادية عرفها تاريخ الفكر الاقتصادي، وفي كل حقبة زمنية من التاريخ. يجعل هذا سؤالا يحوم حول الموضوع: ما هو الدور الذي تقوم به الدولة في الاقتصاد وعن طريق ماذا؟، وما هو مدى مساهمتها في تطور الاقتصاد؟.

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي **أسئلة فرعية** أخرى تدور وتتمحور الدراسة شكلا ومضمونا وتحليلا في الإجابة عليها ومنها على سبيل المثال:

- ماذا تعني الدولة وكيف وجدت، هي والاقتصاد؟.
- ماهي مراحل تطور دور الدولة في تاريخ الفكر الاقتصادي؟.
- عن طريق ماذا تقوم الدولة بتدخلاتها في الاقتصاد وما الهدف من ذلك؟.

لإسقاط الموضوع على الواقع الجزائري نتساءل عن:

- المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري.
- السياسات المتبعة لتحقيق أهداف التدخل الحكومي في الاقتصاد ومدى تحقيق هذه الأهداف؟.

فرضيات البحث:

- الدولة كيان موجود في كل وقت وفي كل مكان.
- دور الدولة لا غنى عنه في الاقتصاد.
- تقوم الدولة بدورها عن طريق أدوات السياسة الاقتصادية المتمثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية بالإضافة إلى السياسة التجارية.

مبررات اختيار الموضوع: بالرغم من كثرة النقاش عن دور الدولة في الاقتصاد وكثرة المواضيع التي تناولت هذا الدور، إلا أنها كانت مجرد مقالات ومشاركات لم تجمع في بحوث علمية. لذلك تبادر إلينا جمعها في مذكرة تكون بابا لمواضيع يتسع لها الموضوع بحكم عمقه وتشعبه. فدور الدولة في الاقتصاد لا يمكن حصره في مذكرة أو رسالة واحدة.

لذلك كان الهدف من الدراسة هو فتح باب النقاش حول:

- مراحل تطور دور الدولة في الاقتصاد.
- سبل تدخل الدولة في الاقتصاد.
- كيف تطور الاقتصاد الجزائري ومدى مساهمة الدولة في ذلك وعن طريق ماذا تدخلت فيه.
- أهداف تدخل الدولة في الاقتصاد ومدى تحقيق النتائج المرجوة.

للوصول إلى هاته الأهداف استعملنا المنهج الاستقرائي التحليلي. عن طريق استقراء الكتب والأبحاث والدوريات والملتقيات التي تناولت الموضوع وتحليلها. بالإضافة إلى المنهج التحليلي التاريخي الوصفي للتشعب في تاريخ تدخل الدولة في الاقتصاد ومراحل تطوره.

وكان هذا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول، تسبقهم مقدمة عامة، هذه الفصول هي كالتالي:

الفصل الأول بعنوان خلفيات عامة حول الدولة والاقتصاد كان للتطرق إلى الدولة والاقتصاد كمفهوم، وإلى الربط بين المفهومين للتشعب في مراحل تطور دور الدولة في تاريخ الفكر الاقتصادي.

ثم الفصل الثاني عن حجم الدولة في الاقتصاد الذي دار حول وسائل تدخل الدولة في الاقتصاد بتناول السياسات الاقتصادية الظرفية والهيكلية الممثلة لهذا الدور، بعد ذلك تفاسير و نظريات تدخل الدولة في الاقتصاد و ختمنا بمدى تغير دور الدولة في ظل الأزمات التي تحل بالاقتصاد وسلطنا الضوء على أزمة الرهن العقاري التي تعتبر أزمة القرن لحد الآن.

بعده الفصل الثالث الذي أنصب حول الاقتصاد الجزائري وخصائصه بالتطرق إلى مراحل تطوره، بتطرقنا إلى المرحلة الأولى وهي مرحلة الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال من 62 حتى 66، ثم مرحلة المخططات من 67 حتى 1988، لتبدأ مرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق ارتأينا الطرق في بدايتها إلى مفاهيم حول اقتصاد السوق خصائصه والوظائف التي تقوم بها الدول في ظله.

لنختم بفصل رابع عن دور الدول في اقتصاد السوق: كان بداية من مرحلة الإصلاحات الاقتصادية لما بعد 1988 ثم السياسات التي أتبعت بين سنة 1999 وسنة 2009 المتمثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية كذلك السياسة التجارية بعدها السياسة الاجتماعية وتحويلات الدولة، لنقف في الأخير عند مدى تحقيق هذه السياسات لأهداف المربع السحري من استقرار للأسعار وكبح للتضخم ومكافحة البطالة ثم تحقيق النمو الاقتصادي وأخير تحقيق الاستقرار الاقتصادي الخارجي.

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة للدراسة مشفوعة ببعض النتائج، وفي الأخير أرجو الله الكريم أن أكون قد وفقت في عرض ودراسة وتحليل هذا الموضوع.

الفصل الأول

خلفيات عامة حول الدولة والاقتصاد

تمهيد:

الدولة ودورها في الاقتصاد، موضوع أسال الكثير من الحبر، فمنذ ظهور الدولة في القرن السادس عشر، ظهر موضوع تدخلها في الاقتصاد. فالاقتصاد لم يعرف ولم يجد استقلاليته إلا مع ظهور الدولة في شكلها الحديث. فظهور الدولة كان له الفضل الكبير في ظهور الاقتصاد وتطوره فكلاهما مرتبطان بعضهما بالبعض، لذلك سوف نحاول في هذا القسم من البحث التعرف إلا بعض المفاهيم الضرورية للدخول إلى الموضوع فمن غير المعقول دراسة دور الدولة في الاقتصاد دون معرفة الدولة بحد ذاتها، ماذا تمثل وكيف تـُعرف وما هي أسس قيامها وكيف تطورت وما هي وظائفها. كذلك معرفة الاقتصاد مفهومه وأهدافه، وكيف تطور هذا الدور في الفكر الاقتصادي، أي الربط بين الدولة والاقتصاد في تاريخ الفكر الاقتصادي وهذا ما سيتم تناوله في هذا الجزء التالي بدراسة:

- الدولة ماهيتها ومقوماتها.
- ماهية الاقتصاد والأنظمة الاقتصادية.
- دور الدولة في تاريخ الفكر الاقتصادي.

I. الدولة ماهيتها ومقوماتها.

الحديث عن الدولة المعاصرة هو حديث عن ظاهرة تاريخية نسبيا أوروبية في الأصل تجد جذورها في الأفكار السائدة. في القرنين السادس عشر والسابع عشر مع بداية بزوغ الممالك الوطنية، هذا التعبير "الدولة"[1] قد يقصد به أمور مختلفة فهو في معنى واسع يكاد يتسع ليتضمن المجتمع نفسه باعتبار أن الدولة هي التنظيم السياسي للمجتمع، وبالتالي يشمل كل المندرجين تحت هذا التنظيم في أفراد وهيأت ومؤسسات وأحزاب وحكومة. ولكن التعبير في معنى آخر يقصد به المؤسسات الحاكمة المقابلة للأفراد والهيئات الخاصة، وفي هذا المعنى الثاني يختلط اصطلاح الدولة بتعبير الحكومة بالمعنى الواسع وعندما يدور الحديث عن وظيفة الدولة فإن المعنى الثاني يرد بشكل أقرب إلى الأذهان باعتباره حديث عن دور المؤسسات الحاكمة في مختلف أوجه النشاط ومع ذلك فإنه من الصعب دراسة وظيفة الدولة دون التعرض لأهم خصائص الدولة بمعناها العام ولأنه لا يبدو من الممكن في هذا البحث التوسع في دراسة الدولة من جميع نواحيها. فإننا سنكتفي بمحاولة تعريف الدولة التطرق إلى النظريات المبعثرة لنشأتها وكذلك أسس قيامها بالإضافة إلى وظائفها.

1) مفهوم الدولة:

لقد تعذر الاتفاق بين العلماء على تحديد معنى الدولة بشكل واضح وثابت. وذلك لأن الدولة لم تكن هيئة قد تجمعت عبر التاريخ بل صيغة سياسية ما برحت في حالة من التطور المستمر بتأثير التطور العام التي يشمل المجتمعات العصرية والعلاقات الدولية وتكون الدولة نفسها ظاهرة معقدة ومتعددة الصور والزوايا التي يمكن معالجتها من خلالها.

1-1- تعريف الدولة:

على هذا المنوال نجد تعاريف كثيرة منها تعريف أندري "هو ريو" A. Hauriou [2] "الدولة هي مجموعة بشرية مستقرة على أرض معينة وتتبع نظاما اجتماعيا وسياسيا وقانونيا معينا يهدف إلى الصالح العام ويستند إلى سلطة مزودة لصلاحيات الإكراه. " أو تعريف الدكتور محسن خليل

[1]- كلمة الدولة تعني في اللاتينية Statu النشأة والاستقرار والوقوف على وضع معين غير متغير أما في اللغة العربية فتعني عدم الثبات والاستقرار.

[2]- أندي هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1977 صفحة 98.

" الدولة هي مجموعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار. إقليما جغرافيا معينا. وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تنقل في أساسها على أشخاص يمارسونها [1].

وكذلك يعرفها العميد سليمان الطماوي "الدولة مجموع كبير من الناس يقطن على وجه الاستقرار إقليما معينا ويتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال السياسي"[2].

إلى أن هذه التعاريف تركز على العناصر المادية المكونة للدولة ولا تبين جوهر وماهية الدولة بصفة أساسية لذلك يرى ' ليون دوجي Leon Duguit " أنه لا تكون هناك دولة بالمعنى الواسع إلا عندما يوجد في مجتمع ما اختلاف أو تميز سياسي مهما كان بسيطا أو معقدا، فيكون هناك حاكم من جهة ومحكومين من جهة أخرى، ويتمثل جوهر الدولة في السلطة التي هي سلطة إكراه مادي لا تعارضها سلطة أخرى منافسة لها في المجتمع تمنعها من تنفيذ إرادتها[3].

نفس الرأي تقريبا عند ماكس فيبر MAX WEBER إذا يقول "الدولة هي جماعة تحوز على احتكار سلطة الإكراه المادي المشروع. ولها جهاز قوي منشأ لهذا الغرض، فالدولة هي منشأة سياسية ذات طابع مؤسساتي تتمتع في تطبيقها للقوانين باحتكار سلطة الإكراه المادي[4].

أما الأستاذ بونار BONARD فيرى أن الدولة هي وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد وتباشر الدولة حقوق السيادة بإدارتها المنفردة وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها.

غير أن هذه التعاريف التي تركز على فكرة التمايز والاختلاف السياسي في المجتمع واحتكار الإكراه المادي من طرف طبقة أخرى، منتقدة بشدة لارتباطها بالطابع الشخصي للسلطة مما يجعل الكثير من الفقهاء يرفضونها ويرون أن الدولة لا تظهر إلا بعد التخلص من الطابع الشخصي للسلطة مثلما يعبر عن ذلك جورج بيردو G.BURDEAN الذي يرى الدولة على أنها هي

---

[1]- د/ محمد خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، بيروت دار النهضة العربية، 1972، صفحة 22.
[2]- د/ سليمان الطماوي نقلا عن د. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسة والقانون الدستوري، دار صبح للطباعة بيروت، 1999 صفحة 18.
[3]- د/ الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 صفحة 48.
[4]- د/ الأمين شريط، نفس المرجع، ص48.

صاحب السلطة المجرد الدائم والتي لا يكون الحكام فيها سوى وكلاء أو أعوان يمارسون تلك السلطة بشكل عرضي وعابر. فالدولة ليست في نهاية الأمر إلا فكرة أو مفهوم لا وجود له إلا من خلال تفكير وقبول الحاكم والمحكومين الذين يرون فيه متكـــأ وسنداً للسلطة وأساس القواعد القانونية التي تنظم حياة الجماعة إلا جانب ذلك، تعتمد الدولة في وجودها على مجموعة من الشروط هي الإقليم، الجماعة الوطنية، السلطة الحاكمة.

1-2- نظريات نشأة الدولة:

أختلف علماء القانون والتاريخ والاجتماع حول أصل نشأة الدولة وترتب على هذا الاختلاف ظهور العديد من الأفكار والنظريات التي وضعت لتفسير هذه النشأة، ثم أن البحث عن أصل نشأة الدولة وتحديد وقت ظهورها يعد من الأمور العسيرة إن لم نقل المستحيلة، ذلك أن الدولة ظاهرة اجتماعية يرجع أصلها إلى الحضارات القديمة، وهي في تطورها تفاعل مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة. والإشكالية المطروحة، ما هو الأصل والعوامل التي أدت إلى نشأة الدولة ؟[1].

أ) **نظرية القوة:** وهي ترى أن الدولة مصدرها الأول القوة والصراع بين الجماعات البدائية هذه النظرية لم تجد لها صدى واسعا في الفقه العالمي فالقوة ضرورية أيضا للدولة إلى يومنا هذا كوسيلة لضمان الأمن والوحدة، والاستقلال بين أفراد المجتمع الواحد.

ب) **نظرية تطور الأسرة:** رائدها هو أرسطو الفيلسوف اليوناني وهي نظرية ترجع أصل الدولة إلى الأسرة وأساس سلطة الحاكم إلى السلطة الأبوية والمتمثلة في رب الأسرة. وأنتقدت هده النظرية من قبل علماء الاجتماع الذين يرون أن مخاطر الطبيعة هي التي دفعت الأفراد إلى التجمع بفعل غريزة الاجتماع ولا يمكن أن تكون كل دولة تمر بمراحل تكون الأسرة وتوسعها إلى أن أصبحت دولا.

ج) **النظريات العقدية أو نظرية العقد الاجتماعي:** ترجع هذه النظرية إلى القرن السادس عشر وقد ساهم في صياغتها وإبرار مضمونها كل من "هوبز، لوك و روسو"، لقد أرجع هؤلاء نشأة

[1]- د/ علي سعد الله، نظرية نشأة الدوبة في الفكر الخلدوني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2003، صفحة 15.

الدولة إلى فكرة العقد وأن الأفراد انتقلوا تدريجيا من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة بموجب العقد.

د) **نظرية التطور التاريخي:** يرى أنصار هذه النظرية ومن بينهم "برلمي و جارنر و سبنسر" أن أصل نشوء الدولة إلى عوامل متعددة، كالقوة والاقتصاد والفكر والدين... وغيرها من العوامل التي استعملتها جماعات أفراد لتفرض سيطرتها على باقي الجماعات في شكل هيئة عليا حاكمة، وأن تفاعل هذه العوامل تم تدريجيا على فتراة من الزمن وفي أماكن متباعدة قاربت بينها المصالح والحاجة إلى بعض.

ه) **النظرية الماركسية:** حسب ماركس، لا تعدو الدولة أن تكون ظاهرة قانونية تمثل انعكاسا لتكوين الطبقات وسيطرة إحداها على المجتمع إثر انقسام الجماعات إلى طبقات متصارعة، استطاعت إحداها احتكار ملكية الإنتاج وبواسطته استغلال سائر طبقات المجتمع تحت تسمية الدولة.

2- أركان الدولة: لئن تعذر على الفقهاء الإتفاق على تعريف موحد للدولة إلى أنهم ألتقوا وأتفقوا على العناصر الجوهرية التي تدخل في تكوين الدولة حيث يتضح أن هناك أركان ثلاثة أساسية لقيام الدولة[1]:

2-1- الشعب: يعتبر وجود الشعب عنصر ضروري لوجود الدولة كمجتمع سياسي منظم إذ لا يتصور وجود الدولة بدون جماعة بشرية قل عددها أم كثر، ويشير الشعب في معناه العام إلى مجموعة الأفراد الذين يستقرون في إقليم دولة معينة وينتسبون إليها بالجنسية، وهم الذين يطلق عليهم إصطلاح الرعايا أو المواطنين.

ويلاحظ أن الشعب في معناه الاصطلاحي من الناحية القانونية والسياسية يشمل فقط المواطنيين، أي كل من ثبتت لهم جنسية الدولة طبقا للدستور والقانون. وما يترتب من صفة المواطن من حقوق سياسية ومدنية، وواجبات في العلاقة مع الدولة. ومن ثم فمفهوم الشعب من

[1]- بلوطي العمري ، مذكرة ماجستير بعنوان أثر المذاهب السياسية في تحديد وظيفة الدولة، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2007/2006 صفحة 10- 11 .

الناحية الاصطلاحية أضيق من مفهوم سكان الدولة الذي يقصد به كل الأشخاص الموجودين على إقليم الدولة سواء كانو من رعاياها أو من الرعايا الأجانب المقيمين على إقليمها والذين يعتبرون من سكان الدولة، ولكن ليسوا من شعب الدولة الذي يقتصر على من يحمل جنسيتها فقط.

2-2 الاقليم: وجود جماعة من الأفراد مهما كان عددها لا يكفي بذاته لنشوء الدولة، ما لم تكن تقطن هذه الجماعة بقعة معينة من الأرض على سبيل الاستقرار يطلق عليها اسم الاقليم، تمارس الدول سيادتها عليه وفي حدوده.

ويكمن دور الاقليم على الصعيد القانوني في كونه يحدد إطار صلاحيات الدولة، فالسلطات العامة تتمتع بصلاحية شاملة على كامل الاقليم لفرض الالتزامات على الافراد أو لفرض إحترام حقوقهم وهذا ما يعرف بالإختصاص الإقليمي الذي يخص ما للدولة من سلطة التشريع والتنفيذ وبسط قضائها بدون منازع على البقعة الجغرافية التي تعتبر اقليمها، وكذلك على كل الأشخاص والممتلكات المتواجدة ضمنه.

2-3 السلطة: ولا يكفي قيام الدولة ونشأتها توافر مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما معينـــًا بصفة دائمة ومستمرة، وإنما يجب علاوة على ذلك وجود هيئة حاكمة أو سلطة سياسية على الأفراد الذين يخضعون لها.

إن المقصود بالسلطة السياسية هنا الهيئة الحاكمة أو الجهاز الحاكم أو التنظيم الذي ينفذ القرارات بإسم كل المجموعة الوطنية، وينفذها بإعتبارها ملزمة لجميع أعضائها. هذه القرارات أو القواعد التي تنظم وتضبط سلوك الجماعة، تسمح لهذه السلطة السياسية أو الحكومة بمعنى عام أن تتخذ كل إجراء يتطلبه تسيير شؤون الجماعة وتمثيلهم والتعبير عن مصالحهم، أي تتولى السلطة السياسية بصفة عامة أداء وظائف الدولة وتكون مسؤولة على كافة الشؤون التي تتعلق بإدارة الإقليم والشعب.

3- **وظائف الدولة:** تنحصر الوظائف التي تقوم بها الدولة فيما يلي:

1- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع: إن مبرر وجود الدولة هو توفير الخدمات الأساسية للمجتمع. وقد صاحب ذلك جميع المجتمعات الإنسانية. حيث قامت السلطة السياسية بتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية لحفظ المجتمع وحمايته، كتوفير الأمن الداخلي والخارجي، العدالة والتعليم، ولعل أهم ما يميز دور الدولة المعاصرة في هذا الشأن هو اتساع مجال الخدمات الأساسية التي تقدمها الدول لمواطنيها. وقد أرتبط ذلك بالتوسع في مفهوم الحاجات العامة والحاجات الاجتماعية، فأصبحت الدولة مسئولة عن توفير المواصلات والاتصالات لربط أجزاء الإقتصاد. وكذلك رعاية المتعطلين وتوفير أنواع من الضمان الإجتماعي ضد العجز والشيخوخة والمرض.

وقد طور الفكر الاقتصادي عددا من المفاهيم لتبرير تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ولعل أهمها فكرة السلع والخدمات العامة [1]. فهذه سلع أو خدمات أساسية للمجتمع ولكن السوق لا تصلح لتوفيرها إما لأن منفعتها تتجاوز المستفيد منها ويفيد منها الغير بالضرورة وبذلك لا يصدق عليها مبدأ القصر، فالدفاع أو العدالة لا يمكن توفيرها لشخص دون أن يستفيد منها الجميع، كذلك فهناك من الخدمات متى أديت لفرد استفاد منها الجميع دون تكلفة إضافية كفتح طريق أو جسر حيث يفيد كمه الآخرين دون تكلفة إضافية. وفي هذه الأحوال لا تصلح السوق لتوفير هذه الخدمات.

2- وضع إطار النشاط الاقتصادي: إن الإطار القانوني بطبيعته سلعة أو خدمة أساسية في أي مجتمع لا يمكن توفيرها من خلال السوق لوحده. لذلك يعتبر من أهم الخدمات لمباشرة نواحي النشاط الإقتصادي. فإذا كانت الدولة لا تتدخل في كافة الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية. فليس معنى ذلك أنها لا تضع القواعد القانونية المنظمة لمثل هذه الأنشطة بل تضعها حماية للأفراد وحقوقهم، ويكون دورها التأكد والمراقبة و والأشراف على إتباع هذه القواعد، وقد تزايدت أهمية هذا الدور التنظيمي للدولة من حيث التعريف بالحقوق وحدودها وتوفير الضمانات لها. فضلا عن أهمية وضع قواعد وشروط مباشرة الأنشطة والمهن المختلفة،

[1]- حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1998 ص 23.

وذلك لحماية حقوق ومصالح المنتفعين وضمان أوضاع الأمن وحماية البيئة إلى غيره من مصالح المواطنين[1].

ولا يقل أهمية عن وضع الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي توفير البيانات والمعلومات السليمة عن هذا النشاط. لأنها نوع من السلع العامة اللازمة لاستقرار النشاط الاقتصادي وسلامته لا تطلب فقط وضوح الحدود والظوابط وبالتالي القدرة على التنبؤ بقدرات وسلوك الآخرين بل لا بد من توفير نوع من المعلومات بما يساعد على التوقع ومعرفة ردود فعل الآخرين ضمن حدود معقولة.

3- نظام قضائي لحماية الحقوق، احترام التعاقدات: لا تقتصر وظيفة الدولة على تقديم الخدمات العامة الأساسية ووضع الإطار القانوني لمباشرة النشاط الإقتصادي. ولكنها تضع فوق ذلك نظاما قضائيا وبوليسيا لضمان إحترام القواعد الموضوعية وحماية الأفراد. وفي ذلك تظهر الدولة بإعتبارها سلطة قهر تملك وحدها استخدام القوة المنظمة والمشروعة لضمان تنفيذ قراراتها وإحترام القواعد التي تضعها. فالدولة المعاصرة تقوم على أساس ضرورة حل جميع المنازعات بين الأفراد والمؤسسات سلميا، عن طريقها، وأن أي استخدام للقوة أو العنف من خارجها يعتبر خروجا على القواعد المشروعة ، فالدولة وحدها هي التي يسمح لها باستخدام هذه القوة المالية استخداما مشروعا.

4- فرض الضرائب والأعباء العامة : كل الأعباء السابقة الذكر تحتاج إلى موارد مالية لتغطيتها، وقد انتهى العصر الذي كان يمكن فيه للحكام الإستلاء على الأموال. فالدولة المعاصرة لا تستطيع أن تحصل على المورد اللازمة بشرية أو مادية دون أن تتوافر لها موارد مالية كافية وهكذا فإن فرض الضرائب يعتبر أهم مظاهر الدولة. و قد عرفت سلطة فرض الضرائب تطورا كبيرا، نتيجة لتطور النظم الديمقراطية كما أنها شاركت بدورها في هذا التطور. فرغم أن الضرائب تمثل أعباء مفروضة جبرا على الأفراد من سلطات الدولة، فإن المبدأ المستقر في معضم الدول هو أن الضرائب لا تفرض إلى بقانون، وبالتالي بموافقة ممثلي الشعب في المجالس النيابية. و على أي حال فإن الدولة بما تملكه من سيادة تستطيع أن توفر

[1]- حازم الببلاوي ، نفس المرجع السابق، ص 24.

لنفسها موارد مالية جبرا. صراحة بالضرائب وغيرها من الأعباء المالية أو بأشكال ضمنية عن طريق الإصدار النقدي والسيطرة على النظام النقدي[1].

5- إدارة النظام النقدي و توجيه النشاط الاقتصادي: و أخيرا فإن سيطرة الدولة على النظام النقدي يمكنها من تحديد إطار الحساب الاقتصادي داخل الدولة. من ناحية والتأثير في توجيه النشاط الإقتصادي بصفة عامة من ناحية أخرى ، وقد كان الإصدار النقدي ومنذ التاريخ البعيد مظهر السيادة وارتبطت النقود في الأذهان بفكرة الدولة وسيادتها.

وتتحمل الدولة مسؤولية توفير الاستقرار في قيمة النقد، فإذا كانت النقود هي أداة الحساب الاقتصادي، ينبغي أن تتمتع النقود بقدر معقول من الاستقرار. ودونه يفقد الأفراد القدرة على التنبؤ وتقدير المنافع والتكاليف. فلا يكفي توفير الاستقرار القانوني والقدرة على التنبؤ في المراكز القانونية، بل لا بد أن يصاحب ذلك توفير الاستقرار النقدي والقدرة على التنبؤ بالمكاسب والتكاليف الحقيقية، وتؤدي سيطرة الدولة على النظام النقدي إلى التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال الوحدات النقدية المستخدمة في الحساب الاقتصادي. كذلك فقد وجدت الدولة المعاصرة في استخدام السياسات النقدية، وخاصة بعد ترك قاعدة الذهب، وسيلة فعالة التأثير في مستوى وتوجيهات النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الإئتمان وشروطه فضلا عن تحويل عجز الموازنات[2].

هذه بشكل عام أهم مجالات تدخل الدولة استنادا إلى سيادتها الإقليمية، ومع ذلك فإن مدى هذا التدخل قد أختلف في الزمان والمكان، وخاصة فيما يتعلق بدور الدولة في تقديم الخدمات الأساسية. حيث أتجه هذا الدور إلى التوسع بشكل مستمر.

---

[1]- سبع أحمد، رسالة ماجستير بعنوان العولمة الاقتصادية ودور الدولة، جامعة الجزائر 2008/2007 ص 29.
[2]- حازم الببلاوي، مرجع سابق الذكر، ص 27.

II. ماهية الاقتصاد والأنظمة الاقتصادية.

بعد تطرقنا في الجزء الأول إلى مفهوم الدولة أركانها ووظائفها، وبطبيعة موضوعنا دور الدولة في الاقتصاد سوف نحاول في العنصر الموالي الإحاطة ببعض المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد وذلك بتبيان أساس المشكلة الاقتصادية وطبيعتها للتطرق بعد ذلك إلى الأنظمة الاقتصادية.

1- تعريف الاقتصاد:

أختلف الاقتصاديون بشأن تعريف الاقتصاد تعريفا اصطلاحيا يحدد نطاقه تحديدا جامعا للموضوعات التي يهتم بمعالجتها، مانعاً لما لا يدخل في دائرة اهتماماته. ولقد ترتب على هذا الاختلاف أن تعددت التعاريف المعطاة بهذا الشأن[1]. لكن الخلاف بين الاقتصاديين على التعريف ليس خلافا لفظيا أو على التعبير، بقدر ما هو خلاف على المفهوم المبدئي لموضوع علم الاقتصاد.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن الكلمة " الاقتصاد " يرجع استخدامها إلى الإغريق وهي تعني عند أرسطو إدارة المنزل، أما تعبير الاقتصاد السياسي فقد استخدم لأول مرة عام 1615 على يد الكاتب الفرنسي "انطوان دومونكريتيان" عندما ألف كتابا يحمل هذا التعبير عنوانا له[2]، بهدف إسداء النصح للأمير في إدارة الأموال العامة. ولقد وصف الاقتصاد بالسياسي لأنه في عهد التجاريين كأن يهدف إلى حل مشكلات عملية، لذلك اختلط بالسياسة. فقد اختلطت في البحث الاقتصادي مبادئ نمو الثروة والمبادئ المتطلبة للحكم الصالح ودعم قوة السلطة في الدولة الناشئة وكان هذا المسلك منطقيا إذ أن السياسة الاقتصادية قد سبقت في نشأتها علم الاقتصاد الذي لم ينشأ إلا في القرن الثامن عشر.

ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبعد ظهور علم الاقتصاد. على يد الفيزيوقراط ثم على يد التقليديين الانجليز ومع كتاب" آدم سميث عام 1776 " عن ثروة الأمم أقتصر تعبير

---

[1]- حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية 1984، ص 40.
[2]- زينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998، ص 25.

الاقتصاد السياسي للدلالة على ثروة الأمم وقد هدف الفيزيوقراط وآدم سميت من تحليلهم إلى بحث طرق اغتناء الدولة.[1]

ولقد هجر الكثير من الكتاب تعبير الاقتصاد السياسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر واستخدموا بدلا منه علم الاقتصاد وكان " الفريد مارشال" أول من أصدر كتاب بعنوان " مبادئ علم الاقتصاد" عام 1890. ومن بعده شاع الاصطلاح في الكتابات الانجلوسكسونية، وعلى الرغم من قوة هذا الاتجاه إلى أن تعبير الاقتصاد السياسي قد استمر حتى اليوم بل أكتسب قوة بعد ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أ. الاقتصاد علم الثروة: طبقا لهذا التعريف يتمثل موضوع علم الاقتصاد في البحث عن الوسائل التي تمكن من تجميع الثروة، وهناك من أعتبر الخدمات الشخصية جزء الثروة، وهناك من رفض وعرف الاقتصاد بأنه علم الرفاهية المادية وعلى العكس هناك من عرفها على أنها كل ما يرغب فيه الإنسان لنفعه وبهجته، الأمر الذي يجعل من الاقتصاد موضوع علم الاقتصاد.

ب. الاقتصاد علم المبادلة: يرى الكثير من الاقتصاديين وخاصة الفرنسي "جيتون بيرو" أن الظاهرة الاقتصادية تقوم على المبادلة، من هنا يعرف الاقتصاد بأنه عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو بحوزته ليحصل بالمقابل من فرد آخر على ما يحتاجه، وأن عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج الأموال والسلع وإشباع الحاجات.

ت. الاقتصاد علم الندرة والاختيار: ومن أهم الاقتصاديين الذين عرفوا الاقتصاد بالنظر إلى الغايات والوسائل هما " كاسل" و" روبنز" حيث يرى روبنز أن الاقتصاد هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان فيما يتعلق بالعلاقات بين الأهداف والوسائل المحدودة، ذات الاستخدامات المتعددة، فالندرة النسبية طبقا لهذا التعريف هي أساس الظاهرة الاقتصادية وبالتالي علم الاقتصاد.

---

[1]- زينب حسين عوض الله ، نفس المرجع السابق، ص 26.

ث. الاقتصاد علم طرق الإنتاج: ومن وجهة النظر هذه، يتحدد موضوع علم الاقتصاد بدراسة العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج والتوزيع، فالظاهرة الاقتصادية في مضمونها ظاهرة اجتماعية، وعليه يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع.

2- أهداف علم الاقتصاد (المشكلة الاقتصادية):

يهدف الاقتصاد إلى حل ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية التي تدور حول ما هو مشاهد في الحياة الاقتصادية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للإنسان، مما يحتم عليه استخدام تلك الموارد المحدودة على أفضل نحو مستطاع حتى يمكنه الوصول إلى أقصى إشباع ممكن لهذه الحاجات، وما ينشأ بهذه المناسبة من علاقات ما بين الأفراد وخاصة فيما يتعلق بالملكية والتوزيع. ومن هذا تنشأ مشكلتان اقتصاديتان مرتبطتان ويبلغ ارتباطهما درجة تجعل منهما وجهين للمشكلة نفسها.

- المشكلة الأولى تظهر بسبب كون الجزء الأكبر من الموارد غالبا لا يصلح، في شاكلته الأولى، لإشباع الحاجات الإنسانية. لذلك لزم تدخل الفرد (قد يكون أي عون من الأعوان الاقتصاديين)، عن طريق بدل الجهد (العمل) ليحول من تلك الموارد الطبيعية وليجعلها في شكل صالح لإشباع الحاجات الإنسانية (خلقه منفعة)، وتقتضي عملية التحويل هذه صراعا بين الإنسان والطبيعة، صراعا تحكمه قوانين طبيعية ثابتة وعامة، وأوضاعا فنية تختلف تبعا للزمان والمكان، كما تقتضي عملية التحويل أيضا دخول الإنسان في سبيل القيام بها في علاقات مع غيره مما يصبغ على عمله (الإنتاج) الصفة الاجتماعية.

- المشكلة الثانية تظهر بسبب كون الحاجات الإنسانية كثيرة ومتنوعة، ومتزايدة وبالتالي غير محدودة، في حين أن الموارد التي تعطيها الطبيعة هي بطبيعتها محدودة ومن هذا الوضع لا بد أن تقوم مشكلة توزيع الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية الغير محدودة، وهو أمر يقتضي - بصرف النظر- عن نوع النظام الاقتصادي، تحديد الحاجات التي تشبع والقدر التي يتم إشباعه،

وتلك التي تحرم من الإشباع. وبمعنى آخر فإن التقابل بين الحاجات الإنسانية غير المحدودة والموارد الطبيعية يقتضي تدخل الإنسان لتحديد أولوية لإشباع الحاجات.

فالحاجات المتعددة والموارد المحدودة حقيقتان تصدقان على كل مجتمع بغض النظر عن مدى تقدمه، وبغض النظر عن النظام الاقتصادي السائد فيه، غير أن المجتمعات تتفاوت من حيث السبل التي تتبع لحلها فإذا كانت المشكلات الاقتصادية الرئيسية تكون واحدة في كافة النظم الاقتصادية فإن طريقة حلها، أي الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات الاقتصادية بعبارة أخرى، إنما تختلف بالضرورة من نظام اقتصادي لآخر. وهكذا تختلف النظم الاقتصادية فيما بينها من حيث هيكل أو تركيب أو تكوين الأطراف التي تتخذ القرارات الاقتصادية وكذلك من حيث الأهمية النسبية لكل منها في هذا المجال.

من هذا يتبادر إلينا الإشكال الذي هو الهدف من دراستنا، كيف تساهم الدولة في حل هذه المشكلة الاقتصادية وعن طريق ماذا تلعب دورها في ذلك؟.

2- الأنظمة الاقتصادية:

يعرف أي نظام بأنه مجموعة من العناصر والعلاقات، أما العناصر فهي الأجزاء المكونة للنظام، وأما العلاقات فهي التي تربط بين أجزاء هذا النظام. ومن مجموعة الأجزاء والعلاقات تتكون كلية أو شمولية أو وحدة النظام. وقد عرف تاريخ الفكر الاقتصادي عدة أنظمة اقتصادية بداية بالنظام البدائي ثم نظام الرق في العصور القديمة، ثم في العصور الوسطى النظام الإقطاعي والنظام الحرفي، وصولا إلى النظم الاقتصادية التي عرفت في العصر الحديث وهي النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي وأخيرا النظام المختلط.

وسوف تقتصر دراستنا على النظم الاقتصادية في العصر الحديث مبينين مفهوم كل نظام و خصائصه.

2-1- النظام الرأسمالي:

أستخدم تعبير الرأسمالية للدلالة على مرحلة تاريخية معينة وهي تلك المرحلة التي تلت النظام الحرفي ابتداءً من القرن السادس عشر وقد كانت الرأسمالية في مرحلتها الأولى رأسمالية تجارية (عهد التجاريين) وذلك لسيطرة رأس المال التجاري على مجمل النشاط الاقتصادي، وبسيطرة الصناعة ورأس المال الصناعي (ظهور الثورة الصناعية) على النشاط الاقتصادي عرفنا الرأسمالية الصناعية ومرحلة تليها يؤرخ لها بالربع الأخير من القرن التاسع عشر. تحولت الرأسمالية الصناعية إلى مالية وذلك بتداخل رأس المال الصناعي برأس المال المصرفي.

أما عن خصائص النظام الرأسمالي والتي أرستها النظرية التقليدية فتتمثل فيما يلي[1].

1) الليبرالية والفردية :هي أساس النظام الرأسمالي و تتوضح معالمها فيما يلي :

النظام الطبيعي: وهو ما عبر عنه آدم سميث باليد الخفية التي تنظم الحياة الاقتصادية وتعمل بطريقة تلقائية من خلال قوى العرض والطلب وهي ثمرة أفكار المدرسة الطبيعية، التي كانت تنصب في سياق أن النشاط الاقتصادي تحكمه ضوابط طبيعية.

الرشادة : هذه الضوابط والقوانين الطبيعية ترتبط بالرشادة التي تحكم التصرفات الإنسانية، وتنبثق من العقل والتفكير المنطقي.

الحرية: فالنظام الطبيعي يحكم الحياة التي جوهرها سلوك الإنسان الرشيد، لذا فلا بد أن يكون هذا الإنسان حرا.

الفردية والنفعية: فالفرد هنا يسعى إلى تحقيقه مصلحة الخاصة ومنفعته الشخصية والتي عن طريقها تتحقق المنفعة العامة، وهي الفكرة التي بلورها آدم سميث بقوله إن من يعمل للمصلحة الشخصية يعمل في نفس الوقت لمصلحة المجتمع[2].

2) الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: وسائل الإنتاج هي ملكية خاصة للقادرين على حيازتها واكتسابها أي قوى الإنتاج المادية، الأرض والمواد الطبيعية قوى العمل رأس المال العيني والنقدي مملوكة للأفراد. يتبادل الأفراد بينهم مقابل ثمن لإتمام عملية الإنتاج وبذلك تظهر طبقتين، الملاك الذين يحصلون على أرباح والعمال الذين يحصلون على أجر مقابل عملهم. أما دور الدولة يقتصر

---

[1]- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق الذكر، ص 151...156.

[2]- بول سام ويلسون وآخرون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية، الطبعة الأولى 2001 صفحة 53.

على إحداث التوازن بين الطائفتين فهي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية ولا كنها ملزمة بحماية حق الملكية للرأسمالي وحق التعاقد بالنسبة للعامل.

3) الربح : إن الهدف الأساسي عند الرأسمالي هو تحقيق أقصى ربح، هذا في عملية الإنتاج ذلك أن الربح هو المعيار الذي يحكم به على كفاءة المشروع وحسن أداءه وعلى إمكاناته المستقبلية لزيادة الإنتاج وتوسعه، أما في عملية الاستهلاك فهو تحقيق أقصى إشباع فهو ربح نفسي يعادل تغطيته مقابل التضحية بالثمن النقدي للسلع المختارة، وبذلك يتحقق التوازن بين القوى المشاركة في الإنتاج.

4) الأداء التلقائي أو اقتصاد السوق: تتم عملية الإنتاج والتوزيع في النظام الرأسمالي بطريقة تلقائية طبيعية من خلال قوى السوق (العرض والطلب)، وجهاز الثمن، فالثمن هو الذي يلعب الدور الرئيسي في عملية تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة، وهو يتكون ويقوم بوظائفه من خلال السوق. فالمنتج يحصل على عناصر الإنتاج مقابل ثمن، وهو يبيع أيضا مقابل ثمن منتجاته في الأسواق، والمستهلك يقدم قوى عمله من أجل الحصول على دخل وهو ثمن عمله وأجره، ويحصل على احتياجاته من الأسواق لغرض إشباع حاجاته مقابل ثمن.

2-2- النظام الاشتراكي:

تستمد النظم الاقتصادية الاشتراكية أسسها الفكرية من الاشتراكية الماركسية والتي ترجع في صورتها الأولى إلى " كارل ماركس" و " فريدريك أنجلز" أيضا من تجربة الاتحاد السوفيتي باعتباره أول دولة تنجح في إقامة نظام اقتصادي اشتراكي وتجربة الصين الشعبية. وسوف نتناول فيما يلي خصائص وطريقة أداء النظام الاشتراكي[1] .

1) الجماعية: من خصائص النظام الاشتراكي تفضيل المصلحة الجماعية على المصلحة الفردية، فهي بذلك تعارض الليبرالية، وتؤمن بضرورة التدخل (تدخل الدولة) في النشاط الاقتصادي لتوجيهه لصالح المجتمع وتصحيح الآثار الاجتماعية وأنانية السلوك الفردي.

[1]- زينب حسين عوض الله، نفس المرجع السابق، ص 164...169.

2) الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج: نقول عن اقتصاد ما أنه اشتراكي إذا كانت وسائل الإنتاج الأساسية مملوكة ملكية جماعية وليست محلا للاستغلال الفردي، ولكن لا يلغي ذلك وجود ملكيات خاصة لبعض وسائل الإنتاج كصورة استثنائية.

3) علاقات التعاون: تنشأ بين الأفراد في العمليات الإنتاجية علاقات تؤسس على إخلال التعاون وتلافي الصراع، فبذلك تنتهي العلاقات التعاقدية وتحل محلها العلاقات التنظيمية. و يقوم بالإنتاج العمال ويحصلون على عائد الإنتاج سواءً بصورة مباشرة من خلال الأجور أو بصورة غير مباشرة من خلال الخدمات التي تقدمها الدولة.

4) توزيع الناتج الاجتماعي: يوزع الناتج الاجتماعي على أساس أن لكل فرد نصيب حسب مساهمته أي للكل نصيب حسب عمله، فالعمل هو مصدر القيمة ولكن يضاف إلى ذلك، لكل حسب حاجته. أي بغض النظر عن المساهمة هناك الحاجة. أي أن هناك حاجات ضرورية للمجتمع ككل، كالتعليم والصحة التأمين والمواصلات...

5) التخطيط: يعتمد الاقتصاد الاشتراكي على التخطيط ذلك أن الهدف هو النمو والرفاهية وإشباع الاحتياجات الاجتماعية، لذلك لابد من تعبئة الموارد بطريقة واعية و رشيدة نحو زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع ولا يمكن تحقيق ذلك إذا ترك الأمر لقوى السوق. فالتخطيط الاشتراكي هو محاولة جماعية وقومية لتعبئة الموارد الطبيعية البشرية التي يحوزها الاقتصاد، و استغلالها بطريقة منظمة وعلمية لأجل تحقيق أهداف المجتمع وتنظيم الإنتاج وإعادته.

2-3- النظام الاقتصادي المختلط:

هو نظام خليط بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، وذلك بتجنبه لعيوبهما والجمع بين إيجابياتهما، وذلك بدمجه بين القطاع العام والقطاع الخاص في محاولة تحقيقه أهداف الفرد والمجتمع معا. ويتميز بالخصائص التالية[1]:

1) التوازن بين الفرد والمجتمع: النظام المختلط محاولة للتوفيق بين الليبرالية والاجتماعية، بين الحرية وكفاءة النظام الاقتصادي، فهو يراعي الاعتبارات الاجتماعية للاستفادة من كفاءة الفرد

[1]- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 180...187.

وقدراته. إذن هو محاولة تهدف لتحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع، دون التضحية بحقوق الفرد الطبيعية وقدراته من جهة، وحفظ حقوق المجتمع من ناحية أخرى.

2) ملكية وسائل الإنتاج للقطاع العام والخاص معا: يتعايش القطاع الخاص الذي يخضع للقواعد التقليدية من حيث هدف الربح والملكية الخاصة كوسيلة وأساس للعلاقات الاجتماعية و ميكانيزم السوق والثمن كأسلوب لأداء وعمل الاقتصاد، مع قطاع عام يخضع لقواعد الاقتصاد العام من حيث العائد الاجتماعي كهدف والملكية العامة كوسيلة، وكذلك التخطيط والبرمجة. فهي إذن نوعية من المشاركة والتعاون بين الدولة والمشروعات الخاصة في العملية الإنتاجية.

3) الكفاءة، العدالة وتصحيح آثار السوق: يهدف النظام المختلط إلى تحقيق أهداف ثلاث هي:

أ. الكفاءة: ونعني الكفاءة الاجتماعية والتي تترجم موضوعيا في عبارات النمو والتنمية وزيادة الإنتاجية، وسواءٌ تعلق الأمر بالبلاد المتخلفة أو المتقدمة فإن تدخل الدولة ناشئ عن عجز القطاع الخاص عن القيام بواجباته تجاه زيادة الإنتاج والإنتاجية ومواجهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للاقتصاد القومي.

ب. العدالة: يتعلق الأمر بعدالة توزيع الدخل وإعادة توزيع ثمرات النمو على العناصر التي شاركت في الإنتاج بصورة متكافئة، وتوزيع الدخل يتضمن تحسينه وتحقيق التوازن، أيضا هناك الجانب الاجتماعي العيني الذي يتضمن تأمين الخدمات الاجتماعية مثل الإسكان، التعليم وغيرها.

ج. تنظيم أداء الاقتصاد: أي تصحيح آثار و ميكانيزم السوق، فالدولة تصحح وتعاون وتنافس عمل القطاع الخاص، فهي تؤثر في السوق وفي النشاط الإنتاجي والتوزيعي من خلال علاقات التشابك والترابط والتبعية بين كل العناصر المشاركة في العملية، لأن الأهداف تتغاير عن أهداف ومصالح النشاط الخاص. وبالتالي فالدول ترجع وتقوم بتعديل الطريقة التي تعمل بها السوق وجهاز الثمن في الكثير من الأحيان، مراعاة لصالح الجماعة وأهداف الخطة واحتياجات النمو. وخاصة فيما يتعلق باستخدام وتخصيص وتوزيع الموارد والدخول لمتاحة للاقتصاد القومي.

III. دور الدولة في تاريخ الفكر الاقتصادي.

يمكن القول أن الحديث عن النظرية الاقتصادية كعلم مستقل واضح المعلم من حيث الموضوع والمنهج، لم يبدأ إلى مع النظرية التقليدية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ولا يحول ذلك بين القول أن إرهاصات هذا العلم قد بدات قبل ذلك بفترة طويلة وإذا كانت الحضارات القديمة والعصور الوسطى لم تتناول الفكر الاقتصادي إلى بشكل عارض ضمن الأفكار الدينية أو الأخلاقية أو القانونية، فقد بدأ الاهتمام بالسياسات الاقتصادية مع نشأة الدولة الحديثة وخاصة في القرن السادس عشر، وظهرة إتجاهات فكرية تتناولت العديد من الأفكار حول دور الدولة في الاقتصاد، أهمها ما عرف يالتجاريين ثم الطبيعيين وما تبعها من أفكار، وهو ما نتناول في هذا الجانب من البحث، لمعرفة جذور دور الدولة في الاقتصاد وكيف كان هذا الدور.

1- دور الدولة عند المدرسة التجارية:

تشمل هذه المدرسة المفكرين من القرون السادس عشر إلى الثامن عشر، ويمكن القول أن ثمة اتجاهات عامة سيطرت على الفكر السائد لهذه المرحلة بما يبرر دارستها في إطار مدرسة فكرية واحدة، فإذا كانت العصور الوسطى قد تميزت بسيطرة مثل عليا في الدين والأخلاق فإنه ابتداءا من القرن الثالث عشر تغيرة النظرة. ووجدت أحداث جديدة جعلت البحث في هذه الفترة يستهدف أولا وقبل كل شيء الاهتمام باعتبارات السياسة، فظهرت الدولة كوحدة سياسية جديدة. وكان أول ظهورها في فرنسا وعلى رأسها لويس الحادي عشر ثم هنري الثامن في انجلترا، وامبراطورية شارل كان في اسبانيا[1]، وقد ساعدت هده الوحات السياسة الجديدة الراغبة في التقدم والتوسع على نشوء اتجاهات فكرية جديدة وجهت الغرض من البحث وجهة سياسية تستهدف قوة الدولة الناشئة قبل كل شيء.

فإذا كان الفكر السياسي في هذه المرحلة يمثله كتاب "الأمير مكافييلي Machiavilli" فإن التجاريين (أستخدم آدم سميث مصطلح التجاريين للتعبير عن الأفكار السائدة قبله في كتابه ثروة الأمم)، قد عبروا عن الفكرة نفسها في مجال المشكلات الاقتصادية، فأصبحت قوة الدولة والبحث عن وسائل إثراءها هو الهدف الوحيد في بحث المشكلات الاقتصادية، وقاسوا ثروة الدولة على

[1]- حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي. دار الشروق، الطبعة الأولى 1995، ص 35.

ثروة الأفراد، فإذا كانت هذه الأخيرة تقاس بما لدى الأفراد من نقود ومعادن نفيسة كالذهب والفضة، فإن إثراء الدولة يكون بالبحث عن وسائل زيادة المعدن النتفيس للدولة.

وقد ساعدت عدة عوامل على تركيز الاهتمام بهذه الوحدات السياسية الناشئة (الدولة)، من ذلك الكشوفات الجغرافية في أمريكا. وأدى طول المسافة بين الموارد الأولية والأسواق إلى الاهتمام الزائد بمشكلات العلاقات التجارية الدولية، وقد لحق هذه الاكتشافات الجغرافية وربما نتيجة لها تجديد في الفن التجاري وبداية الثورة الصناعية وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى ازدهار التجارة حيث انفصل المنتج عن المستهلك وظهر التاجر كوسيط بين الانتاج والتوزيع واحتلاللها المكان الأول في التفكير التجاري.

وإذا كان الإتفاق بين معظم مفكري هذه المرحلة على أن هدف السياسة الاقتصاية هو العمل على زيادة قوة الدولة وزيادة ثروتها النقدية، فقد أختلفت الوسائل والسياسات بإختلاف ظروف كل دولة[1].

هناك سياسة اسبانية اهتمت بوجه خاص بحماية ما لديها من معدن نفيس، فنظرا لأن اسبانياوالبرتغال كانتا تسيطران على مستعمراتها في ما وراء البحار في أمريكا، وهي غنية بمناجم الذهب والفضة فقد كان أمر السياسة الاقتصادية سهل أمامهما، وهو كيفية تراكم االمعدن النفيس وعدم خروجه إلى الخارج منهما. لهذا لجأت الدولتان إلى عدة اجراءات الغرض منها زيادة حصتها من المعدن النفيس ومنع تسربه إلى الخارج منها.

- تشجيع استغلال مناجم الذهب والفضة.
- وضع قيود على التجارة الخارجية كإلزام السفن التي تنقل البضائع الإسبانية بإعادة قيمة تلك البضائع بالذهب والفضة إلى داخل إسبانيا، حرمان الأجانب الذين يبيعون سلعا داخل اسبانيا من إخراج ثمنـــــــها نـــقدا خارجه[2].

أما الدول الأخرى مثل إنجلترا فقط تطلب زيادة نصيبها من المعدن النقيس إتخاذ إجراءات مختلفة، فإنجلترا في ذلك الحين لم يكن لديها مستعمرات قادرة على مدها بالمعدن النفيس، ولذلك فقط كانت الوسيلة للحصول عليه هو تحقيق فائض في الميزان التجاري بتصدير قدر من السلع

[1]- حازم الببلاوي مرجع سابق، صفحة 38.
[2]- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل للنشر 2008، صفحة 28.

أكبر من وارداتها، هذا الفائض يدفع ذهبا من الخارج وبذلك يدخل الذهب إلى انجلترا، فسياسة انجلترا في الحصول على المعدن النفيس اعتمدت على طريقة غير مباشرة وهي تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري وقد ساعد انجلترا على تنفيذ ذلك أسطولها التجاري.

أما فرنسا فكانت ترى أن إثراء الدولة يكون عن طريق تشجيع الصناعات المحلية لزيادة الصادرلت، ذلك أنهم كانوا يعتقدون أن المنتجات الصناعية أقدر على الزيادة والتوسع من المنتجات الزراعية ولذلك أعتمدوا عاى الصناعة لتشجيع الصادرات وقد دافع عن هذه الفكرة الوزير "كولبير Colbert " الذي أتخذ عدة إجراءات من شأنها تشجيع الصناعات المحلية. فأنشأت الحكومة عدة صناعات جديدة أخذت شكل احتكارات وامتيازات (سميت بالصناعة الملكية لأنها كانت تتم بعقود ملكية)، وتدخلت الدولة لتنظيم التجارة، وفرضت بعض القيود من أجل تشجيع الصناعة وقامت ببعض الإجراءات[1]:

– قيام الدولة بتشجيع الصناعات الوطنية من خلال فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على على السلع المستودة المنافسة للإنتاج الوطني.

– قيام الدولة بإنشاء شركات مهمتها الرئيسية تسويق منتجات الصناعة الفرنسية إلى الخارج وكذلك تشجيع الأفراد والشركات على الإكتتاب في رؤوس أموال تلك الشركات.

– ولكي تستطيع الصناعة الوطنية زيادة صادراتها الوطنية إلى الخارج عملت الحكومة على تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض ثمن المواد الخام وأجور العمال.

من خلال هذا كله ومن خلال تجارب فرنسا، انجلترا وأسبانيا في هذه المرحلة يظهر الدور التدخلي للدولة في إقتصاد هذه الدول وكذلك في فكرة المدرسة التجارية التي تدعو إلى تدخل الدولة في الإقتصاد لزيادة قوتها عن طريق زيادة ما تملكه من معادن نفيسة من ذهب وفضة.

2– دور الدولة عند المدرسة الطبيعية:

انهارت السياسات التي أتبعتها الحكومات في القرنين السادس عشر والسابع عشر تحت تأثير أفكار التجاريين، فقد وجه الاقتصاديين العديد من الانتقادات إلى سياسة التجاريين. بذلك ظهرت

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، صفحة 87.

مدرسة الطبيعيين (الفيزوقراط) في فرنسا في القرن الثامن عشر وهي أول مدرسة حديثة في الفكر الاقتصادي، وقد عرفوا باسم أنصار المذهب الطبيعي وعلى رأسهم الدكتور فرنسوا كيناي François Quensay، وقد مثلت أراء وكتابات هذه الجماعة بداية ظهور علم الاقتصاد السياسي، وجوهر فلسفتهم هو النظام الطبيعي، بمعنى أن المجتمع البشري تحكمه قوانين طبيعية لا يمكن أن تغيرها القوانين الوضعية، ويعتقدون أن هذه القوانين قدرها الله من أجل سعادة البشر. وأن أي إنحراف عنها يسبب الإضطراب والمشكلات وأن مثل هذه القوانين تحكم جميع نواحي الحياة، بما فيها الحياة الاقتصادية، وتـُسيرها بإنتظام بالغ. ويعتبر الطبيعيون أن الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية وقد ترتب على ذلك أن النشاط الاقتصادي المنتج هو إستغلال الموارد الطبيعية فقط، في حين أن نواحي النشاط الاقتصادي الأخرى (مثل الصناعة والتجارة والخدمات) تعتبر نشاطات غير منتجة وهذا يعتبر تحولا عن الفكر المركنتالي.

و نادى الطبيعيون بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أي أن يترك النشاط الاقتصادي حراً، مخالفين بذلك سياسة التجاريين ونادوا أيضا بتطبيق تلك الحرية في الداخل والتي انعكست بالشعار "دعه يعمل Laisses faire " وفي مجالت العلاقات الاقتصادية مع الخارج انعكست بالشعار "دعه يمر Laissez passer "، وهذا ما معناه أترك الناس يعملون بحرية وأترك السلع وعناصر الإنتاج تمر بحرية وبدون قيود عبر الحدود، وحجتهم في ذلك أن هذه السياسة كفيلة بتطبيق القوانين الطبيعية.

وسر حملتهم على القوانين الوضعية ترجع أن السياسة كانت منعدمة في فرنسا في القرن الثامن عشر والتجارة الخارجية مكبلة بقيود تحد من إنتقال السلع من إقليم إلى آخر وكذلك الأراضي الزراعية غير مستغلة استغلالا كاملا بسبب أنقاض النظام الاقطاعي ونظام الضرائب، لذلك أكد الطبيعين على ضرورة إزالة كل تدخلات الحكومة واتباع سياسة الحرية، أما بخصوص عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فإنه لا يعني إلغاء الدولة بل يعني الحد الأدنى من التشريعات الاقتصادية والتدخلات (مثل إقتصار التشريع الضريبي فقط على الزراعة بإعتبارها في نظرهم المصدر الوحيد المنتج)، وأن يقتصر عمل الدولة على مهمة الكشف عن القوانين الطبيعية

وإصدار التشريعات الناجمة عنها، وكذلك تحقيق الأمن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الفردية من الاعتداء وتنفيذ الأشغال العامة من طرق وغيرها.

3- دور الدولة عند المدرسة الكلاسيكية:

ظهرت المدرسة الكلاسيكية كنتيجة للتطورات التي حدثت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأوربية، وقد رافق ظهور هذه المدرسة ثورتان أساسيتان هما الثورة العلمية والثورة الصناعية واللتان كانتا عاملين في دعم الأفكار الاقتصادية لهذه المدرسة. وتعتبر افكار المدرسة التقليدية إمتدادا لأفكار المدرسة الطبيعية في إنتقادها لأفكار التجاريين ودعمها ومناداتها بالحرية الاقتصادية.

إن اهتمام التقليديين كان بالدرجة الأولى بخلق الثروة وليس بمجرد توزيعها ويظهر ذلك بوجه خاص مع "آدم سميث " فكتابه الأساسي "بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم 1776" هو دراسة في أسباب زيادة أو خلق الثروة، وبهذا يختلف التقليديون عن التجاريين الذين كانوا يهدفون إلى إثراء الدولة على حساب الدول الأخرى، أما عن التقليديين فإن الهدف هو الإضافة إلى ثروة الأمم. ومن هنا فإن الثروة لم تعد هي النقود من ذهب وفضة، وإنما هي زيادة الإنتاج من السلع والخدمات داخل الدولة.

إن الكلاسيك ينظرون إلى الاقتصاد على أنه جهاز ضخم كبير يسير بانتظام مسطر لأنه يخضع لحكم قوانين ثابتة تتحقق من خلال المجهود الإنساني نفسه، إلى أنه لا يمكن أن يخضعها لإرادته ويتحكم فيها بصورة مباشرة (اليد الخفية لآدم سميث)، ولهذا فليس هناك سبيل لإدارة النشاط الاقتصادي سوى الإيمان بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة[1].

وأعتبروا أن الهدف الأساسي من السياسة الاقتصادية هو تحقيق النمو الاقتصادي، وأن مدى ملائمة أي سياسة اقتصادية يجب أن تقاس من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال وتخصيص العمل، وأن نمط السياسة التجارية في التدخل الحكومي غير مقبول لأنه يعيق قوى السوق ويحرف النشاط الاقتصادي عن وجهته الطبيعية، ويعمل على معاقبة البلد المعني من خلال التضحية بمنافع

[1]- خالد أبو القمصان، موجز الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2001 ص 30.

التخصص الدولي وتقسيم العمل، وأستند ذلك إلى الفرضية القائلة بأن المنافسة تعظم النمو. ولذلك نادى الكلاسيك بسياسة الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الداخلية والدولية.

ويبرر الكلاسيك سياستهم هذه على أساس أن الحرية وحدها هي الكفيلة بحل المشكلات الاقتصادية وإعادة التوازن وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقا لرغبات المستهلكين، فإذا تركت الحياة الاقتصادية حرة فإن هناك من القوى ما يكفل تصحيح جميع صور الاختلال التي قد تصيب الاقتصاد حسب اعتقادهم. ولهذا فإنهم لا يبيحون للدولة التدخل لحماية الطبقات الضعيفة أو لإعانة العمال في وقت البطالة، لأن مثل هذا التدخل يترتب عليه في نظرهم إعاقة الجهاز التلقائي (الذي يؤدي إلى حدوث التوازن وإلى القضاء على البطالة من خلال انخفاض الأجر وزيادة طلب المنتجين على العمال)، أما مايسمح به الكلاسيك للدول أن تقوم به فهو القيام ببعض الوظائف المحددة التي لايقوى الأفراد عليها أو لا يرغبون القيام بها، كالخدمات العامة مثل حماية الأمن في الداخل والخارج (مفهوم الدولة الحارسة)، وإلزام الجميع بإحترام العقود التي يبرمونها وحماية الملكية الخاصة والقيام بالمشروعات التي لا يستطيع الأفراد القيام بها، نظرا لكثرة ما تتطلبه من رؤوس أموال وضئالة ما تدره من أرباح[1].

ولكن رغم تحجيم دور الدولة على المستوى الداخلي بحكم الديناميكية الاقتصادية التي تترتب عن تراكم الثروات، وبحكم توسع الأسواق الخارجية وتزايد دور المجالات الحيوية الاقتصادية الخارجية للدولة الناشئة، فإن دور الدولة تعاضم على المستوى الخارجي في مجال منافذ تصريف سلعها وخدماتها والسيطرة على مناطق حصولها على المواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة ... الخ، فأصبحت السياج العسكري والسياسي الذي يضمن انسياب رؤوس الاموال وتحقيقها لمعدلات الأرباح التي تمكنها من إعادة الاستثمار وتوسيع الانتاج وتجديده في بلدانها الأصلية. ولا غرابة بأن الجيوش كانت ترافق الشركات الكبرى في تلك المرحلة الحاسمة من تطور أوربا[2].

فحدث نوع من إعادة الترتيب لدور الدولة على المستوى التطبيقي، إذ تقلص دور الدولة الاقتصادي على المستوى الداخلي، بحكم إنهماكها في السيطرة الاقتصادية على المستوى الخارجي.

---

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق الذكر ،ص 134.

[2]- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع 2006، ص 543.

4- دور الدولة عند المدرسة الماركسية:

في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت بوضوح عيوب وإنحرافات النظام الرأسمالي الحر الذي يقوم على الحرية الاقتصادية الكاملة وعدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال في النشاط الاقتصادي. وكان من أبرز العيوب تدني أجور العمال وظروفهم المعيشية، سوء توزيع الدخل، الإحتكار...إلخ. وكرد فعل لهذه العيوب والانحرافات ظهر الفكر الاشتراكي في منتصف القرن التاسع عشر على أيدي " كارل ماركس" وقد نادى بإحلال الملكية العامة مكان الملكية الخاصة، وجعل الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية وليس تحقيق الربح، وإحلال رغبات الجماعة مكان إقتصاديات السوق[1]. وقد طالب بتدخل الدولة تدخلا فعليا في الحياة الاقتصادية لتحدد وتشرع وتوجه.

والواقع أن الفكر الاشتراكي لم يجد طريقه نحو التطبيق إلى خلال النصف الثاني من القرن العشرين على أثر الثورة البلشفية في روسيا عام1917، ثم في دول أوربا الشرقية عام 1945 على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم في الصين عام 1949، وبعد ذلك في العديد من الدول الإفريقية النامية وكذلك دول من آسيا وأمريكا اللاتينية، خاصة حديثة الاستقلال. وقد عرفت الدولة في هذه الدول بمفهوم الدولة التدخلية التسلطية في أعلى مراحلها. فأصبحت متحكمة في الاقتصاد والسياسة والمجتمع، فهي المقاول وهي المشغل والمنتج والموزع، وأصبحت مهيمنة على الحياة الاقتصادية عن طريق أجهزتها المختلفة التي حلت محل السوق ومحل القطاع الخاص[2].

أما عن الدور التدخلي للدولة فهو للقيام بالأمور التالية[3]:

- حماية مستوى النشاط الاقتصادي والعمالة: لم يقتصر التوسع في دور الدولة على توفير مزيد من الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق قدر معقول من العدالة والمساواة بل بدأت الدولة تتحمل مسؤوليات إقتصادية لضمان مستوى معقول من النشاط الاقتصادي ومنع البطالة، فضلا عن تحقيق قدر مناسب من النمو الاقتصادي.

- دفع عجلة التنمية الاقتصادية: لقد تحملت معظم الدول حديثة االإستقلال مسؤوليات جديدة في الاستثمار والتصنيع بالاضافة إلى دورها التقليدي في إقامة المرافق العامة وخدمات البنية

---

[1]- محي محمد مسعد ، دور الدولة في ظل العولمة، مركز الاسكندرية للكتاب، الطبعة الولى 2006، ص 20.
[2]- صالح صالحي، نفس المرجع السابق، ص 545.
[3]- سبع أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 42.

الأساسية والخدمات الإجتماعية، الأمر االذي جعل من الدولة في هذه المجموعة الممارس الاقتصادي الوحيد في معظم المشاط الاقتصادي.

– التخطيط الاقتصادي: في نفس الوقت الذي ظهرت فيه الحاجة إلى ضرورة التدخل الاقتصادي في المجتمعات الصناعية المتقدمة وضرورة وضع سياسات إقتصادية إجمالية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، نجد أن الدول الإشتراكية قد تبنت أسلوب التخطيط الإشتراكي المركزي عن طريق مخططات للإقتصاد القومي تتضمن تحديد الاهداف التي ينبغي الوصول إليها وبيان الوسائل والأساليب لتحقيق ذلك.

5- دور الدولة عند المدرسة الكينزية:

مهدت الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 (أزمة الكساد العظيم)، لظهور أفكار "اللود كينز" وكتابه الشهير " النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود" (1936) مبينا الأخطاء التي لا يمكن تلافيها في نظام السوق، ومن هنا لا بد من تدخل الدولة، لأن المدرسة الكلاسيكية أصبحت غير قادرة على إيجاد وسائل جديدة لمعالجة الركود، وكانت عاجزة عن تغيير توجهاتها الأساسية في تحييد دور الدولة وترك الاقتصاد يعمل بشكل تلقائي.

ولقد ركزت النظرية الكينزية على النقاط التالية:

– لا يتحقق التوازن التلقائي في الاقتصاد الوطني ولا بد من وجود الدولة التي تستطيع التدخل عبر الانفاق العام لإعادة التوازن.

– يتوقف التوازن في الاقتصاد على مستوى الانفاق الكلي على الناتج، فكلما أزداد الانفاق الكلي يزداد التوظيف والانتاج حتي يصل الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل، وبالمقابل فإن نقص الانفاق الكلي سوف يؤدي للركود.

– زيادة حجم الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية وذلك لتحسين ظروف العمال وزيادة حجم الاستهلاك الكلي.

المضاعف: إن زيادة أولية في حجم الانفاق الكلي سوف تؤدي لزيادات متكررة للدخل القومي تعادل المضاعف الذي يشكل مقلوب الميل الحدي للإدخار.

نظر كينز إلى الاقتصاد من جانب الطلب عكس " قانون ساي " القائل بأن " العرض يخلقه طلبه المساوي له" حيث رفض فكرة الاقتصاد المنظم تلقائيا من خلال جهاز الثمن.

ويقوم مبدأ الطلب الفعال على رفض قانون ساي. فالسوق لا يتم توازنه تلقائيا، ويجب على المقاولين أن يتوقعوا مستوى الطلب ويحددوا بذلك حجم الانتاج اللازم لهذا الطلب لتعظيم أرباحهم، فلا يمكن التنبؤ مسبقا بأن الاقتصاد سيكون في حالة توازن حيث:

1- لا يمكن ضمان أن عرض السوق يتم بيعه بشكل كامل.

2- الادخار يتعلق بالعائلات وبالتالي بمستوى دخل العائلات، أما الاستثمار فيتعلق بالمقاولين ويرتبط بعدة عوامل منها سعر الفائدة وتوقعات الطلب.

وقد وضع كينز مبادئ التدخل التعديلي للدولة للتقليص و القضاء على البطالة وبعث التشغيل الكامل. فالدولة من خلال الميزانية تزيد نفقات الاستثمار من جهة وتقلص الضرائب من جهة أخرى، وهذا من أجل تنشيط وإنعاش الاقتصاد ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية.

ويمكن أن يأخذ تدخل الدولة أشكالا متعددة منها:

- قيام الدولة بالانشاء المباشر للمؤسسات في قطاعات كانت مخصصة للاستثمار الخاص.

- تحول الدولة إلى مساهم مباشر بشكل كامل في رأس مال المؤسسات الخاصة عن طريق التأمينات أو امتلاك جزء من رأس المال عبر حيازة حد معين من الأسهم.

إن النظرية الكينزية ترى أيضا أنه من الضروري التوليف بين إقتصاد السوق وإدارة فعالة للطلب الكلي من خلال الميزانية والسياسة النقدية، فالنظرية الكينزية بينت قصور الميكانيزمات التنظيمية للسوق، وأكدت على ظرورة الاستعانة بالسياسات الاقتصادية، فلا يتم ضمان الحصول على مستوى التشغيل الكامل لميكانيزم السوق، وعلى الدولة أن تتدخل بواسطة السياسة الميزانية والسياسة الضريبية والنقدية وسياسة الدخل لزيادة مستوى التشغيل. وقد أصبح تدخل الدولة ضروريا للنمو خاصة يعد الحرب العالمية الثانية في المجال الاجتماعي و الاقتصادي، فتدخل الدولة يتعاضم في حالة الحروب لأنه في مثل هذه الظروف تقوم الدولة بتأمين إدارة كل النشاطات وتدخلها يكون كليا (إقتصاد الحرب)، أي تكفل تام لبعض الأنشطة من طرف الدولة. ولما تضع

الحرب أوزارها يخف تدخل الدولة بعض الشيئ لكن لا يختفي، فمثلا في الفترة ما بين 1945و 1950 كانت فكرة السماح للسوق بأخذ القرارات الاجتماعية والسياسية الهامة أو فكرة تقليص دور الدولة في الاقتصاد وإدارة المشاريع أو سحب الحماية الاجتماعية للمواطنيين كلها أفكار غريبة.

فالدولة حسب كينز ليست فقط لتحقيق الأمن وحماية المنافسة فهي دولة الرعاية Etat providence، هذه الدولة التي ظهرت في بداية الثلاثينيات لكن نموها أعيق بسبب الحرب، حيث كانت المهمة الأولى فيما بعد الحرب إعادة هذه الدولة إلى مكانتها الطبيعية[1].

ورغم أن النظرية الكينزية ذهبت أبعد مما ذهبت إليه النظرية الكلاسيكية، وأمام تنامي الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية فقد عجزت المدرسة الكينزية عن تفسير إخفاق الدولة في إعادة التوازنات المطلوبة رغم تدخلها القوي، وفقدت السياسات الاقتصادية الكينزية للدولة فعاليتها التطبيقية وكفايتها الميدانية وتفاقمت أزمات معظم الدول الرأسمالية، الأمر الذي أفسح المجال لتجدد الفكر الليبرالي بمختلف تياراته الحديثة، في ظل إنهيار المعسكر الإشتراكي وتفككه، وتجدد آليات السيطرة الاقتصادية على البلدان النامية لإعادة إحتواءها ومنع حدوث حالات إفلات نموذجية تهدد النظام الرأسمالي.

6- دور الدولة في الفكر الليبرالي الجديد:

واجه الاقتصاد الكينزي والسياسات والأفكار الكينزية في أواخر الستينيات وخلال السبعينيات مشكلات كبيرة، وتحديات تمثلت في تصاعد معدلات التضخم والبطالة معاً وهو ما عرف في ما بعد بظاهرة التضخم الركودي. ولم تستطع النظرية الكينزية تفسير هذه الظاهرة الجديدة، كما لم تنفع السياسات الكينزية في معالجة هذه المشكلة. هنا تجدد الفكر الليبرالي عبر تياراته العديدة التي تشترك جميعا في التركيز على تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وحصر تدخلها في الحدود الدنيا، ومن أهم تيارات الليبرالية الجديدة نذكر ما يلي: تيار المدرسة النقدية ورائدها ميلتون فريدمان ، وتيار المدرسة التقليدية الحديثة (رائدها فريدريك فون هايك)، فضلا عن روافد

[1]- أوبختي رشيدة، الدولة واقتصاد السوق، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان السنة الجامعية 2007-2008، ص 43.

نظرية إقتصاديات العرض، ونظرية رأس المال البشري، نظرية الاختيار العام، وتهدف جميعا إلى تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية إلى الحدود الدنيا عن طريق سياسات خوصصة القطاع العام (كانت بريطانيا في عهد رئيسة الوزراء السابقة تاتشر أول دولة تطبق سياسة الخصخصة وذلك ابتداءً من 1979)، وإعادة النظر في نظام الحماية الاجتماعية، وتخفيض الالتزامات الإجبارية، والاقتصاد في النفقات العامة...إلخ، وإعطاء الدور الحيوي للقطاع الخاص وتحرير الأسواق الداخلية والخارجية، والتأكيد على المكانة المحورية للسياسة النقدية والمالية وتوازنها على حساب التوازنات الاجتماعية والاقتصادية، والتركيز على محورية العرض في السياسة الاقتصادية كرد فعل على السياسة الكينزية التي ترى بأن التأثير في الطلب من شأنه أن يحدث حركة اقتصادية.

هذه الفلسفة الليبرالية الجديدة أعادت ترتيب دور الدولة بعد أن قامت بدورها الاستراتيجي في إعادة إعمار أوربا وتنميتها وأزالت آثار الحرب العالمية الثانية، وبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وإخفاق مسيرة التنمية في الدول النامية من جهة، وتنامي التكتلات الاقتصادية العملاقة التي أعدت لمواجهة مستجدات العولمة التي لا يكون فيها للدولة القطرية المنفردة أي وزن من جهة ثانية، أضحى دور الدولة اكبر وأخطر لأنه انتقل من أشكال التدخل التقليدية وأساليب الحماية الدفاعية إلى آليات للتدخل الإستراتيجي للهجوم الاقتصادي لإعادة اكتساح المستعمرات السابقة وضمان مكانة معتبرة ضمن كوكبة الدولة القوية لاقتسام منافع العولمة التي من خلالها يتم توزيع تكاليف تقدمها على البلدان النامية ما يساعدها على التخفيض من حدة الأزمات التي تعانيها اقتصادياتها[1].

وقد ازداد دور الدولة الخارجي في مجال إعادة إحتواء أسواق السلع والخدمات وأسواق المواد الأولية والطاقة، وضمان منافذ آمنة لاستثمارتها الخارجية، فضلا عن وظائفها التقليدية الداخلية التي يرى بعض الليبراليين أن الدولة غير كفئ في تأدية الكثير منها، وأن تكليف الشركات الخاصة للقيام بها عن طريق أشكال من التعاقد يعد أفضل بالنسبة للمجتمع حتى لو كانت خدمات متعلقة بالأمن والدفاع.

[1]- د. صالح صالحي، مرجع سابق، ص 546.

ويخلص الفكر الليبرالي الحديث إلى نتيجة يؤكد خلالها بأنه لا يوجد مجال يمكن الإثبات من خلاله أفضلية وضرورية التدخل الحكومي، وبالتالي لا يمكن تحجيم الحرية الفردية بالتدخل التوجيهي للدولة وذلك لأن السوق توجه نفسها وفق نظام محكم.

لكن ليس هناك من حكومة في أي مكان في العالم ومهما كانت محافظة تستطيع أن ترفع يدها عن الاقتصاد، لذلك تضطلع الحكومات في العصر الحديث بأدوار لا حصر لها لمواجهة عيوب آلية عمل السوق[1]، فالشرطة والجيش وخدمات الأرصدة الجوية وشق الطرق كلها نماذج على أنشطة الحكومة، وتنفيذ المشاريع المفيدة اجتماعيا مثل إكتشاف الفضاء والبحوث العلمية من الأموال الحكومية، وقد تنظم الحكومة بعض الأعمال (مثل البنوك وجمع النفايات) وتدعم قطاعات أخرى (مثل الزراعة) وأخيرا وليس أخيرا تفرض الحكومات الضرائب على مواطنيها لتمويل نفقاتها.

لكن ومع التشكيلة الواسعة من الأنشطة الممكنة فإن للحكومات ثلاث وظائف اقتصادية رئيسية في اقتصاد السوق، هي زيادة الكفاءة، وإشاعة المساواة والعمل على تنمية ودعم الاستقرار الاقتصادي الكلي.

[1]- بول ساموبلسون وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 57.

خلاصة الفصل:

يمكن تعريف الدولة بأنها ذلك الجهاز المؤسسي الذي يضطلع بإدارة شؤون المجتمع وفق مشروع حضاري استراتيجي، في إقليم جغرافي محدد وفي محيط جيوستراتيجي حيوي، لتحقيق التنمية الشاملة التي في إطارها ترتفع المقدرة الإنجازية المجتمعية بما يضمن بلوغ أهداف المجتمع وتعظيم مصالحه ومواجهة تحدياته الحالية والمستقبلية. هذا التعريف الذي لم يصل إلى ما هو عليه إلى بفعل التطورات التي حدثت في دور الدولة وخاصة دورها في الاقتصاد، فمنذ ظهور الدولة في القرن السادس عشر ظهر معها إشكال دورها في الاقتصاد الذي لم يأخذ استقلاليته إلى مع ظهور الدولة بمفهومها الحديث، فالإشكال بدأ عند التجاريين اللذين أعطوا للدولة الدور التدخلي بهدف زيادة الثروة التي كانت تتمثل حسبهم في الذهب والفضة، ثم لتتغير المفاهيم عند الطبيعيين ومن بعدهم التقليديون اللذين حيدوا الدولة عن الاقتصاد وأعطوها دور الحارس الذي يوفر الأمن والعدالة، وذلك لإيمانهم أن هناك نظام طبيعي مسؤول عن إحداث التوازن والاستقرار هو نظام السوق التي ينظم نفسه بنفسه، كذلك لاعتمادهم على الملكية الفردية والحرية الاقتصادية التامة. لينبثق عن ذلك مشاكل البطالة والتضخم، وجدت لها حلول من طرفين، الطرف أو الفكر الماركسي الذي لم يطبق في الواقع إلى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر المنادي فالملكية الجماعية والتدخل الكلي والمباشر للدولة في كافة نواحي الاقتصاد بمفهوم الدولة التسلطية المسيطرة على كل شيء. وفكر آخر هو الفكر الكينزي الذي أعطى للدولة الدور التدخلي المنظم الهادف إلى زيادة الطلب الكلي الذي حسبه هو الوحيد الكفيل بحل المشاكل التي تظهر في الاقتصاد. لكن هذه الأفكار لم يكتب لها النجاح لفترة طويلة فسرعان ما ظهرت مشاكل لم يسبق لها مثيل هي مشاكل البطالة المصاحبة لارتفاع معدلات التضخم المنافي لقانون فيلبس القائل بأنه هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة. لتتغير المفاهيم والاتجاه كان صوب الخوصصة وتقليل دور الدولة في الاقتصاد بمفاهيم وأفكار المدرسة النيوليبيرالية التي أعطت للدولة الدور الموجه والمتدخل المؤقت فقط لحل مشاكل معينة سرعان ما ينتهي هذا التدخل بحل المشكل عن طريق سياسات اقتصادية سواءٌ كانت نقدية أو مالية أو غيرها حسب طبيعة المشكل.

الفصل الثاني
حجم الدولة في الاقتصاد

تمهيد:

دور الدولة في الاقتصاد يتحدد عن طريق السياسات الاقتصادية التي تطبقها وتتبعها الدولة في سبيل تسيير الاقتصاد والاحتفاظ على استقراره وحل المشاكل التي يتخبط فيها اقتصاد الدولة، قد تعتمد الدولة على سياسات اقتصادية هيكلية تمس هيكل الاقتصاد ككل تكون للمدى الطويل وقد تكون سياسات ظرفية تكون تهدف إلى حل مشكل ظرفي مؤقت فهي للمدى القصير، وقد وجدت تفاسير عدة لتدخل الدولة في الاقتصاد ولحجمها فيه، كذلك عدة وسائل لقياس حجم هذا التدخل. ومازال الاقتصاد العالمي يشهد العديد من التغيرات والأزمات تأثر على حجم ونوع الدور الذي تقوم به الدولة في الاقتصاد، آخرها أزمة الرهن العقاري التي كانت بمثابة نقطة المنعرج والتي شُبهت بأزمة الكساد العظيم لسنة 1929، جعلت من دور الدولة يتغير بفعل التأثيرات التي تركتها الأزمة على الكثير من الشركات، وتَخبط الاقتصاد العالمي في مشاكل البطالة والكساد، وكذلك نقص التمويل وإفلاس العديد من الشركات والبنوك وشركات التأمين. هذه نقاط وأخرى سوف يتم التطرق إليها في هذا الفصل المعنون بحجم الدولة في الاقتصاد، وذلك بدراسة:

- وسائل تدخل الدولة في الاقتصاد.
- تفسير وقياس حجم تدخل الدولة في الاقتصاد.
- مدى تغير دور الدور في ظل أزمة الرهن العقاري.

I. وسائل تدخل الدولة في الاقتصاد:

مما لا شك فيه أنه لا يوجد حكومة معاصرة يمكن أن توصف بأنها على حياد كامل بما يجري في أسواق اقتصادها القومي، فعلا الرغم من الموجة الليبرالية الرأسمالية التي تجتاح العالم فيما يعرف بالعولمة إلى أن المصالح القومية لا تزال تلقي اهتماما خاصا على المستويات الرسمية داخل الدول وبين الدول، فمشروعية أي حكومة ديمقراطية أصبحت مرهونة بقدرتها على حماية مصالحها القومية، و في مقدمتها المصالح الاقتصادية. فتحقيق العمالة الكاملة واستقرار مستوى الأسعار فضلا عن تحقيق قدر معقول من العدالة في التوزيع و الرفاهية الاقتصادية أصبحت كلها أهداف تمثل محور الاهتمام لدى معظم الحكومات الديمقراطية وأصبح السعي لتحقيق هذه الأهداف سعيا مشكورا ومشروعا والبرامج الحكومية التي تصاغ لخدمة وتحقيق هذه الأهداف أصبحت تعرف بالسياسات الاقتصادية. وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في هذا العنصر بالمرور على تعريف السياسات الاقتصادية، أسلوب إعدادها وأنواعها

1- مفهوم السياسة الاقتصادية:

تستعمل كلمة سياسة[1] في لغة العرب مصدرا لساسة يسوس، وتطلق بإطلاقات كثيرة ومعناها في جميع إطلاقاتها يدور حول تدبير الشيء و التصرف فيه بما يصلحه، كما يقصد بها تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيرا يغلب عليه الإحسان، ويقصد بها منذ أن استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، ومنها أنها طريقة الحكم، كما عرفت أيضا بأنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع كالسياسة الاقتصادية، السياسة التجارية، السياسة المالية، السياسة النقدية.

1-1- تعريف السياسة الاقتصادية: يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف[2].

1- السيّد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص ص 15-16.

2- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، 1985، ص83.

كما يعرفها البعض بأنّها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى[1]، والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما[2]، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة.

يتضح من التعاريف السابقة أنّ السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف[3].

كلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية أمكن تحقيق معدلات نمو عالية، غير أنّ هذا الهدف يعتمد على أمرين:

أولا تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق العام، أما الأمر الثاني يتمثل في زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات.

كما تسعى السياسة الاقتصادية إلى التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق فائض يستخدم للتصدير وهنا يجب على السياسة الاقتصادية السعي إلى تكييف الهياكل الاقتصادية مع متطلبات التوسع وذلك لتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة، قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه نحو الصناعات التصديرية، وفي هذا المجال يفضل استعمال أدوات السياسة المالية لتحقيق هذا الهدف، إما عن طريق سياسة الإعفاءات والتمييز الضريبي بحيث يتم تشجيع مجالا عن مجال آخر، مثل زيادة الإنفاق العام والإعانات والدعم الإنتاجي[4].

1- نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 441.
2- رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996، ص325.
3- نعمت الله نجيب وآخرون، مرجع سابق، ص441.
4- محمد جعفر، أحمد فريد، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1999، ص337.

من أهداف السياسة الاقتصادية[1]: دعم مرحلة اقتصادية معينة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد القومي، ومن الأساليب التي تستخدمها السياسة الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف اعتمادها على أدوات السياسة المالية وذلك حسب طبيعة وظروف كل مرحلة، كذلك هناك هدف آخر للسياسة الاقتصادية وهو التقليل من البطالة ومنه الاستفادة من الطاقات المعطلة وأخيرا زيادة الإنتاج ورفع معدل النمو، كما أن السياسة الاقتصادية تسعى لتحقيق نوع من الاستقرار في مستوى الأسعار وهو مطلب ضروري، لأنّ ارتفاع الأسعار له آثار سيئة على توزيع الدخول والتجارة الخارجية والعمالة[2].

يتضح مما سبق، أنّه تسعى الدول ومن خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، تتمثل في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات، وخاصة تلك السلع التي يطلق عليها اسم السلع العامة وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف في المجتمع حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة، هذا بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على مستوى معيشة المجتمع، وإلى جانب ما سبق تسعى الحكومات إلى تحسين وضع ميزان مدفوعاتها والعمل على تقليل حجم الواردات. ويتضح ذلك عن طريق ما يلي:

- الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية

مما سبق نصل إلى رسم الأهداف الكبرى لأي سياسة اقتصادية سواء كانت في الدول النامية أو في الدول المتقدمة، حيث يتفق أغلب الاقتصاديين على أربعة أهداف وهي:

1- تحقيق معدل نمو مرتفع،

2- التحكم في التضخم،

3- محاربة البطالة وتوفير الشغل،

4- تحقيق التوازن الخارجي(توازن ميزان المدفوعات).

والتي يمكننا تمثيلها بيانيا كإطار عام توضيحي كالآتي ضمن المربع السحري لكالدور:

1- محمد جعفر ، مرجع سابق، ص338.
2- رضا العدل، مرجع سابق، ص338.

شكل بياني رقم 01 المربع السحري لـ Kaldor

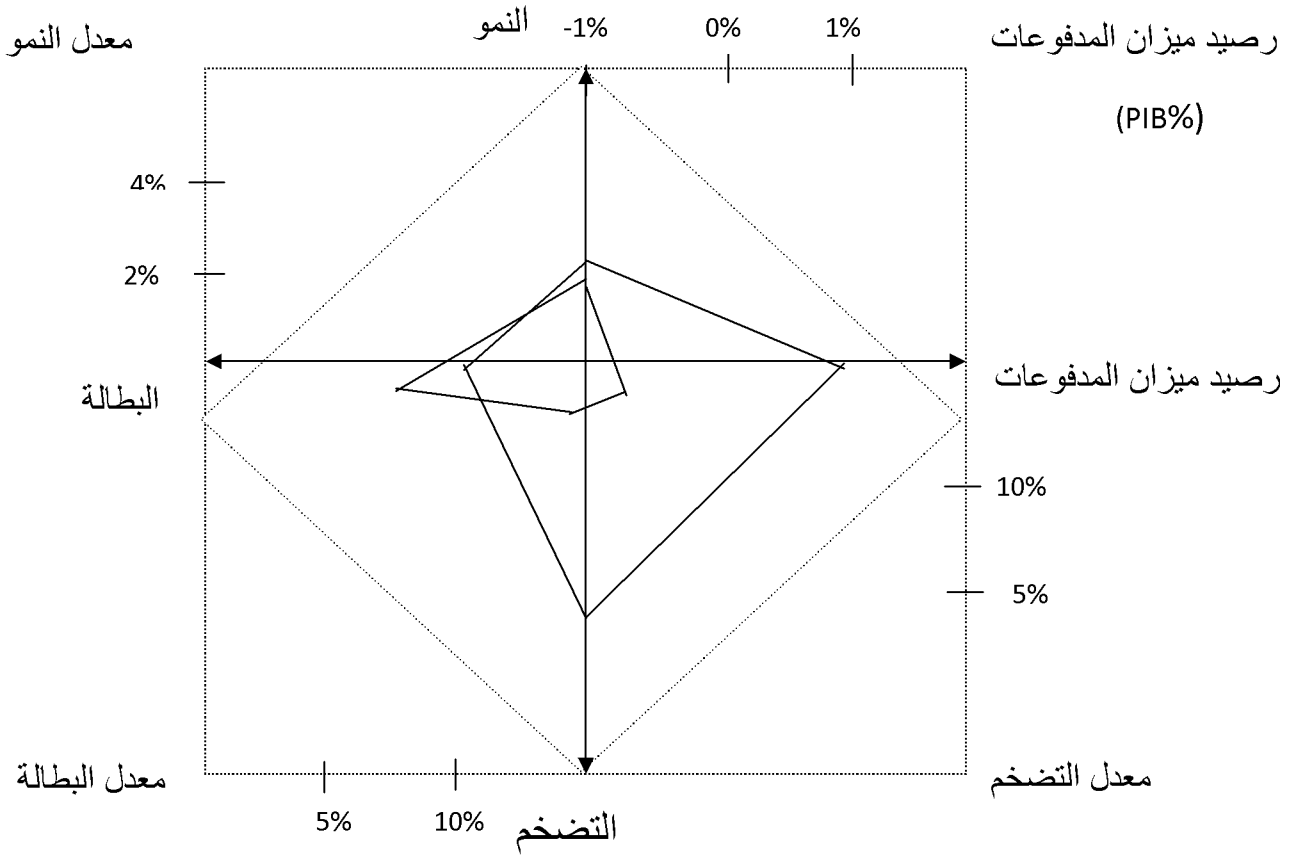

Source : Jaque Muller et autres, économie manuel d'application, Paris : DUNOD , 3eme édition, 2002 p. 190

وتكون وفق هذا المنظور الوضعية الاقتصادية لأي بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع (بالخط المتقطع) أكبر معبرة عن الأهداف الأربعة:

- لا بطالة
- لا تضخم
- معدل نمو مرتفع
- فائض مهم في ميزان المدفوعات.

ويمكن دراسة مدى تحقق هذه الأهداف بإجراء مقارنات على محور الزمن للبلد محل الدراسة و رصد التطور الحاصل من سنة إلى أخرى أو من فترة إلى أخرى و مدى إمكانية تحقق هذه الأهداف مجتمعة، أم سيكون تحقق بعضها على حساب البعض الآخر، كما يمكن إجراء مقارنات في الفضاء أي مابين الدول المختلفة و التي يكون اختيارها قائما على مبررات موضوعية لرؤية مدى تقدم كل منها في تحقيق هذه الأهداف التي يبدو أنها تشكل أمثلية رباعية يصعب في الواقع تحقيقها مجتمعة.

1-2- أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي[1]:

- تحديد الهدف: قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، حتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، فلمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم؛

- تحديد البدائل: بهدف تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر في حالة التضخم، المثال السابق، فإنّ راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل:

- فرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض،

- خفض الإنفاق الحكومي،

كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كأن يخفض العرض النقدي.

- تحليل البدائل: عندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الآثار المترتبة على خفض

[1]- حودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983، ص157.

الإنفاق العام، وما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي، وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول وما عليه إلا أن يختار الحل المناسب,

كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي، وهنا يمكن أن يأخذ بهذه السياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل. وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية، عندئذ يكون في الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة.

2- أنواع السياسة الاقتصادية:

يعتبر Xavier Greffe السياسة الاقتصادية أنها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه، قد يكون هذا التوجيه للمدى القريب أم البعيد، لذلك نميز بين نوعين من السياسة الاقتصادية تبعاً للآثار المتوقعة ما إذا كانت للمدى القصير فهي سياسة ظرفية أو دورية Politique conjoncturelle وإذا كانت للمدى الطويل فهي سياسة هيكلية Politique structurelle.

تهدف السياسات الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية القصيرة الأجل (توازن سوق العمل، توازن سوق السلع والخدمات، التوازن الخارجي) بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد على الأجل الطويل تماشيا مع التطورات الاقتصادية، ومع ذلك فقد يقع تداخل بينهما إذ يمكن للسياسات قصيرة الأجل التي تستمر طويلا وتؤدي إلى تغيير في بنية الاقتصاد، وعموما يمكن تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي.

جدول رقم 01: المقارنة بين السياسة الظرفية والسياسات الهيكلية

	السياسات الهيكلية	السياسة الظرفية
المدة	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكييف الهياكل	استرجاع التوازنات
الآثار	نوعية	كمية

المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2003، ص 35.

1)- السياسة الظرفية La politique conjoncturelle: وهي مجموع التدخلات الحكومية في الاقتصاد في مرحلة أو وقت معين[1]، من أجل تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية. عن طريق مجموعة من السياسات أو الأدوات هي السياسة المالية والسياسة النقدية وكذلك سياسة سعر الصرف، الغرض منها حل مشاكل ظرفية تتمثل أساسا في البطالة، التضخم وكذلك من أجل المساهمة في تحقيق التنمية والاستقرار الخارجي أو ما يعرف باستقرار سعر الصرف.

وتستعمل السياسة الاقتصادية العديد من الوسائل لتحقيق أهدافها كالسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، السياسة الضريبية، السياسة الميزانية.

تهدف السياسة الاقتصادية الظرفية (خاصة في الدول الصناعية) إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية على الأجل القصير: توازن سوق العمل (مشكلة البطالة)، توازن سوق السلع والخدمات (نمو غير تضخمي للطلب ونمو الإنتاج) وتوازن خارجي (للسلع و الخدمات ورؤوس الأموال)، ومن ثم تختار هذه الدول عادة ما بين : سياستي الاستقرار وسياسة الإنعاش.

1-1- سياسة الاستقرار

وهي سياسة اقتصادية تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات نقدية وميزانية تقييدية، وعموما سياسة الاستقرار تركز على محاربة التضخم وتخفيضه مقارنة مع أهم الشركاء الاقتصاديين للبلد المعني، لأن تخفيض التضخم يعني من جهة أخرى استرجاع تنافسية الأسعار للمؤسسات ومنه زيادة القدرة على التصدير فزيادة النمو والشغل.

1-2 سياسة الإنعاش

وهي سياسة اقتصادية هدفها إنعاش النشاط الاقتصادي أي زيادة الإنتاج، والشغل عن طريق دعم طلب العائلات والمؤسسات، و من ثم فهي ترتكز على سياسات نقدية وميزانية توسعية (زاوية نظر كينزية).

[1] - MARIS B, la politique économique conjoncturelle, Puf « Que–sais-je ? », 1991.

2)- **السياسة الهيكلية La politique structurelle:** تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات البيئة الدولية وإزالة القيود التي تواجهها السياسات الظرفية، وتمس كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة هنا من خلال تأطير ميكانيزمات السوق، الخوصصة، سيادة قانون المنافسة، تحرير علاقات العمل وجعلها أكثر مرونة، ويكون تدخل الدولة في الأسواق تدخلا بعديا من خلال: دعم البحث والتنمية، دعم التكوين، دعم التجديد والابتكار، تحسين مناخ الاستثمار لجذب المستثمرين الأجانب.

تهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية إلى تغيير الظروف و الشروط التي تقود تطور المجتمع وإحداث تغيرات عميقة فيه، كتغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها ومهامها وأنشطتها، تغيير النظام المالي وأساليب التمويل، وكذلك بعض البنيان والهياكل المكونة للبيئة التي يمارس فيها النشاط الاقتصادي وهي ذات طبيعة اجتماعية وسياسية، مثل الهيكل الديمغرافي و الهياكل الاجتماعية، الهياكل القانونية والسياسية.

والسياسات الهيكلية على خلاف السياسات الظرفية التي تتعلق بالمدى القصير، مداها الزمني طويل، إذ يتعلق الأمر بجعل الهياكل الاجتماعية الاقتصادية تنمو تدريجيا بشكل يسمح بتحسين الفعالية و الأداء الدائم للجهاز الإنتاجي، وبالتالي تؤدي إلى رفع الأداء الاقتصادي الكلي.

إلا أن السياسات الهيكلية قد تحتاج بالموازاة إلى سياسات ظرفية منسجمة معها، فمثلا في دول الاتحاد الأوربي تزامن القرار بالانضمام إلى اليورو، وهو مسألة هيكلية، مع اعتماد سياسة ميزانية موجهة لتقليص العجز الموازني و المديونية العمومية. كما يمكن للسياسات الهيكلية أن تساهم في إنجاح السياسات الظرفية، فالدول التي اعتمدت برامج خوصصة، استعملت الأموال الناجمة عن الخوصصة لمواجهة الإنفاق العمومي الإضافي الموجه لامتصاص التراجع الاقتصادي.

ويمكن القول بأن سياسة اقتصادية هيكلية تعني مجالا واسعا للتدخل العمومي، ويهدف هذا التدخل إلى التأثير على مكومات المجتمع، بقصد جعل الجهاز الإنتاجي كفؤا بشكل مستديم، وتحسين الأداء الاقتصادي الكلي على المدى الطويل.

وتتبع أهمية السياسات الهيكلية في الوقت الحالي من ثلاث اعتبارات:

. انهيار المعسكر الاشتراكي وتراجع الإيديولوجية المتدخلة، بما مكن لإيديولوجية السوق من الانتشار، وهذا ما أدى إلى ضرورة تعديل الهياكل الاقتصادية بما ينسجم مع الإيديولوجية الجديدة.

. تراكم المشكلات الاقتصادية في الدول النامية وعدم شجاعة الحكومات المتعاقبة على اتخاذ إجراءات إصلاحية، وهو ما راكم الحاجة إلى الإصلاح.

. انفجار أزمة المديونية بشكل أصبحت معه نتائج النشاط الاقتصادي الكلي مكرسة لخدمة المديونية.

هذه عموما الخطوط العريضة لأي سياسة اقتصادية ذاتية خاصة في الدول الصناعية التي قطعت شوطا كبيرا في التنمية.

أما بالنسبة للدول النامية – ومنها الجزائر– والتي أغلبها أبرمت برامج للإصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات المالية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية وفق هذه البرامج هي عادة ما تنقسم إلى قسمين، سياسات الاستقرار على الأجل القصير وهدفها كبح الطلب وجعله في مستوى العرض أي أن تعيش الدولة في حدود إمكانياتها المتاحة من خلال سياسة ميزانية ونقدية تقييدية، وسياسات التصحيح الهيكلي على الأجل المتوسط والطويل يكون هدفها هو زيادة العرض ورفع معدل النمو الاقتصادي، بينما تعارض هذه المؤسسات سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تقوم على التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي و زيادة الإنفاق العمومي.

II– تفسير وقياس حجم تدخل الدولة في الاقتصاد.

1– تفسيرات تدخل الدولة في الاقتصاد:

ظل موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد وحجمها فيه يشغل بال الكثير من الاقتصاديين خاصة مع ظاهرة الازدياد والارتفاع المستمر للنفقات العمومية، لذلك وجدت العديد من التفسيرات من بينها ما يلي:

1-قانون واقنر A. Wagner:

درس الاقتصادي الألماني ***Wagner*** (1983) تطور النفقات العامة في الدول الأوربية وخاصة في ألمانيا، وحاول تحديد مسبباته على المدى الطويل، وخرج فيها بنتيجة مفادها وجود علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة مع التطور الاقتصادي للنمو، وتم صياغة ذلك في قانون اقتصادي حمل اسمه حيث تضمن هذا الأخير: أنه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يتبعه اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام، بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني[1]. ويمكن صياغة هذا القانون رياضيا كما يلي:

$$G/Y = F(Y/N)$$

حيث أن G تمثل حجم النفقات العامة. و Y تمثل الدخل الوطني، و N عدد السكان.

مع $dG/dY > 1$ أي أن مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل القومي أكثر من الواحد.

يرى واقنر أن ظاهرة نمو النفقات تعود إلى عوامل متكاملة ومتداخلة هي[2]:

- أعطى واقنر للتصنيع أهمية كبيرة في المساهمة في نمو زيادة النفقات العامة، إذ تؤدي في رأيه عملية التصنيع إلى زيادة تعقد النشاط الاقتصادي بشكل يؤدي إلى زيادة تدخل الدولة لتنظيمه على المستويين المركزي والمحلي، ومعنى هذا توسع مهام الإدارة العامة. ويعتبر واقنر هذا سببا مباشرا في اتساع وظيفة الدولة المتعلقة بالحفاظ على الأمن لسير نظام السوق.

- لاحظ واقنر أن التصنيع تصاحبه زيادة كبيرة في الاستثمارات، الشيء الذي يؤدي إلى تزايد دور الدولة لاسيما في ما يتعلق بالتمويل، وهكذا يرى أن تقوم الدولة بدور كبير في تمويل التراكم. كما يميل واقنر إلى تشجيع القطاع العام الذي يجسد في رأيه وظائف الدولة الإنتاجية وهذا بالأخذ بنظام المؤسسات العامة بديلا عن شركات المساهمة الخاصة، بما أن الأولى تتميز بتعاظم مواردها المالية.

- إن النمو الاقتصادي المتزايد وازدهار النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي، وهذا الأخير لا يؤدي فقط إلى زيادة الطلب على السلع الضرورية، ولكن إلى الكماليات أيضا وفق ما

---

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق الذكر، ص16.

[2] - عبد الكريم الصادق بركات، الاقتصاد المالي، الفتح للطباعة والنشر 1987، ص 55.

يسمى بقانون Engel. و تدخل ضمن هذه الكماليات مجموعة كبيرة من الحاجات الاجتماعية التي يتعين على الدولة إشباعها، وهكذا تنمو النفقات العامة في مجال إشباع الحاجات الاجتماعية لتعبر عن تزايد الوظيفة الاجتماعية للدولة.

2- أطروحات الطلب العمومي: هناك تفسيرات أكثر إقناعا قام بطرحها منظرو الطلب العمومي أمثال: Borcherding. T.E (1977)، A.P. Barten و G.D'Alcantara (1976)[1].

نموذج Borcherding يقع ما بين الأطروحات المعيارية والأطروحات الواقعية، وهو يرتكز على سلوك الناخب الأوسط (électeur médian) الذي يمثل العامل الفاصل الذي يقسم مجموع الناخبين إلى مجموعتين متساويتين بالنسبة إليه، كما تبرر هذه الأطروحة العرض المتزايد للقطاع العام عن طريق الطلب على الخدمات العامة.

إذ يكفي أن يكون طلب الناخب الأوسط على الخدمات العامة كبيرا حتى تأخذه الدولة بعين الاعتبار وتلبي رغباته. وهذا ما يتطلب دراسة مرونة الطلب العام، أي حساسية المستهلك (وهو هنا الناخب الأوسط) لكل من تغيرات الدخل والسعر، ولذلك أقيمت دراسة قياسية على الاقتصاد الأمريكي 1902- 1970 حيث نفت جزئيا مضمون قانون واقنر أين كانت المرونة العامة للطلب الكلي على الخدمات العامة3.75 <1 (بالنسبة للأسعار) بينما كانت المرونة الجزئية للنفقات العامة نسبة إلى الدخل القومي 0.75 < 1 وهو ما يتنافى مع قانون واقنر الذي يفترض أن تكون مرونة النفقات العامة أكبر من الواحد، نفس الدراسة أقيمت في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية الأوربية (CEF) من طرف Berten و D'alcantara للفترة 1953- 1972 وأسفرت النتائج على وجود مرونات أصغر من الواحد في كل من فرنسا (0.489)، ايطاليا (0.828)، والمملكة المتحدة (0.371)، إذن هذه الدول الثلاث لا يتحقق فيها ارتفاع النفقات العامة بارتفاع الدخل الفردي كما بين قانون واقنر. بالمقابل كانت المرونة في ألمانيا أكبر من الواحد (1.275)، وهذا ما يتطابق مع قانون واقنر.

[1] CENEREUX J, Les politiques économiques, Seuil « Mémo », 1996.

وقد استوحيت التبريرات المقدمة من طرف هؤلاء الاقتصاديين من نظرية الناخب الأوسط التي قدمها كل من Downs (1957) و Tullock (1959) من مدرسة التفضيلات العامة.

3- أطروحة الطلب الرافع Effet de déplacement:

قام كل من J.Wiseman و A.T.Peacock (1967) بدراسة تطور النفقات العامة في بريطانيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1890- 1950، وتوصلا[1], إلى أن النمو الاقتصادي لا يفسر ارتفاع تدخل الدولة، بل أن هناك عوامل أخرى كالأزمات الاجتماعية، الحروب التي ينتج عنها تزايد النفقات العامة في شكل قفزات إلى الأعلى[2].

شكل رقم 02: الأثر الرافع لـــ Peacock-Wiseman

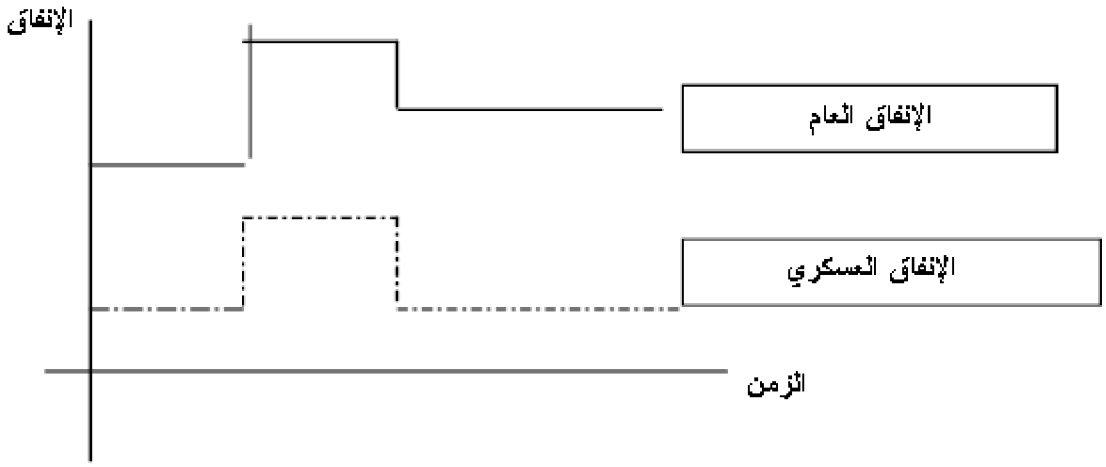

Source: Gabriella Legrenzi, The "displacement effect" in the growth of the Italian general government expenditure. May 2001, page : 04

ولكن الشيء الهام هنا هو أنه بعد الوصول إلى مستوى معين من الإنفاق العمومي يصبح من المتعذر التنازل عنه حتى بعد زوال الأسباب المؤدية إليه، وهكذا يستنتجان أن ظاهرة الرفع هذه تصبح دائمة. ويفسر Wiseman و Peacock حدوث أثر الرافع انطلاقا من وجود مستوى معين من الأعباء الضريبية المقبولة من طرف المكلفين في الظروف العادية، بحيث أن هذا المستوى يتصف بثبات كبير في أوقات السلم، لكن في أوقات الأزمات الاجتماعية والحروب يقبل المكلفون

[1] - CROZET Y, Analyse économique de l'Etat, A. Colin « Cursus » ,1991.
[2] - عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية 2001، ص 31.

بتحمل معدلات ضريبية تسمح للدولة بمواجهة هذه الوضعية. والمهم حسبهم أن هذا التغير في الأوضاع لا يزول بعد انتهاء الأزمة، ويفسران ذلك بظهور مشاكل جديدة وبروز رغبات اجتماعية جديدة ناتجة عن فترة الأزمة والحروب، إذ أن توافر الإيرادات وتقبل الأفراد تحمل العبء الضريبي أدى إلى تزايد نشاط الدولة، وهذا ما يسميانه بأثر الكشف (Effet de révélation)، أي أن توافر موارد مالية للدولة والتي لم تكن لتتوفر لها بدون حدوث الأزمة تؤدي إلى الكشف عن الفروق المزمنة والموجودة بين حجم الطلب على السلع والخدمات الاجتماعية، وبين طاقة العرض المحدودة لهذه السلع والخدمات من طرف الدولة، والناتج أساسا عن عدم كفاية الموارد المالية العامة. وبالتالي فإن أثر الكشف هذا سيؤدي إلى إحداث أثر لرفع النفقات العامة التي لا ترجع مرة أخرى إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة، وهذا ما يسمى بأثر عدم التراجعية (Effet de cliquet) الذي جاء به Bird. R.M سنة 1972.

4- أطروحة ضعف إنتاجية القطاع العام:

يبرر الاقتصادي الأمريكي Boumol.W (1967) ارتفاع النفقات العامة بضعف إنتاجية القطاع العام[1]، أين تتميز دالة إنتاج الخدمات الاجتماعية بضخامة العمل، كما أن الإدارة تتميز بضعف مستواها بالمقارنة مع القطاع الخاص، وحتى يمكن مواجهة تزايد الطلب فإنه لا يكون أمام القطاع العام سوى زيادة الإنتاجية، الشيء الذي يترتب عليه زيادة تكلفة الوحدة المنتجة وضرورة زيادة الموارد المالية الخاصة بتسيير المرافق العامة.

إضافة إلى ذلك، إن الزيادة البطيئة في إنتاجية القطاع العام تقترن عادة بزيادات أكبر من مرتبات العاملين بهذا القطاع، باعتبار أن هذه الزيادات تتبع عادة الارتفاع في مستوى الأسعار، وهذا وضع يترتب عنه زيادة نفقة الوحدة من الخدمات التي تؤديها الدولة، الأمر الذي يستلزم زيادة حجم النفقات العامة.

إن الأخذ بهذه الأطروحة في تفسير ظاهرة نمو النفقات العامة يقتضي أن نحدد مفهوم الإنتاجية في حد ذاتها، إذ يتضمن هذا المفهوم الكثير من الغموض سواء تعلق الأمر بالمفهوم في حد ذاته أو

[1] - CENEREUX J, Introduction à la politique économique, Seuil « Points » 1993.

بطريقة قياس هذه الإنتاجية، فمن غير المنطقي أن نطبق مفهوم الإنتاجية الذي يحكم الوحدات الصناعية والتجارية على الإدارات العامة، كما أن تعميم انخفاض الإنتاجية على جميع وحدات القطاع العام يبدو شيئا غير مستحسن إلا إذا تدعم بشواهد تجريبية.[1]

– نلاحظ أن بعض الأطروحات السابقة عالجت ظاهرة نمو النفقات من جانب الطلب مستندة في ذلك على فرضية حياد البيروقراطيين والسياسيين فيما يتعلق بحجم وتركيب الإنفاق العام، مع احترام تفضيلات الناخبين. أيضا سلوك الناخب الأوسط والمجوعات ذات الاهتمامات الخاصة إلى ارتفاع حجم الدولة، أما البعض الآخر فاكتفى بتجريب قانون واقنر في تفسير هذه الظاهرة.

Legzenzi.G و Cositas.M (2002)، يبينان أن المعالجة من جانب الطلب أو الناتج المحلي الإجمالي ليست كافية في توضيح نمو الدولة، وأن النتائج تتغير إذا ما أخذنا بالحسبان جانب التجهيز والعوامل المؤسساتية كما يمكن تعيين العلاقة على المدى البعيد والتي تتضمن كلا من النفقات الحكومية العامة، الطلب على متغيرات الناتج الإجمالي، قوة تجهيز البيروقراطية و نسبة النفقات المحلية إلى مجموع النفقات كعامل مؤسسي. إن أهمية قوة البيروقراطية في تحديد حجم الحكومة تتأكد بتأثيرها الايجابي وضعف حالتها الخارجية المنشأ.

كما أعطى النقاش الحالي للاتحادات المالية أهمية معينة للتأثير الايجابي للإطار المؤسساتي لنمو الحكومة، إذ أن الجماعات المحلية تزيد من نمو الحكومة العامة، لذا يتطلب هذا إعادة النظر في التنازل عن السلطة للجماعات المحلية في الحالات الغير مصحوبة بالتغير في المسؤولية المالية المحلية.

[1] - السياسة الميزانية والقدرة على تحمل العجز الموازني - حالة الجزائر -، رسالة ماجستير للطالب شيبي عبد الرحيم، جامعة تلمسان، 2006-2007، ص 28.

2- قياس حجم الدولة وعلاقة حجمها بالنمو:

2-1. قياس حجم الدولة في الاقتصاد.

لقياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي وجدت معايير لذلك، يمثل كل منها جانب من جوانب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، من بينها[1]:

أ°- نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام:

حيث يضم الإنفاق العام مجموع الإنفاق والتحويلات التي تقوم بها الحكومة، وتعبر هذه النسبة عن الحجم المخصص من الثروة للإنفاق العام. و رغم أهمية هذا المؤشر إلا انه يطرح مشاكل بخصوص توفر المعلومات الدقيقة المتعلقة بإنفاق الحكومات، نظراً لحجمها الكبير من جهة ولعدم توفرها على الموارد البشرية في دول العالم الثالث، المؤهلة لإعداد البيانات.

ب°- نسبة الاستهلاك العام على الناتج المحلي الخام:

ويتعلق الاستهلاك العام بكل مجالات الإنفاق الجاري العمومي بما فيه الإنفاق العسكري. وتعكس هذه النسبة مدى الاهتمام بتوفير الخدمات الواقعة على عاتق الحكومة لعموم المواطنين.

ج°- نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الخام:

ويغطي الاستثمار العام جميع الاستثمارات المالية، وجميع أوجه الإنفاق الرأسمالي على الأصول الثابتة من غير الدفاع، وتعكس النسبة المخصصة من الناتج المحلي الخام إنفاقها من قبل الحكومة في المجال الاستثماري سعي الحكومة إلى زيادة النمو واستيعاب اليد العاملة، وتغطية الهياكل القاعدية.

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 18 حتى 21.

2-2. حجم الدولة وعلاقته بالنمو.

هناك العديد من الدراسات التي أثبتت وجود علاقة سببية بين حجم الدولة والنمو الاقتصادي، حجم الدولة الذي يحدده الإنفاق العمومي. بالمقابل اهتم عدة اقتصاديين آخرين بدراسة أثر المزاحمة، أي مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية الشيء الذي يقصيه من السوق وبالتالي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، لذلك سوف نتناول في هذا العنصر بعض الدراسات التي تحدثت عن ذلك[1].

لقد تعرضت مختلف النقاشات المتعلقة بحجم الدولة إلى مسألة آثار الإنفاق العام على الإنتاج الكلي، حيث نجد أن التحليل الاقتصادي يسمح بعرض موقفين متعارضين فحسب نظرية الموازن الريكاردي (Equivalence ricardienne) التي أعاد طرحها R. Barro (1974)، فإن الإنفاق العام لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلي نظرا لوجود ظاهرة المزاحمة للإنفاق الخاص، من جهة أخرى يرى الكينزيون أن الإنفاق العام هو الوسيلة المفضلة لتثبيت الإنتاج عند مستواه الأمثل، وبعيدا عن نقاشات المدارس الاقتصادية، قامت عدة أبحاث تجريبية بدراسة أثر الإنفاق على الإنتاج حيث يرى كل من D.A. Aschaurer (1989) و A.H. Mannelle (1992) الدور الايجابي لنفقات الاستثمار، حيث كانت مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال العامل 0.39 و 0.34 على التوالي، وبرر الكاتبان انخفاض الإنتاجية بالو.م.أ في سنوات السبعينيات بانخفاض الاستثمار العام. وهذا ما أقتضى ضرورة إدخال رأس المال العام في صياغة دوال الإنتاج حسب منظور E.D.Holtz (1988). ومع ظهور نظرية النمو الداخلي النشأة (Croissance endogène)، ظهرت رؤية جديدة لدور النفقات العامة، أين أصبح إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعا من الآثار الايجابية لصالح الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، حيث أدى ارتفاع الإنتاجية إلى تغيير في خطة إنتاج الأعوان الخاصة التي أصبحت تنتج أكثر، وبالتالي أصبح هذا النوع من الإنفاق كضرورة في سيرورة الأسواق وفي الدفاع عن حقوق الملكية، وفي نفس الوقت وسيلة هامة

[1]- شيبي عبد الرحيم، مرجع سابق الذكر، ص 46.

لتطوير الهياكل القاعدية. من جهة أخرى أدت نفقات الاستثمار الموجهة لرأس المال البشري إلى رفع فعالية عنصر العمل، مما أدى بدوره إلى رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

لحد الآن لازال يعتبر الإنفاق العام كمتغير آلي للوصول إلى النمو المثالي، لكن من خلال استقراء الأدب الاقتصادي نجد رؤية أخرى تتعلق بجعل مستوى تدخل الدولة كمتغير داخلي النشأة، أين يتسبب النمو الاقتصادي في زيادة وارتفاع الإنفاق العام وهو بالتالي مضمون قانون واقنر.

عدة دراسات قامت بتجريب هذه الرؤية باستخدام اختبار السببية لـــ Granger كأبحاث (1998) K.H. Ghali و J.Loizides و G.Vamvoukas (2005) التي بينت التفاعلات الديناميكية ما بين حجم الدولة ونمو الاقتصاد باستخدام تقنية التكامل المتزامن، وخلصت إلى وجود علاقة سببية بين حجم الدولة والنمو الاقتصادي.

من جهة أخرى إن ارتفاع حجم الإنفاق عن مستوى معين قد يؤدي إلى آثار سلبية عن النمو وهذا ما نلمسه في بعض الخطابات السياسية، هذه الأطروحة كانت محل دراسة قام بها D.R. Avila و R. Strauch (2003) حيث بينا أن الإفراط في الإنفاق العام له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي واستخدما في تقدير التكامل المتزامن طريقة FM (fully modified) وهذا يعيب هذه الدراسة فيما أن نمو الإنتاج هو متغير مستقر، وحجم الدولة هو بجذور وحدوية (racine unitaire) فإنه يجب دراسة العلاقة ما بين الإنتاج الكلي وحجم الدولة باستخدام طرق قياسية مستقرة.

هذه النتائج كانت نتاجا لدراسات أقيمت بسبب مشاكل وأزمات يتخبط فيها الاقتصاد لإيجاد الحل لها. من بين آخر هذه المشاكل التي لم تنفأ نتائجها وتأثيراتها تظهر، أزمة الرهن العقاري وهو ما سوف نراه في العنصر الموالي.

III. مدى تغير دور الدور في ظل أزمة الرهن العقاري

1-أزمة الرهن العقاري حقيقة وخلفيات:

من خلال البحث والتنقيب في الدراسات والأبحاث التي تناولت الأزمات الاقتصادية والمالية في القديم والحديث يمكن الخروج بالأطروحات التالية التي تحاول تقديم تفسير لهذا الحدث المتكرر وبشكل دوري للاضطرابات والأزمات المالية[1]:

١ .أن النظام الرأسمالي بطبيعته غير مستقر، ومن ثم وجب التعامل معه على هذا الأساس، ومن الذين اشتهروا بهذا التفسير فيما يخص الأزمات المالية الاقتصادي الأمريكي الشهير هيمان منسكي (Hyman Minsky)، الذي كرس جل أعماله لدراسة وفهم الأزمات المالية، وقد قدم أطروحته هذه في كتاب نشره عام 1986، ومنهم كذلك الاقتصادي الأمريكي ليستر ثورو (Lester Thurow) في مؤلفه الذي ظهر عام 1996 بعنوان مستقبل الرأسمالية والذي شبه وضع التقلبات التجارية (Business Cycles) للنظام الرأسمالي بوضع الزلازل بالنسبة للأرض.

٢ .هناك خلل ما في النظام ومن الذين تحدثوا عن هذا الأمر الأستاذ روبرت هولند (Robert Holland) في المؤتمر الذي نظمه بنك الاحتياط الفيدرالي لسان فرانسيسكو عام 1985. وإن كان الأستاذ هولند لم يحدد سبب هذا الخلل فإن الأستاذ موريس آليه (Maurice Allais 1993) ، أرجعه إلى الزيادة المفرطة في الائتمان و وعود الدفع وتنفيذها، وإلى المراهنة أو" المضاربة " (Speculation) على ذلك، مما أدى كما يقول الأستاذ آليه إلى انفصام بين معطيات الاقتصاد الحقيقي والأسعار الاسمية التي تحددها المراهنة. ومنهم كذلك الاقتصادي الأمريكي جون كينيث جالبرايث (John Kenneth Galbraith) ومن المتأخرين الذي أكدوا على وجود خلل ما في النظام المالي العالمي الاقتصادي جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل عام 2001، وذلك عام 2003.

٣ . خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية (Macro-Economic Policies) الملائمة كسعر الفائدة، وسعر الصرف وغيرها، وقد يرافق ذلك انعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات

---

[1]- أزمة عقار أم أزمة نظام، د .أحمد مهدي بلوافي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز – جدة – المملكة العربية السعودية

والقوائم المالية في إدارة المنشآت أو المؤسسات التي تكون المبعث الأولي للاضطراب . جل الكتابات والتحاليل تركز على هذا الجانب.

٤ . ما دام أن تسيير النشاط الاقتصادي والمالي مرتبط بالإنسان فلا مفر من وقو ع هذه الأزمات، ومن الذين استخدموا هذا الطرح للتنبؤ بزمن وقوع الأزمة القادمة عقب أزمة الرهن العقاري محافظ بنك إنجلترا مرفين كينغ (Mervyn King)، حيث توقع أن تحدث في غضون السنوات الثلاث(2013) أو الثمانية (2018) القادمة.

٥ . أن هذه الأزمات تعزز النظام الرأسمالي على المدى البعيد، ولن تؤدي إلى انهياره، ومن الذين أشاروا إلى هذا الأمر في خضم الأزمة المالية الحالية الدكتور إبراهيم عويس أستاذ الاقتصاد في جامعة جورج تاون الأمريكية.

من خلال ما سبق من أدبيات يلاحظ مدى التباين بين هذه الأطروحات التي تنم على مدى الحيرة و الاضطراب كما وصف الأستاذ آليه، إن ما يدعو للدهشة هو غياب أي تشخيص مقبول على وجه العموم، وكذلك غياب أي تنبؤ للمستقبل القريب عموما. ولكن على الرغم من هذا فقد بدأ يتبلور في السنين الأخيرة تيار فكري من كبار الاقتصاديين والمحللين وبعض رجال الأعمال والساسة في الغرب يركز على عوامل محددة بعينها يعتبرها مكمناً للخلل، ويمكن إجمال تلك العوامل فيما يلي:

١ - الزيادة المفرطة في منح الائتمان وخلق النقود من لا شيء واستحداث وسائل كثيرة للدفع مثل بطاقات الائتمان مما ساهم في ازدياد الفجوة بين الجانب المالي والقطاع الحقيقي في الاقتصاد، مما جعل القطاع المالي هو المهيمن والمتحكم بل المسير كما هو الشأن في تكرار هذه الأزمات.

٢ - طغيان عمليات المجازفة أو المضاربة (Speculation) في المعاملات التي تجري في أسواق المال والعملات والسلع كذلك، مما حدا بالبعض إلى تشبيه هذا الوضع بكازينو كبير كالأستاذ الفرنسي موريس آليه.

٣ - البنوك سواء كانت تجارية أو استثمارية تقف على رأس المؤسسات المالية التي كانت على الدوام مؤثرة أو متأثرة في حدوث هذه الأزمات.

٤ - أسواق المال كذلك أضحت بؤرة في قلب هذه الاضطرابات ، وخاصة في تسعينيات القرن الماضي الذي وصف بعشرية المضاربة على أسواق المال والعملات. وقد شبه الأستاذ جون كاستين أستاذ الرياضيات البحتة، البورصة بالدب الضخم الذي تمرد على صاحبه المخادع ،" لقد تحولت البورصة إلى ما يشبه الدب الضخم الذي عوده صاحبه على أن النهم هو الطعام العادي، وعندما لم يجد له ما يعطيه أطعمه مأكولات فاسدة ليحشو بها بطنه، فتمرد الدب على صاحبه المخادع."

٥ - طغيان العمليات والمنتجات مثل المشتقات المالية التي لا تخضع للرقابة من قبل الأجهزة المختصة، مما جعل ممارسات كثيرة تتعثر وتسبب كوارث من غير أن تكون هناك نذر أو مؤشرات تساهم في التقاط شررها قبل تفاقم وضعها.

2-آثار الأزمة المالية العالمية[1]:

وصفت صحيفة لوس أنجلوس تايمز ما حدث في أسواق الأسهم بأنه الأسوأ منذ هجمات 11 سبتمبر 2001، وعزت ذلك إلى تنامي القلق من أن تحيل متاعب الولايات المتحدة الاقتصادية الازدهار العالمي إلى أزمة اقتصادية.

أما صحيفة واشنطن بوست فعزت انهيار أسواق الأسهم إلى أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة التي تفشت تداعياتها لتصل أرجاء المعمورة كلها تقريبا. وذكرت لوس أنجلوس تايمز أن القلق الرئيسي يكمن في أنه رغم النمو المذهل في اقتصاديات دول مثل الصين والهند والبرازيل فإن العالم لم يستطع الصمود أمام الهبوط الحاد للاقتصاد الأميركي الذي استهلك ما قيمته 1.2 تريليون دولار من السلع والخدمات الأجنبية في الأشهر الـــ 11 الأولى من عام2007.

- **الحلقة المفرغة:** تشدد البنوك الأميركية معايير الإقراض مما يرفع تكلفته على الشركات والمستهلكين الذين يمثلون الأمل في حماية الاقتصاد من الكساد، فإنفاق المستهلكين يمثل أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة.

[1]- سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، 2008، ص 63 إلى 65.

وتتزايد المخاوف من كارثة اقتصادية بسبب تخوف البنوك من الإقراض وقلق المستهلكين، فحتى الانخفاض الحاد في أسعار الفائدة ليس كافيا لمنع الكساد. وقال راي سويفر رئيس شركة سويفر للاستشارات المصرفية إنها حلقة مفرغة، فمع تشديد البنوك على معايير الإقراض يصعب الحصول على ائتمان وهو أمر سيئ للاقتصاد ويدفع البنوك لتشديد المعايير بدرجة أكبر. وقالت شركة أميركان أكسبرس التي تركز على المستهلكين الأكثر ثراءً والأقل عرضة لمخاطر التباطؤ الاقتصادي إن حالات التخلف عن السداد زادت بشكل مفاجئ في ديسمبر لسنة 2007.

وحسب سيتي غروب فقد زادت تكاليف الائتمان لقروض المستهلكين الأميركيين في الربع الأخير من العام الماضي لارتفاع حالات التوقف عن السداد في مجالات بطاقات الائتمان والرهون العقارية وقروض شراء السيارات والقروض الشخصية.

وأفاد بحث أعده بنك كريدي سويس أن الشركات التي تصدر البطاقات الائتمانية قلصت ترويجها للبطاقات، وأصدر قطاع البطاقات الائتمانية 595 مليون عرض ترويجي في نوفمبر الماضي بانخفاض 3 %عن أكتوبر.

إذن الحلقة المفرغة تتلخص بأن زيادة تشديد البنوك على معايير الإقراض يرفع تكلفته، والتراخي فيه يؤدي إلى زيادة المقترضين وبالتالي احتمال حدوث أزمات مالية، والأزمات ترفع تكاليف الائتمان بسبب زيادة حالات التوقف عن السداد في مجالات بطاقات الائتمان والرهون العقارية وقروض شراء السيارات والقروض الشخصية وغيرها.

- تباطؤ النمو العالمي

أعلن " دومينيك ستراوسكان" رئيس صندوق النقد الدولي أن معظم مخاطر تراجع الاقتصاد العالمي قد تحققت، وتوقع تباطؤ النمو العالمي إلى7.3 % لعام 2009، وهو أدنى النسب في العقدين الأخيرين . وقال إن بطء النمو العالمي يأتي من التباطؤ في الاقتصاد الأميركي، الذي أثر بشكل سريع على نظيره الأوروبي.

- كرة الثلج المتدحرجة

ذكر آلان غرينسبان رئيس البنك المركزي الأميركي السابق للاحتياطي الفيدرالي الأميركي أن إفلاس مصرف كبير ليس مشكلة في حد ذاته" فالأمر مرهون بطريقة إدارة المسألة وكيف ستتم التصفية".

انتهاء نموذج البنوك الاستثمارية في أميركا بموافقة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) على تحول بنك ***مورغان ستانلي وغولدمان ساكس*** إلى شركتين مصرفيتين قابضتين يكون نموذج البنوك الاستثمارية في أميركا قد انتهى.

ويعد تحول البنوك الاستثمارية بهذه الطريقة نوعا من الإقرار بأن أنماط التمويل والاستثمار التي كانت متبعة فيها باتت خطيرة وبحاجة لحماية في شكل ودائع مصرفية. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن هذه الخطوة هي بمثابة إعادة صياغة جذرية لفترة تميزت بالتمويلات الكبرى حتى وصفت بأنها عصر ذهبي حديث. أما صحيفة وول ستريت جورنال، فوصفت هذه الإجراءات بأنها تشكل نهاية وول ستريت بالشكل الذي نعرفه منذ عقود.

ومازالت كرة الثلج متدحرجة دون أمل في توقفها...

- سوق النفط

إن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادية العالمية سيؤدي إلى تراجع الطلب على النفط الذي يشكل حوالي 60 % من إجمالي الصادرات العربية إضافة إلى احتمالات تأثر الاستثمارات العربية في الخارج التي تقدر بمليارات الدولارات بهذا الوضع. وقد تسببت الأزمة المالية المتفاقمة بانخفاض سعر النفط، وقد ألقت الأزمة بظلالها على أسواق النفط فهبطت أسعاره نتيجة لتراجع النمو، ليبلغ سعر البرميل أقل من 50 دولار للبرميل.

- سوق الأسهم

إن البورصات في العالم تأثرت بما حدث بشكل مباشر، ويثير تباطؤ الاقتصاد الأميركي مخاوف حدوث ركود في الاقتصاد العالمي. فقد تعرضت السوق الأميركية لهزة كبيرة نتيجة الأزمة المالية،

فتأثرت جميع الأسواق الأوروبية جراء هذا الانخفاض فتراجعت ومازالت مستمرة في الانخفاض، وقد تبعها في هذا الاتجاه الأسواق العربية والخليجية.

وبما أن السوق الأميركية سوقا قيادية للأسواق المالية العالمية، لذلك فكلما اهتزت السوق الأميركية اهتزت الأسواق العالمية وهذه الحالة تكررت أكثر من مرة. ويفسر التأثر السابق بأن خسارة قطاع العقار قد شكلت حافزًا دفع المستثمرين لسحب أموالهم من البورصات لتغطية مراكزهم المالية في أماكن أخرى، وهو ما انعكس سلبًا على الأسواق المالية بالعالم وعلى حجم النشاط الاقتصادي بالولايات المتحدة خاصة وخارجها.

- سوق الفائدة.

سارعت البنوك المركزية في العالم إلى ضخ عشرات مليارات الدولارات بالأنظمة المالية، وعرضت على البنوك التجارية قروضًا بمعدلات فائدة منخفضة لتأخير حدوث انخفاض حاد في قطاع الائتمان. ذكر آلان غرينسبان (رئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي الأميركي لمدة 19 عاما) أنه لم يواجه من قبل أزمة مماثلة، وقال" :إنها لم تنته بعد وستستغرق مزيدا من الوقت". وتشوهت سمعة غرينسبان قليلا بسبب تحميله مسؤولية اندلاع أزمة الرهن العقاري لإبقائه نسب الفائدة لدى الاحتياطي الفيدرالي على مستويات متدنية جدا فترة طويلة. ومن الإجراءات التي اتخذها بنك الاحتياطي الاتحادي أن أبقى على معدلات الفائدة عند 2%، إضافة إلى ضخ السيولة مما أحدث ارتياحا في وقت تزاحمت البنوك من أجل الحصول على تمويلات قصيرة الأجل.

- سوق التأمين

إن صفقة إنقاذ شركات التأمين قد خطط لها ببراعة. فقد أعطى بنك الاحتياطي الاتحادي المؤمن قرضا قدره 85 مليار دولار، واستبدل إدارتها وأخذ ضمانة بنحو أربعة أخماس أسهم الشركة. وهذا الإجراء يسمح للمؤمن الوفاء بالتزاماته ريثما يتمكن من بيع بعض أصوله الموجودة على كشف ميزانيته المقدرة بألف مليار دولار ولكن لم يكن ذلك كافيا فقد أعلنت العديد من شركات التامين إفلاسها.

- سوق العقار

تستثمر صناديق استثمار وبنوك عالمية في عدة قارات في القطاع العقاري الأميركي الضخم ومع حدوث تراجعات في هذا القطاع أحدث أزمة ائتمان عالمية تطورت إلى أزمة مالية عالمية، أظهر تقرير للاتحاد القومي لشركات العقارات الأميركية انخفاض مبيعات المنازل الأميركية بـــ 2.2 % في. وأضاف التقرير أن مبيعات المنازل القائمة في الولايات المتحدة انخفضت في أغسطس 2007 إلى 4.91 ملايين وحدة سنويًا في حين شهدت أسعار المساكن انخفاضا قياسيا. وانخفض متوسط سعر المنازل بنسبة 9.5 % عن مستواه قبل عام إلى 203.1 ألف دولار وهو أكبر انخفاض منذ سنة 1999.

وتوقع اقتصاديون في وقت سابق انخفاض مبيعات المنازل بنسبة 1.6% ، في سوق يوجد بها 4.3 ملايين منزل غير مباع، وتوقعوا أيضا أن تنخفض مبيعات المنازل القائمة بمعدل 4.93 مليون وحدة في السنة من خمسة ملايين وحدة أعلنت، ثم عدلت إلى 5.02 مليون وحدة، وانخفضت المنازل القائمة المعروضة للبيع بنسبة 7 % إلى 4.26 مليون من مستواها القياسي.

والمتوقع مزيد من انخفاض الأسعار قد يصل إلى 35 % عن مستواها الأعلى. بينما يتوقع ارتفاع أرباح المؤجرين بحسب المعهد الملكي للمساحين القانونيين.

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من مليون أميركي فقدوا منازلهم المرهونة جراء أسوأ أزمة إسكان واجهتها الولايات المتحدة منذ الكساد العظيم عام 1929 ، وأن 150 وكالة عقارية قد أفلست حتى نهاية أيلول 2008

- سوق الغذاء: بدأ المستهلكون خفض مصاريفهم الغذائية والمنزلية بدليل انخفاض مبيعات المواد الغذائية، إضافة إلى انخفاض الطلب على المواد الغذائية ذات الثمن المرتفع، وازدياده على المواد الرخيصة بشكل ملحوظ. كما تأثرت مبيعات المطاعم الراقية، وازدياد الطلب على المطاعم الأقل شهرة.

- الأسواق العامة

بدأ تجار التجزئة يتأثرون جراء تناقص عمليات إنفاق المستهلكين، أدت إلى ضائقة رهيبة في تجارة التجزئة عمومًا ويتوقع إفلاس أكثر من 323 من تجار التجزئة البريطانيين حيث تصل نسبة فشل أعمالهم إلى 70 % في السنة القادمة.

- **سوق الصناعات التحويلية:** تراجعت الطلبيات الجديدة بالمصانع الأميركية بنسبة غير متوقعة بلغت 4 % ،هي أكبر انخفاض منذ عامين.

- **التصنيع والتقنية**

يلاحظ زيادة عدد الأشخاص الذين يصلحون أحذيتهم وساعاتهم مقابل انخفاض الإنتاج الصناعي البريطاني شهرًا تلو آخر منذ .مما يؤدي انخفاض نسب أرباح متذبذب، فعمليات بيع السيارات الجديدة انخفضت بنسبة حادة بلغت 21 % ، رافقتها نسبة بيع متدنية للسيارات الكبيرة.

وليست التقنية بحال أفضل، مع انخفاض الناتج في قطاعي الكهربائيات والبصريات بما نسبته 3.1 %في ، كما انخفض إنتاج الغذاء والشراب بنسبة 1.6%.

كما أن قدرة قطاع التصنيع على مواجهة الأداء الضعيف في قطاع الخدمات قد طعنت بخسارة مليون وظيفة على مدار العقد الماضي. ويتوقع بعض الاقتصاديين ثلاثة أو أربعة فصول من الركود الاقتصادي، قبل أن يتمكن الاقتصاد من التعافي والنمو مجددا عام 2010

ويبدو أن أماني جيمس تمبسون في الربح قد تحققت، لأن صاحب سلسلة محلات تصليح الأحذية الذي يملك 637 محلا وسيزيدها بأربعين محلا جديدا مع نهاية العام، قال" عندما تزيد الأوضاع تعقيدا سيقوم الناس بإصلاح أحذيتهم بدلا من شراء أحذية جديدة، ولقد شهدنا زيادة نسبتها 4 % في عمليات إصلاح الأحذية خلال الشهور الثلاثة الماضية، وزيادة نسبتها 17 % في إصلاح الساعات، لأن الناس إذا كانوا لا يملكون نقودا فائضة فإنهم ليسوا ميالين لإسعاد أنفسهم بساعات جديدة.

- **المنظمات الخيرية**

أشارت دراسة إلى أن التبرعات انخفضت بنسبة الثلث، بينما ارتفع الطلب على الخدمات بنسبة 72 %، وأن التكاليف الخاصة زادت بنسبة 71% ، مما سيرهق العمل الخيري ويحجمه.

- **سوق السفر والنقل**

تعد الأزمة التي يواجهها قطاع الطيران أزمة دراماتيكية رغم المعايير التي تتبعها صناعات معتادة على انهيارات دورية وانخفاضات حادة، إذ يتوقع أن ينفجر الوضع عند 30 من الخطوط الجوية على

مدار الأشهر ال 18 القادمة. وسيقع الضغط على عاتق الحافلات والقطارات، ويتوقع نمو متوازن في عدد ركابها.

- **سوق السيارات**

قال محلل مؤسسة مودي للأبحاث المالية (روس كلارك) أن الطلب سينخفض على السيارات بالولايات المتحدة في 2008 ، وتوقع أن يصل عدد السيارات المباعة إلى نحو 15.7 مليونا أو أقل، وقدرت تراجع بيع السيارات بأكثر من 40 % بسبب أزمة الائتمان.

- **سوق العملات**

حمل النظام الاقتصادي الذي ساد منذ بداية السبعينات من القرن الماضي حتى الآن مصادر الاختلال وعدم الاستقرار بفصل العلاقة بين الذهب والدولار الأميركي. وأدى إلى تقلب أسعار الصرف وتقلب أسعار الفائدة مما أدى لتنامي النزاعات نحو المضاربة إما تحاشيا لمخاطر محتملة أو محاولة لجني أرباح من عمليات مضاربة وهمية. وبسبب تداعيات أزمة القروض العقارية عالية المخاطر قام المستثمرون اليابانيون على التخلص من استثماراتهم المحفوفة بمخاطر عالية، بعد أن هزتهم بوادر انتشار المشاكل المالية التي تسببت فيها أزمة قطاع القروض العقارية عالية المخاطر بالولايات المتحدة مما أدى لارتفاع الين مقابل الدولار. فتكبد مؤشر البورصة اليابانية خسارة بمقدار 5.42 % كانت الأقصى منذ ستة سنوات، حيث سحب المستثمرون أموالهم من الولايات المتحدة ودول أخرى تقدم نسب فوائد عالية.

وقد خلف الارتفاع الكبير للين عواقب سلبية على الشركات المصدرة اليابانية الكبرى التي سجلت أسهمها تراجعا في البورصة نتيجة ذلك.

3- تغيير أزمة الرهن العقاري لدور الدولة في الاقتصاد[1]:

1-البرغماتية (تغير قواعد المنظومة المالية)

يستشف من الإجراءات المتبعة في مختلف أنحاء العالم أولوية الاقتصاد القومي على اقتصاد السوق إضافة إلى أهمية الدولة كراع لمؤسساتها. فتحت عنوان" تغيير قواعد اللعبة "كتبت ***فاينشال تايمز*** في إحدى افتتاحيتها أنه بعد يومين فقط على ترك بنك الاستثمار الأميركي الكبير ليمان براذرز، لينهار كتعبير على تأديب السوق الحرة، قام ***بن برنانكي*** رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الاتحادي و ***هانك بولسون*** وزير الخزانة بتأميم شركة التأمين العملاقة المجموعة الدولية الأميركية إيه آي جي.

يستشف من هذه الخطوة الحاسمة كيفية تغير وتلون المنظومة المالية التقليدية. فقد برهنت السلطات الأمريكية عن إحجامها عن إنقاذ المؤسسات المالية بالمال العام، وإن كانت كبيرة. لكن تأميم شركة التأمين العملاقة قد سبب مشاكل لصانعي القرار السياسي القادمين، فالمخاطرة الأخلاقية تأتي في مرتبة ثانوية من حيث الأهمية عندما يكون النظام نفسه في خطر.

إنها البرغماتية، فثوابت النظام الرأسمالي الحر تتغير إذا دعت الحاجة الماسة إلى ذلك ! فانهيارات وول ستريت نتيجة الأزمة المالية أكدت أهمية توسيع سلطة الدولة.

لقد وجهت الأزمة صانعي القرار السياسي لكيفية السيطرة على المؤسسات الهامة بطريقة نظامية دون ابتكار ضوابط متشددة، لكن هل من الأفضل الإبقاء على أي من أقسام النظام المالي داخل القطاع العام؟ وما مدى الحاجة إلى إستراتيجية إنقاذ تلك المجالات التي ليس لها فيها دور طويل الأجل. أما في المدى القصير فيجب على الحكومة التأكد من قدرتها على التصفية التدريجية بطريقة منظمة لمجموعة كبيرة من المؤسسات التي تثير قلقها. إن قواعد اللعبة قد أعيد كتابتها بطريقة مثيرة ، والتحدي القادم سيكمن في استنباط إلى أي مدى ينبغي على الدولة أن تظل باقية بصفتها أكبر من مجرد محكم.

إن التدخل المباشر للحكومة الأميركية لإنقاذ المؤسسات الأميركية قوض نظرية الاقتصاد الحر. فحرية بنوك الاستثمار المطلقة تحكمت بها أطماعها لتحقيق مزيد من الأرباح فتوسعت في خلق نشاطات دون تحمل الأخطار الناشئة عنها، مما استلزم تدخل الدولة لتنظيم عملها.

---

[1]- الدكتور سامر مظهر قنطقجي، مرجع سابق الذكر، ص 65 حتى 80.

في ظل كل ذلك، عاد الاشتراكيون للقول بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد ضمن السياسات الكلية لا الجزئية. وهم بذلك يعدلون من منهجهم في التدخل الشمولي الذي تجسد في الشيوعية وبعض أشكال الاشتراكية، ثم تنازلوا عن كثير من مبادئهم حيث غابت شمسهم حينًا من الزمن خاصة بعد سقوط التسعينات وانهيار أنظمتهم. ويبدو أنهم وجدوا الآن مدخلا يناشدون به بتعديل نظريات الرأسمالية لتتأثر ببعض مبادئهم لعلها تنتعش من موت سريري.

ويرى فوكوياما بأن ثورة رونالد ريغان قد" ضلت طريقها بسبب تحولها في نظر الكثير من أنصارها إلى أيديولوجية معصومة من الخطأ، وليس استجابة برجماتية إلى تجاوزات دول الرفاه، وبذلك حظيت فكرتان رئيسيتان على هالة من القدسية حولهما، أولهما :أن إجراءات خفض الضرائب ستمول نفسها بنفسها، وثانيا :أن الأسواق المالية باستطاعتها تنظيم ذاتها"، وذلك كحال جميع الحركات التي رمت لإحداث تحولات وتوقعت لها ديمومة العيش.

2- دعه يعمل دعه يمر

تلعب المؤسسات المالية الضخمة مثل البنوك وشركات التأمين والسمسرة وأسواق الأسهم والسندات الدور الأكبر في توليد وخلق الثروات، لكن ليس كمؤسسات الاقتصاد الحقيقي مثل المصانع والمزارع، ففي الوقت الذي يبلغ حجم إنتاج العالم كله من السلع والخدمات 48 تريليون دولار فقط فإن حجم الأصول المتداولة في الأسواق المالية يبلغ 144 تريليون دولار.

إن الانفصام الذي يبدو صارخا بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الورقي صار يغذيه في رأي منتقدين مزيج مؤلف من المضاربات والفساد وتراخي الدور الرقابي للحكومات تحت شعار الرأسمالية التاريخي "دعه يمر دعه يعمل". ففي الحالة الأميركية فجرت المضاربات فقاعة العقارات فانفجرت معها أزمة القروض عالية المخاطر وأسواق السندات والأسهم المرتبطة بها، أما الفساد فتمثل في مغامرة حفنة من هذه المؤسسات في منح قروض عقارية سخية لعملاء غير قادرين أصلا على السداد طمعا في تحويل هذه القروض إلى سندات على أمل إغراق الأسواق بها، هذه الأزمة هزت قدسية الفكر الرأسمالي وهو مبدأ عدم تدخل الدولة السافر في النشاط الاقتصادي والذي كسر بإقدام الولايات المتحدة والاقتصاديات الكبرى في العالم على التدخل في الأزمة بضخ مئات المليارات في الأسواق وفي شرايين شركات ضخمة متعثرة .غير أن هناك من حذر بقوة من أن استخدام الأموال العامة في إنقاذ مؤسسات

منهارة من شأنه أن يكون بمثابة مكافأة للمخطئين على أخطائهم الفادحة، كما يجادل هؤلاء بأن من شأن هذا التدخل أيضا أن يفاقم أزمة المديونية في دولة يبلغ حجم الدين العام فيها أكثر من تسعة تريليونات ونصف التريليون دولار وهو الأمر الذي قد يكبد دافع الضرائب ثمنًا باهظًا.

نشرت ***النيويورك تايمز*** تحليلا يقول :لقد اكتشفنا فجأة أن التدخل الحكومي الذي اعتبرناه دائمًا مشكلة قد أصبح هو الحل. وأضافت :إن الدرس الاقتصادي الأهم أن استحواذ الحكومة على المؤسسات المالية والاستثمارية الخاسرة هو السبيل الأوحد لإعادة تشغيل النظام المالي الأمريكي.

إن وقع الأزمة أدى للاعتراف بعجز قوى السوق وحدها عن تصحيح الخلل الذي اعترى أسواق المال والاقتصاد. فإفراط البنوك وشركات المال والتأمين وغيرها في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، خاصة في السوق العقاري وبأدنى معدل للفائدة وبدون ضمانات تذكر في كثير من الأحيان إضافة إلى المضاربات في أسواق المال والعقارات، أدى إلى انهيارها.

إن نظرية الحرية الاقتصادية الكاملة قد انهارت بقاياها مع بوادر انهيار أسواق المال الأمريكية .مما يطرح صيغة جديدة للاقتصاد الأمريكي ويترتب على من يتبعه الحذو حذوه، وهي :ليس من الحكمة ترك القطاع الخاص يقود الاقتصاد لوحده لأنه يجري وراء إغراءات الربح السريع، ثم تدفع المجتمعات كلها أفرادًا وحكومات الثمن في النهاية .وتزداد هذه الحاجة في الدول التي لم ينضج فيها هذا القطاع بعد ولم تستقر له قواعد وتقاليد سليمة وثابتة.

3- الشفافية وعدم كفاية القواعد

قال صندوق النقد الدولي إن خسائر المؤسسات المالية الدولية قد تصل إلى945 مليار دولار بسبب الأزمة الحالية لقروض الرهن العقاري، وطالبها باتخاذ إجراءات فورية من أجل تحسين آليات الإفصاح وإستراتيجيات إدارة المخاطر لدى هذه المؤسسات. وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن أزمة الائتمان الراهنة جاءت نتيجة عدم كفاية القواعد المنظمة للعمل المالي والفشل الجماعي في تقدير مدى المخاطر التي أقدمت عليها مجموعة واسعة من المؤسسات المالية. وكانت البنوك الكبرى في العالم قد اضطرت إلى شطب أكثر من مأتي مليار دولار من قيمة أصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ صيف 2007 مما أدى إلى تراجع حجم السيولة النقدية المتاح لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين.

خلاصة الفصل:

هذا الفصل كان بمثابة ترجمة للدور الذي تقوم به الدولة في الاقتصاد بدراسة نظرية بحتة، عن طريق التطرق إلى السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة في سبيل حل المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد، قد تكون هذه التدخلات للمدى القصير تستعمل لحلها السياسات الاقتصادية الظرفية كالتدخل عن طريق السياسة النقدية أو المالية لحل مشكل ظرفي. أو قد تكون إختلالات هيكلية أو بغرض تغيير الهيكل الاقتصادي لذلك فهي بغرض حل مشاكل على المدى الطويل فتستعمل في ذلك سياسات مثل الخوصصة وإعادة الهيكلة و تحرير التجارة الخارجية فهي بصدد تغيير جذري للهيكل الاقتصادي ككل، كل هذه السياسات مجتمعة تسعى إلى تحقيق أهداف المربع السحري كما أطلق عليه كالدور: هي تحقيق استقرار الأسعار ومحاربة البطالة، كذلك إحداث الاستقرار لأسعار الصرف وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. حجم التدخل وبالتالي السياسات المستعملة كان يتغير من وقت لآخر ولذلك وجدت له تفاسير عدة تفسر ذلك التدخل حسب المرحلة التي كان فيها. ويمكن قياسه عن طريق مقارنة الإنفاق العام مع الناتج الوطني كذلك مع الاستثمار العمومي بالإضافة إلى الاستهلاك العام. وعموما ربط حجم تدخل الدولة وازدياده في الاقتصاد عند الكثير من الاقتصاديين بغرض تحقيق والرفع من درجة النمو الاقتصادي. هذا النمو الذي أثرت فيه الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، أو ما أطلق عليها بأزمة الرهن العقاري بصفته الشرارة الأولى التي أشعلت لهيب الأزمة، مما جعل الدول والحكومات تغيرت من سياساتها السابقة خاصة الرأسمالية منها التي كانت تؤمن بالحرية والحياد الاقتصادي للدولة، وتدخلت لتنقض ما يمكن إنقاذه من الاقتصاد والشركات والحفاظ على مستويات النمو التي شهدت انخفاضات قياسية. هذا ما يثبت مقولة أن الدولة تتدخل في الاقتصاد لهدف أساسي هو تحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

خصائص وطبيعة الاقتصاد الجزائري

تمهيـــد:

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بثلاث مراحل رئيسية تمثلت فيما يلي:

المرحلة الأولى: (1962- 1966) : وهي تمثل بداية وعودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق بعد مرور 132 سنة من الاحتلال.

المرحلة الثانية: (1967- 1987) : وهي تمثل عهد الاقتصاد الإداري.

المرحلة الثالثة: (انطلاقا من 1988) : وهي تقابل التحول و الانتقال إلى اقتصاد السوق، والتي سوف يتم دراستها في الفصل الرابع. لذا سوف نكتفي في هذا الفصل بالتطرق إلى ماهية اقتصاد السوق وإلى مميزاته والوظائف التي تقوم بها الدولة في ظله.

وقد اعتمدنا على هذا التقسيم لأنه ينطبق مع التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، وسنتناول في هذا الفصل تحليل كل فترة مع إضافة عنصر لتقييم نتائج الإصلاحات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

I- الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال (مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق(1962- 1966)):

1 - مميزات وواقع المرحلة (1962-1966).

سنتعرض في هذا العنصر إلى مميزات وواقع هذه المرحلة، والإجراءات التي قامت بها السلطات في تلك الفترة.

تميزت بداية هذه الفترة أي في سنة 1962 بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي:

* غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.

* قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوربيون ويحتل مساحة تقدر بـــ 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة.

* الهياكل القاعدية: وهي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها، فالطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000 كم، و4300 كم من السكك الحديدية و 20 مطارا، وشبكة الكهرباء المتمثلة في 600 كم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر، وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية[1].

* مغادرة ما يقارب مليون إطارا تقنيا أوربيا الجزائر قبيل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي 50000 إطارا من المستوى العالي و35000 إطارا متوسطا و100000 عاملا ومستخدما [2]، وهو ما عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما.

---

[1]- صالح صالحي، محاضرات في مقياس عرض الاقتصاد الجزائري، مطبوعة بجامعة سطيف، 1986.

2- Ahmed Henni, Economie de l'Algérie indépendante, ENAG Algérie, 1991 P.26.

* التخلي شبه التام عن الإستغلالات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوربيين.

* وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى.

* عند مغادرة المعمرين حولوا معهم إدخاراتهم ورؤوس أموالهم ، وتم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك، كذلك انعدام الائتمان. ونتج عن هذا قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات .

2- إجراءات السلطات الجزائرية في هذه المرحلة

وأمام هذه الوضعية كان لابد للسلطات الجزائرية في تلك الفترة أن تتدخل في أربعة اتجاهات رئيسية هي [1]:

* تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل ملاكها.

* المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر واستعادت الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية (S.N.REPAL) و(Raffinerie) بالجزائر العاصمة، و20% من حصص شركة الغاز(CAMEL)، و 40% في رونو (CARL Renault) و 30 % في (S.A.B.A.B) و 25% في الاتحاد الصناعي الإفريقي، والسباكة (La Fonderie) الأكثر أهمية في الجزائر التي أقيمت بعنابة.

* إنشاء دواوين وطنية وشركات وطنية وهذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة مكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل وبيع المحروقات SONATRACH في سنة 1963, الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في 1964،

1- Ammour Benhalima, L'économie Algérienne et ses perspectives de développement polycopie, P.4

شركة (SNS) في 1964 المتخصصة في قطاع صناعة الحديد, وشركة (S.O.M.E.A) في الصناعة الميكانيكية والطائرات.

* وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/12، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964. وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في 1966، وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني الجزائري (BNA) في 1966/08/13.

وكان الهدف الإستراتيجي من هذه السياسة التنموية حسب (الميثاق الوطني 1976): استكمال الاستقلال الوطني، وبناء مجتمع متحرر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والاهتمام بترقية الفرد وتفتحه بحرية, وكانت الاستثمارات في الفترة (62-66) ضعيفة.

II - مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط في فترة (1967-1987):

كان الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين اقتصادا إداريا, ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وبقطاع عام مسيطر، ومنحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين.

ونلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي، وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية، و القيام بالتأميم في الميادين الصناعية، المالية، المناجم والبترولية، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ومركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات وتمويلها، وتنظيم إنتاج السلع والخدمات وبيعها.

وحسب إستراتيجية التنمية المتبعة فإن الأولوية المطلقة مثل ما يبينها الجدول المبين أسفله منحت للقطاع الصناعي، بينما القطاع الفلاحي لم يحظى بالأهمية الكبيرة، كما تميزت تلك الفترة بضعف الإمكانيات البشرية والمادية والمالية، لأن السلطات كانت منشغلة بالتنظيم الإداري والإنتاجي.

الجدول رقم (02): أهمية كل قطاع في الاقتصاد من فترة (67-89) **الوحدة مليار دج**

قطاعات الأنشطة	المخطط الثلاثي الأول 69-67	المخطط الرباعي الأول 73-70	المخطط الرباعي الثاني 77 -74	الفترة الوسيطة 79 -78	المخطط الخماسي الأول 84-80	المخطط الخماسي الثاني 89-85	المجموع
المبلغ الإجمالي: الذي يضم الصناعة ويشمل المحروقات الفلاحة ويشمل الري القطاعات الأخرى	11 %53.5 %20.5 %26	27.7 %57.3 %11.9 %30.8	140 %60.7 %7.3 %32	161.3 %62.2 %7.2 %30.6	400.6 %32.8 %9.9 %57.3	550 %31.6 %14.4 %54	1290.6

Source : Ministère de la planification – Algérie- rapports annuels

وكان الهدف من **المخطط الثلاثي الأول (67-69)** هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة، وأعطيت الأفضلية في هذه الفترة إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات، لم يكن خطة اقتصادية بأتم معنى الكلمة، لأنه يفتقر إلى شروط التخطيط (كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة،...) كما أنها لم تحدد مؤشرات قيمية و لا كمية بل جاءت على شكل مشروع استثماري قطاعي إجمالي، بعض المشاريع منها تعود إلى مشروع قسنطينة و مشاريع أخرى جديدة، عُهد إنجازها إلى مكاتب دراسات أجنبية، بالإضافة إلى الأدوات و التقنيات التي استعملت فيه كانت ذات طابع عملي ميداني بناء على احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية

كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية و البشرية و الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها، و الرسم لبعض الاتجاهات في إطار إستراتيجية التنمية المتبناة في الجزائر للسنوات السبع التالية.

و قد تم تحقيقه بصورة مرضية، فمن أصل حجم استثماري قدره 11081 مليون دج استهلك منها 9124 مليون دج، أي بمعدل إنجاز قدره 82%.

حسب الخبير السوفيتي ببروفيسكي Bobrowsky " أن البرنامج كان واقعيا و قد أعطى هذا المخطط الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة خصوصا صناعة المحروقات،

الصناعات البتروكمياوية، صناعة الحديد و الصلب، الصناعات الميكانيكية، و التي استحوذت على نسبة تفوق 45 % من مجموع الاستثمارات الكلية خلال فترة المخطط "، فالعديد من الوحدات الصناعية أنشأت في هذه الفترة، كمركبات المحركات و الجرارات بقسنطينة، الآلات الزراعية بسيدي بلعباس، الصناعة الثقيلة بأرزيو و عنابة...، في حين كان نصيب الزراعة 20% في المرتبة الثانية و لكن بفارق كبير مع الصناعة، و هذا ما يفسر التدهور المستمر للإنتاج الزراعي.

أما عن **المخطط الرباعي الأول (70-73)** فقد حدد هذا المخطط اتجاهات التخطيط الجزائري الموجه نحو الصناعات الثقيلة و المحروقات، فقد أحدثت السلطات المركزية في هذا المخطط إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم، حيث أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين: أحدهما للاستغلال و الآخر للاستثمار، و كان يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل، بينما نفقات الاستثمار فيتم تمويلها بقروض متوسطة و طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية أو الخزينة العمومية بالإضافة إلى القروض الخارجية.

إن أهم ما ميز هذه الإصلاحات هو أنها منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها و قيامها بعملية التمويل الذاتي، و ذلك بهدف مراقبة مواردها المالية، هذا، و قد اتسم هذا المخطط بالخصائص التالية:

- يعتبر المخطط الرباعي الأول (70-73) أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر و بداية فعلية للتخطيط على النمط الاشتراكي، فالجماعات المحلية، الشركات العمومية و الوزارات الوصية بالتنسيق مع كتابة الدولة للتخطيط تقوم بضبط المشاريع الاستثمارية و تحدد وزارة المالية معـــــدل الاستثمار، و تعتمد عادة معايير في اختـــــيار المشاريع مثل القيمـــة المضافـــة، الشغل، التوازن الجهوي، بينما تستبعد المردودية المالية لأنها في نظر المخطط تمثل معيارا برجوازيا.
- الهدف الأساسي لهذه الخطة هي توفير الشروط التي تسمح بتأمين العمل الدائم لغالبية العمال الجزائريين في آفاق الثمانينات.
- كان حجم الاستثمارات الإجمالية تقريبا ثلاثة مرات حجم استثمارات الخطة الثلاثية، بالإضافة على أنها اعتمدت على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى.

أما الأهداف العامة لهذه الخطة فهي:

- حددت هذه الخطة كهدف معدل نمو سنوي يقدر بـــ 9 % من الناتج الداخلي الخام.
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم و إنشاء الصناعة، تنويع التعامل مع الخارج و التقليل من الاعتماد على فرنسا و الاعتماد على المصادر المحلية في التموين و التمويل بصورة أساسية.
- خلق علاقات إنتاج جديدة و ذلك بتدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات و احتكار النشاطات الرئيسية بالإضافة على فرض رقابة جمركية على التجارة الخارجية و توجيه الاستهلاك الداخلي بما يخدم التنمية.
- توفير أدوات الضبط للاقتصاد الوطني و تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق اختيار مشاريع متكاملة بين القطاعات، و لذلك تم التركيز على الصناعات الأساسية لكونها تحرض على ظهور صناعات أخرى تلقائيا، و تمدها بالمواد الأولية ووسائل الإنتاج.
- تحسين و رفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك و مراقبتها و محاربة الاستهلاك الطفيلي و توجيه الاستهلاك العام و الخاص.

أما **المخطط الرباعي الثاني (74-77)** فهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ومحاولة تحقيق أهدافه، و تميز بالخصائص التالية[1]:

- يبقى التصنيع في هذه الخطة أحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث استحوذت الصناعة و الطاقة على نسبة 61 % من مجموع الاستثمارات.
- لضمان السير الحسن لتنفيذ المشاريع تم تحديد الأولويات في التنفيذ خاصة المشاريع المستقبلية، لذلك قسمت المشاريع على نوعين: من الضرورة الأولى و التي يجب البداية في تنفيذها، و مشاريع من الضرورة الثانية يمكن تأجيل الشروع في تنفيذها.

1- بدعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، فبراير، 1999 ص 356.

- أهتم المخطط الرباعي الثاني بالجانب الاجتماعي أكثر من سابقيه (الثلاثي و الرباعي الأول) من حيث توفير مناصب الشغل و زيادة فرصه، إجبارية التعليم، مجانية العلاج،...
- زيادة مبلغ الاستثمارات بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات، حيث تكثف إنتاج النفط بشكل واسع منتقلا من 22.8 مليون طن سنة 1963 إلى 63 مليون طن سنة 1979، و انتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300000 طن إلى 30 مليون طن ما بين (63-79)، كما تطورت الاستثمارات العمومية في كثير من القطاعات و الفروع، إذ ارتفع معدل الاستثمار الخام من متوسط 35% سنة 1970 إلى 46 % من الناتج الداخلي الخام ما بين (78-79).

أما أهداف الخطة فهي:

- تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بحوالي 46 % أي بمعدل سنوي يبلغ 11.5% و هو أعلى من المعدل السابق للخطة السابقة.
- المساهمة بشكل أوسع في إيجاد المزيد من فرص العمل، لذا تم تخطيط إنجاز وحدات توفر مناصب عمل تزيد عن 100000 منصب عمل سنويا.
- تنمية و توسيع إمكانيات التراكم لضمان التمويل بالمصادر المالية المحلية لذا تم التركيز على صناعة المحروقات.
- تلبية الطلب المحلي للمواد الأولية الصناعية أكثر فأكثر بهدف تحقيق الاندماج و التكامل الاقتصادي (إنتاج الفولاذ، أدوات البناء...).
- برمجة إنجاز حوالي 500 وحدة صناعية في هذه الفترة بهدف إحلال الواردات (صناعة النسيج، الصناعات الكهربائية و الالكترونية...)

إنّ المحاور الكبرى **للمخطط الخماسي الأول 80-1984**، ترسم سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الاشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني بهدف[1]:

- تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة؛

- توسيع وتنوع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة؛

- بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة؛

- التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطوّر الاقتصادي ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه، ويمكن تلخيص توجيهات هذه الفترة في التوجيهات طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العشرية 80-1989 فيما يلي:

- استمرار استفادة القطاعات من نفس الدعم الذي شهدته خلال فترة السبعينات؛

- تنظيم اقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية أي التوجه نحو اللامركزية أكثر قصد تحقيق الأهداف المسطرة؛

- الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة؛

- تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الصناعية من جهة وبينها وبين القطاعات الأخرى من جهة ثانية؛

- إنشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها وتعميقها لتأطير النشاطات وتحقيق التوازن الجهوي؛

- إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة والمساهمة في المخطط.

---

[1] - التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 80- 1984، وزارة التخطيط والتهيّئة العمرانية، ص ص 1-5.

إنّ الاختيارات والتحكم بالنسبة للبرامج الاستثمارية ستركز قبل كل شيء على وجوب تحقيق الأهداف المتصلة بالتجهيزات الإنتاجية وتغطية الاحتياجات الاجتماعية الأكثر حسما بالنسبة للتوسيع السريع للقاعدة المادية للاقتصاد وطاقاتها الاستيعابية للاستثمارات.

إنّ الإستراتيجية التنموية التي وضعت لعشرية 80-1989 جعلت المحور الهام لعملية الاستثمار يتعلق بالإعداد للمستقبل، وذلك أساسا بعث البرامج الكبرى الإنمائية، وتنمية الفلاحة وإعادة تكوين الموارد الطاقوية وتعزيز الهياكل القاعدية الأساسية، إضافة إلى الأعمال المستعجلة الرامية إلى التقليل من التوتر الاقتصادي والاجتماعي.

إنّ الأعمال الكبرى الجديدة التي سيتم القيام بها في القطاع الصناعي يجب أن توجه نحو اتجاهين رئيسيين: تنمية النشاطات في العمليات التعدينية والصناعة الخفيفة، وتنظيم الإنتاج الموجه نحو صنع التجهيزات التكرارية[1].

يشكل **المخطط الخماسي الثاني 85-1989** مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث يسعى إلى بلوغ غايتين:

تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة والوسائل الممكن تعبئتها من جهة، وإدراجه في منظور تنموي طويل الأمد من جهة أخرى، وخاصة أن صورة جزائر التسعينات تتوقف على ما أنجز هذا المخطط 85-1989، وهذا الأخير نفسه يعتمد على إنجازات المخطط السابق، ويهدف المخطط الخماسي الثاني بصفة عامة إلى ما يلي[2]:

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايّد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات؛

- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛

[1] - التقرير العام للمخطط الخماسي الأول، مرجع سابق، ص47.
[2] - التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني(85- 1989)، ص(5-8).

– تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات وخاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات واللامركزية الأنشطة والمسؤوليات؛

– المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد، نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تلبيتها؛

– تخفيض التكاليف وآجال إنجاز الاستثمارات في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحتمي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز والخدمات والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية؛

– تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين(المؤسسات والعائلات).

لتحقيق هذه الأهداف العامة يفرض في إطار التخطيط تصوّرا ووضع الآليات الملائمة مع تفضيل الأدوات ذات الطابع الاقتصادي، قصد العمل وإلاّ حدثت انحرافات في التوازنات وظهرت إختلالات لاسيما في مجال التوازنات الخارجية، واحترام تسلسل الأولويات لأعمال التنمية.

يقتضي برنامج الاستثمارات المعتمد بسير محكم للاستثمار في شتى مراحله، قصد القيام في إطار المخططات السنوية بالتعديلات اللازمة، حسب تطوّر الأوضاع الاقتصادية الدولية والتوسيع الحقيقي للموارد الخارجية، والتطوّر الذي سيتم في مجال إنتاجية جهاز الإنتاج وفعاليته، كما يزداد هذا الأمر أهميته نظرا لضيق مجال التدخل خلال الفترة 1985– 1989 بحيث أنّ نسبة 55% من النفقات ستخصص لإنهاء البرامج الجاري إنجازها إلى غاية 1984[1].

لهذا نحاول أن نتعرف على الاعتماد المخصصة لبلوغ الأهداف المسطرة وكيفية توزيعها على القطاعات الإنتاجية أولا، وعلى الفروع الصناعية ثانيا.

[1] - تقرير المخطط الخماسي الثاني، مرجع سابق، ص168.

خلال 85- 1989، البرامج الجاري إنجازها إلى غاية 1984 خصصت لها تعبئة من النفقات تبلغ 306.77 مليار دج بالأسعار الثابتة أي حوالي 55% من النفقات الإجمالية للمخطط.

يتوزع الحجم الإجمالي للنفقات الاستثمارية خلال الفترة 85- 1989 إلى غاية 56.6% بالنسبة للقطاعات المنتجة(الفلاحة، الري، الصناعة، وسائل الإنجاز، التخزين والتوزيع والاتصالات) وإلى غاية 48.4% بالنسبة للمنشآت الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتجهيزات الجماعية.

بالإضافة إلى الحصة المالية البالغة 79 مليار دج والممنوحة لقطاع الفلاحة 15% تقريبا من النفقات الإجمالية، وهذا تعبيرا على الأهمية الموجهة خلال فترة المخطط لقطاع الفلاحة.

أما القطاع الصناعي خصصت له حصة بلغت 174.20 مليار دج أي 31.7% من النفقات الإجمالية المقررة، في حين أنّ ثقله في النفقات الإجمالية يبقى كبيرا سواء بالنسبة للتقديرات أو الانجاز.

إن تبني تنظيم وتسيير مركزي بشكل قوي للاقتصاد أدى إلى ظهور التبذير الهام للموارد أو للأموال العامة والبيروقراطية، والذي تولدت عنه إختلالات عميقة على مستوى الاقتصاد الداخلي أكبر منه على المستوى الخارجي، فعلى المستوى الداخلي :

من خلال الجدول المبين أسفله نلاحظ أن هناك تطورا هاما في الاستهلاك خلال هذه الفترة نجم عن تأثير ضغط النمو الديمغرافي، والتدفق الكثيف للدخول قياسا مع نمو التشغيل, الأمر الذي أدى – مع التطور الضعيف للإنتاج- إلى ظهور ضغوط تضخمية.

جدول رقم (03) المؤشرات العامة للاقتصاد في الفترة (67-87)

1987	1967	البـــيـــــــــان
212.8 (154.8)	12.5 (9.1)	الاستهلاك النهائي (مليار دج) العائلات
188.3	13.3	الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات (مليار دج)
179	9.84	مداخيل العائلات (مليار دج)
23.02	13.08	تقديرات السكان الجزائريين مليون نسمة
4137	1748	التشغيل (العمال الفعليون بالآلاف)
373.2	-	المؤشر العام لأسعار الاستهلاك
%21.7	-	معدل البطالة %

Source : annuaires statistiques – O N S –Algérie

أما على المستوى الخارجي: فإن اللجوء المتزايد إلى الاستيراد لتغطية العجز في المنتجات الغذائية وتقوية تراكم رأس المال؛ قد وضع إستراتيجية للتنمية ممولة في الجزء الكبير منها عن طريق الإيرادات المحصلة من صادرات المحروقات التي كانت مصدر الإختلالات العميقة في المالية الخارجية للجزائر كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (04) مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستوى الخارجي للفترة 67- 87

1987	1967	البيـــــــان
93.9 (92.9) (1.0)	3.2 (2.7) (0.5)	1 - التراكم (مليار دج) منها الأموال الثابتة تغير المخزونات
9.3	0.8	2- واردات المنتجات الغذائية (مليار دج)
40.7	2.6	3- صادرات المحروقات (مليار دج)
24748	0	4- الديون الخارجية مليون دولار أمريكي
%57.1	0	5- خدمة الدين الخارجي / مجموع صادرات السلع والخدمات

Source: annuaires statistiques O.N.S Algérie + Annuaires statistiques BIRD

بدأ المأزق المالي الخارجي انطلاقا من سنة 1986 مع سقوط أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات)، وكان المشكل الرئيسي للاقتصاد الجزائري ، هو سعر برميل البترول الذي تجاوز 30 دولار أمريكي في سنة 1985، وانخفض إلى 14.4 دولار أمريكي في سنة 1986، ووصلت عائدات صادرات المحروقات للجزائر إلى 63.3 مليار دينار وانخفضت إلى 34.9 مليار دينار في سنة 1986.

ومن هذه السنة يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري قد وقع في الأزمة ، حيث أنخفض الإنتاج بسبب انخفاض رصيد العملات الصعبة لتغذية جهاز الإنتاج المرتبط بالخارج بالتموين من المواد الأولية التي يتم تمويلها بإيرادات المحروقات ، وكما تضاعف مشكل البطالة بسبب تراجع جهاز الإنتاج عن العمل، على الرغم من انخفاض معدل البطالة من 25% إلى 19% في 1978 في ظل نمو ديمغرافي كبير، ولكن هذا ليس ناتجا من هيكل إنتاجي تنافسي[1]، وضرورة عودة الاقتصاد تفرض على السلطات العمومية قطيعة نظامية لفائدة اقتصاد السوق، هذه القطيعة ترجمت انطلاقا من

[1] - Ahmed Benbitour, L'Algérie au Troisième Millénaire, Defis et Potentialités, éditions MARINOOR. Algérie, 1998 P62.

سنة 1988 عن طريق الشروع في الإصلاحات الاقتصادية الكفيلة بإقامة نظام اقتصادي مسير بقواعد السوق في المستقبل.

III- التراجع عن اقتصاد الأوامر و التحول نحو اقتصاد السوق

لقد استمدت نماذج و أساليب التخطيط التي أتبعت في معظم الدول النامية و منها الجزائر إطارها الفكري و النظري من أسس اقتصاديات التنمية من ناحية، ومحتواها و إجراءاتها من تجارب دول أوروبا الشرقية الاشتراكية السابقة من ناحية أخرى، و بطبيعة الحال واجه مبدأ أو أسلوب التخطيط مأزقا منهجيا و عمليا، و هذا لعدة عوامل مرتبطة منها:[1]

- نتيجة المراجعة المستفيضة لفكر التنمية ذاته و تبدل توجهاته الإستراتيجية.
- فشل تجارب التنمية في معظم البلدان النامية في الخروج بها من دائرة التخلف و الفقر.
- انهيار الإتحاد السوفيتي، الدولة الاشتراكية الأولى، التي صاغت أسس التخطيط المركزي، و تخلي مجموعة بلدان أوروبا الشرقية تباعا عن هذا النمط من التخطيط منذ أن دعا " أوتاشيك " في تشيكوسلوفاكيا إلى ما يسمى باقتصاد السوق الاشتراكي في منتصف التسعينات.

و هكذا تهاوى الأساس النظري و فشلَ النموذج المرجعي، و كان ذلك مدعاة للشك في جدوى الحاجة إلى التخطيط، لكنه ليس صحيحا أن الانتقال إلى اقتصاد السوق و الخوصصة يقتضي بالضرورة التخلي عن التخطيط.

إن هذا التصور القاصر لا يخلط فحسب بين الهدف و الوسيلة، و يفترض تعارضا غير صحيح بين الخطة و السوق، و لكنه يتجاهل كذلك أن متطلبات تحقيق التنمية وفق الأسس الجديدة و في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي يقتضي ليس فقط الإلمام بطبيعة المتغيرات الوطنية و الدولية و

---

1 -عثمان محمد عثمان، " التخطيط في ظل اقتصاد السوق نحو تفعيل دور شركاء التنمية " ورشة عمل حول: خصوصية التخطيط المطلوبة لاستهداف النمو بالتوجه نحو اقتصاد السوق في البلدان النامية "، من تنظيم المعهد العربي للتخطيط، سوريا في 2001/4/3 ص.2.

تأثيراتها المتبادلة على حجم و نمط إستخدمات الموارد، و إنما تستوجب درجة أعلى من القدرة على التنسيق بين أطراف النشاط الاقتصادي الفاعلة.

و يمكن إجراء المقارنة التالية بخصوص تغير الأسس النظرية لاقتصاد التنمية بين فترتين متباينتين.

جدول (05) تغير الأسس النظرية لاقتصاديات التنمية

عقدي الخمسينات و الستينات	عقدي الثمانينات و التسعينات
الهدف هو تعظيم الناتج المحلي الإجمالي	تعدد و ترابط أهداف التنمية
التصنيع عن طريق الإحلال محل الواردات	التصدير هو محرك النمو
القطاع العام يقود التنمية	الخوصصة هي القاعدة لزيادة دور القطاع الخاص
الاستثمار المادي هو العنصر الأساسي للنمو	الاستثمار البشري هو في مقدمة الأولويات
التخطيط الشامل (المركزي)	آلية السوق

المصدر عثمان محمد عثمان، مرجع سابق، ص.3.

و من هذا المنطلق فإن الإصلاحات الاقتصادية الذاتية في الجزائر تقوم على مبدأ تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، و من الناحية الشكلية تم إلغاء وزارة التخطيط في ديسمبر 1987، هذه الإصلاحات كانت تهدف إلى:[1]

– ضمان تسيير منسجم على فترة طويلة للاقتصاد الوطني و القطيعة مع نظام تسيير يرتكز فقط على الريع البترولي.

[1] Ahmed Bouyacoub, l'entreprise publique et l'économie de marché (88-93), les cahiers de CREAD, N0° 39, 1997, p.25

– الإصلاحات كوسيلة لربط التخطيط الاقتصادي بقوى السوق، و هذا لتحسين إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية على الأجل المتوسط و الطويل، و جاءت هذه الإصلاحات لإزالة النقائص التي لحقت بإصلاحات 1980، أساسا إعادة هيكلة المؤسسات و التي وصلت إلى طريق مسدود بسبب التفاوت الموجود بين المؤسسات و الممارسة العملية، ولذلك عملت إصلاحات 1988 على الجبهات الثلاث: القانونية، التشريعية و الاقتصادية، و قد صرح رئيس الحكومة يوم 90/02/06 « هـــــذه الإصلاحات هي مرحلة انتقال من تسيير إداري بيروقراطي إلى تسيير اقتصادي ديمقراطي »

– تمكين المؤسسة العمومية من لعب دور المحرك في الإصلاحات و في خلق الثروة.

1– مفهوم اقتصاد السوق و الدور الجديد للدولة

المعنى الأدبي لاقتصاد السوق يشير إلى اقتصاد يشتغل على أساس الالتقاء بين قوى العرض و الطلب في السوق لمختلف السلع و الخدمات، أي أن كميات و أسعار السلع و الخدمات المتبادلة تحدد بالتقاء العرض والطلب على هذه السلع و الخدمات، و عموما يتصف اقتصاد السوق بالمميزات التالية:[1]

- اشتغال مبدأ حقيقة الأسعار؛
- تنمية الوساطة المالية؛
- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج؛

إن اشتغال مبدأ حقيقة الأسعار يقتضي جملة أمور: تحرير الأسعار لتلعب دورها في توضيح حقيقة العرض و الطلب و نقل المعلومات، كسر الاحتكار و تنمية آليات المنافسة لتجنب استغلال هذه الاحتكارات لعملية تحرير الأسعار والانفتاح على الخارج لجعل نظام الأسعار العالمية كمرجع و

[1] -Benissad.M.H, l'ajustement structurel objectifs et expériences, Algérie :Alin éditions,1994,p.2

معدل للندرة على المستوى الوطني و البحث عن المشاركة في التقسيم الدولي للعمل، و بهذا يمكن تطوير المنافسة و جعل الجهاز الإنتاجي أكثر كفاءة.

أما بخصوص تنمية و تطوير الوساطة المالية، فإن مسألة تحرير و توزيع ادخار المؤسسات و العائلات تكون أكثر سهولة إذا تم وضع شبكة بنكية تنافسية يحيطها بنك مركزي مستقل (يتمتع بالاستقلالية)، مكلف بالحفاظ على التوازنات المالية الداخلية و الخارجية، كما أن وضع سوق نقدي و مالي يكمل نظام الوساطة المالية.

و يتطلب كذلك اقتصاد السوق وجود الملكية الفردية سواء وطنية أو أجنبية، لتطوير المؤسسة و جهازها الإنتاجي و قدرتها على المنافسة.

و من خلال تعريفنا لاقتصاد السوق نخلص إلى رسم المميزات الأساسية للاقتصاد الموجه الذي تم التراجع عنه في الجزائر لأسباب ذكرناها سابقا، ولعل أول المظاهر الجلية لغياب اقتصاد السوق هو الرقابة على أسعار السلع و الخدمات، هذا التثبيت المركزي لأسعار منخفضة ثابتة هو دائما يعد إجراء شعبيا، لكن الاقتصاديين الليبراليين و حتى الكينزيين يرون أن أي تطبيق للرقابة للأسباب السابقة سيؤدي إلى:

* مزيد من أشكال الرقابة على الأجور، سعر صرف العملة، الواردات، الصادرات (احتكار التجارة الخارجية)؛

* تكاليف كبيرة للاقتصاد، و أحيانا لميزانية الدولة، فعندما تكون الأسعار الإدارية أقل من تلك السائدة في السوق فإن هذا يؤدي إلى بروز استثمارات مخفية في القطاعين العام و الخاص؛

* تكاليف ميزانية ناتجة عن الإعانات الإضافية الممنوحة للمؤسسات العمومية؛

* زيادة في الطلب و ما يتولد عنها من تبذير من جهة، و من جهة أخرى ندرة و تراكم السيولة غير المستثمرة (عاطلة)؛

*غياب المرونة عند تغير شروط العرض و الطلب، البيروقراطية، كل ذلك بسبب تثبيت الأسعار؛

* وجود الأسواق الموازية (للسلع و للعملات) أين تكون الأسعار مرتفعة.

هذه العناصر و غيرها، هي انحرافات كفيل التوجه لاقتصاد السوق بمعالجتها، الذي يقتضي كذلك من جملة ما يقتضيه إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد، حيث يمكن أن يتلخص دورها أساسا في التالي:

- دور المعدل REGULATEUR :

إن البروز المتزايد لقوى السوق يتطلب بالضرورة تدخل الدولة لتنظيم مختلف الأسواق حسب قانون العرض و الطلب، و تحقيق معدل نمو كهدف اقتصادي و استقرار الأسعار و ضمان الوصل بين الجانب الاقتصادي و الجانب الاجتماعي (الشبكة الاجتماعية)، كما أن دور المعدل يقتضي من الدولة تحديد دورها من القطاع العام، و إستراتجيتها لتجنب الغموض و التبذير للموارد.

- الدولة قوة عمومية:

إن الغموض و غياب العقلانية الاقتصادية المتعلقة بدور الدولة أدى إلى اضمحلال وظيفتها كقوة عمومية، و لاسترجاع هذه الوظيفة لابد من تحقيق الشروط التالية:

- وجود إطار قانوني تشريعي لاقتصاد السوق يمتاز بالمرونة، الوضوح و العقلانية.

- الدولة كقوة عمومية يجب عليها تسيير الموارد النادرة لصالح كل أفراد المجتمع، و التواجد في القطاعات التي تقدم الخدمة العمومية مع عقلنة تكاليفها.

- كما أن الصفة التجارية لاقتصاد السوق لا تلغي العدالة الاجتماعية إذا تحملت الدولة في إطار من الشفافية و القوانين الاقتصادية التكاليف القاسية التي يقع عبئها على الطبقات المحرومة في اقتصاد السوق.

- الدولة مالك PROPRIETAIRE :

نتيجة لعجز القطاع العام و فشل الدولة في تنشيط الاقتصاد الوطني، لكونها مسير و مالك وحيد لوسائل الإنتاج، فإنه يجب تحديد بكل وضوح القطاعات التي تبقى تحت ملكية الدولة و تلك التي يتم

التنازل عنها للمبادرة الخاصة، أي أن القطاع العام يجب أن يشتغل وفق قانون السوق و يخضع للقواعد التجارية و العقلانية الاقتصادية.

- الدولة مساهم ACTIONNAIRE :

الدولة مساهم في المؤسسة يعني أنها تتدخل كسائر المساهمين في التسيير، الإستراتجية و مستقبل المؤسسة، كما يمكنها الانسحاب و التنازل عن حصصها في رأس المال الاجتماعي لأي مؤسسة تماما مثل أي مساهم.

و يعني الانتقال إلى اقتصاد السوق عموما في خطوط عريضة:[1]

- تحرير الأنشطة الاقتصادية و الأسعار و عمليات السوق إلى جانب إعادة تخصيص الموارد لأكثر الاستخدامات فاعلية.
- استخدام أدوات غير مباشرة متجهة نحو السوق لتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي،
- تحقيق إدارة فعالة للمشروعات و كفاءة اقتصادية، و يكون ذلك عادة من خلال الخوصصة.
- فرض قيود متشددة على الميزانية مما يوفر الحوافز لتحسين الكفاءة.
- إرساء إطار مؤسسي و قانوني لضمان حقوق الملكية و سيادة القانون و القواعد التنظيمية الشفافة لدخول السوق.

[1]- أوليه هافر ليشين و توماس وولف،" محددات النمو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال"، التمويل و التنمية، صادرة عن صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، عدد 2، المجاد 36، جوان 1999.

2- الوظائف التي تقوم بها الدولة في ظل اقتصاد السوق:

لقد حدد MUSGRAVE للدولة وظائف ثلاثة تقوم بها في الاقتصاد الحر، اقتصاد السوق الذي تلعب فيه الدولة دور المنظم المتدخل للتوجيه، وهناك من أضاف وظيفة رابعة هي التنمية الاقتصادية.

1- دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

1-1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي

هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما [1].

أ- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

ب- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد)، فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار.

إن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية والذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف المتطلبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، أي يرافقه ويلازمه زيادة معدل النمو الاقتصادي، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد

[1] - سلوى سليمان، السياسة الإقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973، ص162.

الاقتصادية المتاحة، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني ومن الجدير بالذكر أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى يحصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات، وتخزين السلع، بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية، وهنا نتساءل كيف يمكن أن تكون السياسة التي تتبعها الدولة في خدمة الاستقرار الاقتصادي؟ وهو ما نحاول الإجابة عنه فيما يلي:

1-2-دور السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.

بالنظر إلى أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب [1]، مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة:

1- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

2- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

---

[1] - JOHNSON, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975, p240

وتعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية تنحصر أهمها فيما يلي:

أ- أدوات السياسة المالية: من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية و الإنفاقية؛

ب- أدوات السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة ونقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية، وتكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل وأيضا من الناحية التطبيقية ونحن نعلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها عجزا أو فائضا.

الحالة الأولى: ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي

أ-عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز(البطالة): تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية.

أما كيف يتأتى للسياسة المالية علاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها الضريبي و الإنفاقي، إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة. فتستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات.....الخ. أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية

والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار[1]، أي أنّ هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.

كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبية المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل[2].

وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج. ولابد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب [3]، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

ب–زيادة مستوى الطلب الكلي(التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي[4]، أي أنّ هناك فائض طلب نقديا زائدا، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق

---

[1] - وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص224.
[2] - سمير محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000، ص 335.
[3] - طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص205.
[4] - Jannson Harry Gardon, op-cit, p241 .

العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين ، الجانب الأول هو زيادة الضرائب و الجانب الثاني هو تخفيض النفقات العام.

1-زيادة الضرائب

هنا نفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فيترتب على زيادة الضرائب المباشر على الدخل وخاصة التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل أي اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفق على السلع والخدمات المختلفة ومنه تخفيض الطلب الكلي.

ويمكن أن تساهم الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عنه انخفاض الطلب الكلي غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب، أي الزيادة في الضرائب غير المباشرة تقتصر على السلع التي يؤدي ارتفاع أسعارها إلى انخفاض الطلب عليها، الأمر الذي يتوقف على مرونة الطلب على مختلف السلع.

فمثلا إذا زادت الضرائب على السلع الكمالية فإنها تؤدي إلى تخفيض الطلب عليها ويتوقف مقدار الانخفاض في الطلب على درجة مرونة الطلب السعرية لهذه السلع.

2- تخفيض النفقات العامة

إنّ عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل خدمات الصحة والتعليم والأجور....الخ، وهذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة.

ونظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود، ومن ثمة فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي أي الحدّ من التضخم يجب أن يركز على زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة [1].

الحالة الثانية: تتمتع القوة الاحتكارية بدرجة كبيرة في تحديد الأسعار، إذ تمارس نقابات العمال وخاصة في الدول المتقدمة ضغوطا كبيرة في رفع الأجور النقدية للعمال وكثيرا ما تنجح في ذلك، الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسبة معينة، دون حدوث زيادة مناظرة، وتؤدي هذه الزيادة إلى التضخم الناتج عن دفع التكاليف.

وهذه الحالة تظهر فيها البطالة جنبا إلى جنب مع التضخم، وقد أطلق عليها في الأدب الاقتصادي مشكلة الكساد التضخمي وقد ظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينات بسبب نفوذ نقابات العمال ورجال الأعمال أين أخذت الأجور اتجاهها التوسعي. أما في الدول النامية ومنها الجزائر فيكون تأثير نقابات العمال ضعيفا، كما أن سياسة الأجور تتبع سياسات الدولة في الغالب، غير أن هذه الدول تتبنى برامج تنموية طويلة الأجل فتواجه بعض الاختناقات كأن لا تحصل على عوامل الإنتاج النادرة كالعمالة الماهرة والفنية أو وجود نقص في المواد الأولية وقطع الغيار أو عدم توفر شبكة الطرق والمواصلات.....الخ. مما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج وانخفاض إنتاجية الاستثمارات في الوقت الذي يزيد فيه الطلب لعوامل متعددة كزيادة عدد السكان أو زيادة الإنفاق الحكومي أو غيرها، وفي ظل هذه الظروف فإن استخدام السياسة المالية للتحكم في ظروف الطلب لا يمكن أن يحقق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وعليه فإن السياسة المالية التي ينبغي استخدامها في ظروف الدول النامية تتمثل في الآتي:

– استخدام برامج الإنفاق العام في توفير فرص التعليم والتدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقد إلى التدريب اللازم إلى الوظائف الجديدة، ومن شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة، بالإضافة إلى محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع مثل السكن والصحة وغيرها والتي تؤدي إلى زيادة في مرونة الإنتاج وعرض الإنتاج الكلي واختفاء كثير من نقاط الاختناق.

[1] - سهيل محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، مرجع سابق، ص345.

– تبني الدولة من خلال السياسة المالية سياسة ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية ومن شأن هذه الزيادة تخفيض معدل التضخم.

– اعتماد سياسة ضريبية تشجع على الادخار والاستثمار من خلال المنح الاستثمارية والإعفاءات الضريبية والتشجيع بصفة أساسية على التنمية.

2– دورالدولة في تخصيص الموارد

يسعى الإنسان في حياته اليومية إلى إشباع حاجات متعددة مثل التعليم، الغذاء...الخ، كما أن هذه الحاجات تتزايد مع مرور الزمن والتقدم الحضاري.

يقصد بالموارد، البشرية والموارد الطبيعية ورأس المال، وتشمل الموارد الطبيعية الأراضي الزراعية والمعادن وكافة الموارد الطبيعية الأخرى، ويشمل رأس المال كل الاستثمارات والمباني والآلات المستخدمة في الإنتاج، غير أن المشكلة هي تعدد الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد المتاحة، ويترتب على هذه المشكلة الاقتصادية ضرورة تحديد السلع التي يتم إنتاجها والكميات المنتجة من هذه السلع.

ولكن كيف يتخذ المجتمع القرارات الخاصة بتحديد السلع التي يتم إنتاجها وتخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة ولذا يجب أن تتوفر وسيلة تنظيمية لاتخاذ هذه القرارات، وتوجد وسيلتان لاتخاذ هذه القرارات هما[1] : جهاز السوق ، تدخل الدولة.

2–1– معنى تخصيص الموارد

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية و البشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع[1]. و يشمل التخصص العديد من التقسيمات:

[1] - سهيل محمود معتوق، أمينة عز الدين عبه الله، مرجع سابق، ص275.

- تخصيص الموارد بين القطاع العام و القطاع لخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام و الخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة و الخدمات الخاصة.

أي أن مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين حاجة و أخرى أو بين غرض و آخر، أو قطاع اقتصادي و آخر، و في جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجة و الأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد[2].

و كما أشرنا سابقاً أن هناك وسيلتان لاتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد.

فالوسيلة الأولى أي جهاز السوق يميزها قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسان على مبدأ سيادة المستهلك واختياره، أما الوسيلة الثانية أي تدخل الدولة فيميزها فرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة.

2-2- تدخل الدولة لتخصيص الموارد

من المعروف أن جهاز السوق قد يعجز أحيانا عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد ذلك أنه قد تؤدي قوى السوق لو تركت وشأنها إلى سوء تخصيص الموارد إما بالمبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعيا وراء الربح أو بالإقلال من إنتاج السلع الضرورية وهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية.

---

[1] - كمال حشيش ، أصول المالية العامة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1984 ، ص 42.
[2] - رياض الشيخ ، المالية العامة ، مطابع الدجوى القاهرة ، 1989 ، ص 158.

تعمل السياسة المالية في مجال تخصيص الموارد على حسن توجيه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصر نظر من جانب الأفراد ووحدات وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

- حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز؛

- حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية، ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية عامة و السياسة المالية على وجه الخصوص مناسبة، كأن يرفع من أسعار استهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها وفي نفس الوقت البحث عن بدائلها، لأنه في حالة ترك أسعار هذه الموارد منخفضة في الوقت الحاضر لا شك أنه يؤدي إلى الإسراف والتبذير في استخدامها ويؤدي أيضا إلى وقوع كوارث في المستقبل عندما ينضب معينها دون توفير البدائل المناسبة[1].

وعند الحديث عن السلع الجماعية يجب أن نفرق بين الإنتاج العام لهذه السلع وتوفيرها من طرف الحكومة، فقد تقوم الدولة بالإنتاج المباشر، هذه السلع الجماعية عن طريق المشروعات العامة، وقد يتم إنتاج بعضها في القطاع الخاص لحساب الدولة فمثلا إذا أرادات الدولة توفير خدمات التعليم والعلاج فيمكن أن تقوم ببناء المدارس أو المستشفيات عن طريق شركات القطاع العام أو عن طريق شركات القطاع الخاص، حيث تقوم الدولة بتمويل توفير هذه السلع بموارد الموازنة العامة وتقدمها بدون مقابل أو بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها.

2-3-إجراءات السياسة الاقتصادية لإعادة تخصيص الموارد

هناك إجراءات تساعد على تخصص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تتفق وهيكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة، هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين.

[1]- رياض الشيخ، المالية العامة، مرجع سابق، ص 160.

– بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها:

– الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة؛
– الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية؛
– إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها؛
– تقديم إعانات استثمارية(رأسمالية) للمنشآت الصغيرة؛
– الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من صنوف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

– بالنسبة للمستهلكين: قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى المستهلكون بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيّدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك(تدعيم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة استغلال).

وأخيرا نخلص إلى أنّ السياسة المالية تلعب دورا إيجابيا في تخصيص الموارد وبالتالي تلعب دورا هاما في تغيير أنماط الإنتاج.

3– دور الدولة في إعادة توزيع الدخل الوطني

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج، أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية

عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من جهة نظر المجتمع. وهناك نوعان من توزيع الدخل[1]:

3-1- التوزيع الشخصي للدخل على أفراد المجتمع الاقتصادي.

3-1-1- التوزيع الوظيفي

ويقصد بالدخل الوظيفي الدخل الذي تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة أي توزيع الدخل الوطني بين مختلف عناصر الإنتاج ويتكون من النسبة المئوية لنصيب كل من الأجور والأرباح والفوائد والريع من الدخل الوطني، وجرى العرف عند استخدام التوزيع الوظيفي للدخل لدراسة تفاوت توزيع الدخل على تقسيم عوائد الإنتاج إلى مجموعتين[2]، تضم الأولى الأجور أما الثانية تضم عوائد عناصر الإنتاج الأخرى وتسمى عوائد الملكية. ويقاس التفاوت في توزيع الدخل باستخدام التوزيع الوظيفي للدخل عن طريق إجراء مقارنة بين النسبة المئوية لنصيب إجمالي الأجور من الدخل الوطني وبين النسبة المئوية لنصيب إجمالي عوائد حقوق الملكية من الدخل الوطني ويدل التقارب بين النسبتين على أن التفاوت في توزيع الدخل منخفض والعكس بالعكس.

3-1-2- التوزيع الشخصي للدخل

هو توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو بين الأسر عند كل فئة من فئات الدخل ثم تجرى مقارنة بين النصيب النسبي لكل مجموعة من الأفراد والأسر عند مختلف فئات الدخل من الدخل الإجمالي، وعند الحديث عن التفاوت في توزيع الدخل والثروة الوطنية يبرز التساؤل عن العوامل التي تقف وراء التفاوت الشديد في توزيع الدخل الوطني، هناك أسباب متعددة تقف وراء التفاوت في الدخول منها ما يرجع إلى خصائص إنسانية، ومنها ما يرجع إلى ما يتمخض عن سير العملية الاقتصادية، وبصفة عامة هناك عاملان يؤديان إلى التفاوت وهما:

---

[1] - عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص459.
[2] - سهير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، مرجع سابق، ص250.

1- الفرص المتاحة للفرد وتتمثل في المواهب والقدرات الذهنية والمهارات الجسدية للأفراد بالإضافة إلى القدرات الطبيعية الموروثة والمكتسبة والثروة الممنوحة من الوالدين والأقارب؛

2- التفاوت في توزيع القوى الاقتصادية بين فئات المجتمع أي التفاوت في تملك الثروات المدرة للدخل والتي يملكها الأفراد ولا يخفى أن الفئات الاقتصادية القوية قد تكون قادرة على توجيه السلطة إلى خدمة مصالحها جزئيا، وهكذا تعمل القوانين على تركيز الثروة لدى فئة معينة وتنتقل هذه الثروة من جيل لآخر ومن المعلوم أن هذا التركيز في الثروة ينعكس في شكل تفاوت شديد في توزيع الدخل الوطني، وهذه العوامل وغيرها في تحديد نمط توزيع الدخل الوطني والثروة الوطنية، وخلق درجة من التباين في المراكز الاجتماعية والاقتصادية للأفراد وهنا يتسم الدخل بعدم العدالة في توزيعه وفي غير صالح الطبقات العاملة عموما، وأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة على وجه الخصوص، ومن هنا تبرز أسباب متعددة اجتماعية واقتصادية تحتم تقليل هذا التفاوت وذلك بإعادة توزيع الدخل الوطني التي ينبغي أن تقوم بها الدولة ليس إرضاء فقط لمتطلبات اجتماعية وإنما أيضا لمتطلبات الاستقرار والأمن الاقتصادي ومنه تكون مبررات إعادة التوزيع اجتماعية واقتصادية في آن واحد.

3-2-كيفية إعادة توزيع الدخل

يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت، وبشكل عام أن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلا أنها تنظم في مجموعات ثلاثة:

3-2-1- تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات

فقد تلجأ الدولة أحيانا وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية المحدودة الدخل ، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

3-2-2- إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق من جهة أخرى

كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة[1]. كذلك يمكن للدولة أن تفرض ضرائب على التركات أن تعيد توزيع ملكية الثروة.

ومن خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخول المتدنية، لا شك أنه يرفع من الدخول الحقيقية لهم، كما أن الحكومة تستعمل سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض، لأن الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي طبقا لما يلي:

- زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة تؤدي إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة؛

- تؤدي السياسة المالية من تغيير نمط توزيع الدخل الحقيقي من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل مما يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية.

حيث تعمل الضرائب التصاعدية على الدخول الشخصية على الحد من التفاوت في توزيع الدخل، فهي تقلل من مدى التفاوت في توزيع الدخل الصافي، كما أنها تنقص بالتالي من درجة تركز الثروات في المستقبل. وهكذا فإن الضرائب التصاعدية على الدخول لها أثرها في تغيير نمط ملكية الموارد، إذ أنها تعمل على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على تعديل نمط الاستهلاك.

3-2-3- تكييف نمط ملكية الموارد

قد تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ملكية الموارد، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلا أو

[1] - طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص208.

برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل.

وخلاصة القول أن السياسة المالية بشقيها الإيرادي والإنفاق تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل عن طريق تقليلها للتفاوت بين الدخول القابلة للإنفاق، ومنه تقلل احتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات والدخول لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها.

4- دور الدولة في التنمية الاقتصادية

4-1- مفهوم التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي[1]، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإنّ متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.

ويقصد بعبارة(عملية) هنا تفاعل مجموعة قوى معينة، خلال فترة زمنية طويلة، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات جوهرية في بعض متغيّرات معينة في الاقتصاد الوطني.

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[2]، كما أنّ هناك تعريفات أخرى منها: أنها تغيير بنياني ينبثق عن دفعة قوية وذلك على أساس من إستراتيجية ملائمة[3]، أو أنها عبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن.

من التعريفات السابقة يتضح أن مضمون التنمية الاقتصادية هو زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي سواء عن طريق تشغيل المتعطل منها لدى المجتمع أو زيادة الكمية

---

[1] - كمال بكري، مبادئ الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص417.
[2] - علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980، ص185.
[3] - محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1980، ص77.

المتاحة من العناصر الأكثر ندرة، مع رفع إنتاجية وكفاءة استخدام كل منها، وذلك عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بغية استخدامها الاستخدام الأمثل أو عن طريق إجراء تغييرات جذرية ترمي في النهاية إلى التخلص من علاقة التبعية الاقتصادية والسياسة للعالم الخارجي. وللإشارة فإن التنمية الاقتصادية في حدّ ذاتها ليست مشكلة ذات بعد اقتصادي فقط، بل هي ظاهرة عادية ذات أبعاد متعددة سياسية، اجتماعية، ثقافية، إدارية، لذلك يفضل الكثير من أصحاب الفكر الاقتصادي اعتبار التنمية إجراء تغييرات جذرية في الهياكل والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني ومنه الخروج من دائرة التخلف.

4-2- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية، دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفي السائد في الدول المتقدمة، ما يترتب على أثر التقليد من انتقال أنماط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع مما يلقي عبئا على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص[1]. ومن أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف يستلزم على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها، والقيام بهذه المجهودات التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية ومنه توجيهها لتمويل برامج التنمية.

[1] - عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص331.

مما سبق يمكن القول أن السياسة المالية يجب أن تتجه في المقام الأول نحو تحقيق هدفين أساسية وهما:

- تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية؛
- قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار[1] .

وتتعدد مصادر التمويل وتتنوع، وعادة تنقسم إلى مصادر داخلية (ادخار، ضرائب، الإصدار النقدي...الخ)، وأخرى خارجية (قروض، هبات، استثمارات أجنبية...الخ)، ونركز الحديث على مصادر التمويل الداخلية على اعتبار أن السياسة المالية تلعب دورا كبيرا في توفير هذه الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة وفقا للأولويات التي يضعها المخطط الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

4-2-1- الادخار

يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري[2].

كما يعرفه البعض أيضا بأنه الجزء من الدخل الذي لا ينفق ولا يخصص للاكتناز[3].

ومن المعروف أن قدرة الدول المتخلفة على تكوين الادخار قدرة محدودة والسبب في ذلك هو انخفاض الدخل القومي بصورة يخصص معها الجزء الأكبر للاستهلاك[4]، كما يضاعف من مشكلة الادخار في البلاد المتخلفة عدم وجود أوعية ادخارية متعددة لحمل الأفراد على الادخار، أو لتجميع المدخرات وعدم وجود سوق للأوراق المالية أو سوق نقدية منتظمة وواسعة لتشجيع المدخرات.

---

[1] - محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص58.
[2] - عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص331.
[3] - حمدية زهران، التنمية الإقتصادية، مكتبة عين شمس، 1982، ص275.
[4] - رفعت المحجوب، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية ، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص15.

ويمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الادخار بتعبئة الادخار الاختياري والإجباري، ففي حالة الادخار الاختياري يمكن إتباع السياسة المالية التالية:

أ- ميل السياسة المالية إلى فرض الضرائب على الدخول المخصصة للاستهلاك يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك بينما فرض الضرائب على الدخول المخصصة للادخار يؤدي إلى زيادته كما أن تخفيض الضرائب على التركات يؤدي إلى تشجيع الادخار، حث المشروعات على عدم توزيع جزء من أرباحها واستخدامه كاحتياطي يساهم في تمويل مشروعات جديدة، أو التوسع في أعماله وذلك عن طريق إعفاء الجزء من الأرباح التي يعاد استثمارها(الأرباح الخاضعة لضرائب مخفضة).

أما بالنسبة للادخار الإجباري والذي يتم في صورة سحب مؤقت أو نهائي من صاحب الإيراد، ويمكن للسياسة المالية أن تساهم في تشجيع تكوينه عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية، أو طرح قروض إجبارية أو سن قانون من طرف الدولة يلزم الشركة بتجنيب نسبة من الأرباح لتكوين احتياطي(الاحتياطي القانوني)، أو اقتطاع جزء من الدخول أو الثروات الخاصة على أن ترد بعد فترة زمنية محددة.

ويمكن التفرقة بين أنواع الادخار على أساس مصادر تكوينه، فهناك ادخار عائلي، وادخار القطاع الحكومي، وادخار قطاع الأعمال، ونهدف من وراء هذا التقسيم إلى معرفة أنسب الأساليب التي تتبعها السياسة المالية للحصول على مدخرات يمكن استخدامها لتمويل التنمية الاقتصادية، وهناك مصادر داخلية وأخرى خارجية:

4-2-1-1-مدخرات القطاع العائلي: إن مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية، فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني، وشكل توزيعه، فالزيادة في الدخل الوطني، وزيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك في زيادة مقدرة الفرد على الادخار، كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية كل هذه العوامل تحدد إلى حدّ كبير حجم مدخرات الأفراد[1]، ولهذا على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجيههم

[1] - محمد مبارك حجر، السياسة المالية والنقدية، مرجع سابق، ص68.

إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة، وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية.

وتتميز البلدان المتخلفة بانخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض نصيب متوسط الفرد منه، هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع وهذا من شانه يضعف المقدرة الادخارية لدى الأفراد، ومما يزيد الأمر سوءا اتجاه أصحاب الدخول المرتفعة إلى تقليد الأنماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة والتوسع في الإنفاق الترفي، كما أن انتشار هذه الأنماط الاستهلاكية لدى فئة الأغنياء ينتقل تدريجيا عن طريق المحاكاة إلى الفئات الأخرى الأقل دخلا، وبالتالي يخصص جزء كبير من موارد العملة الصعبة لاستيراد السلع التي تشبع رغبة هذه الفئات، هذا بالإضافة إلى افتقار هذه الدول إلى أسواق ومؤسسات منظمة كل هذه العوامل تجعل هذه المجتمعات تتسم بضآلة مدخرات هذا القطاع.

4-2-1-2- مدخرات قطاع الأعمال: تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني، ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاظم دور قطاع الإعمال، ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع، كما أن مدخرات هذا الأخير تتوقف على طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب، فتستطيع الدولة أن تزيد من ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه، كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير الموزعة والاحتياجات المختلفة التي يعاد استثمارها تساهم في رفع حجم مدخرات هذا القطاع.

4-2-1-3- مدخرات القطاع الحكومي: تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات، إما بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية، وإما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات، أي إيجاد علاقة تبادلية بين زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات وبالتالي بإمكان السياسة المالية المساهمة في توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب والرسوم، غير أن الملاحظ أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظرا لتزايد حجم النفقات العامة.

4-2-2- القروض الداخلية

تشتمل القروض الداخلية على قروض قصيرة الأجل وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري في أذونات الخزينة أو سندات التنمية[1]. وينبغي استعمال هذه القروض لتمويل المشروعات التي تحقق ربحا في وقت مناسب حتى يمكن استخدام هذه الأرباح لخدمة الدين وفوائده[2].

والجدير بالذكر أن القروض الداخلية على عكس القروض الخارجية ففي النوع الأول لا تترتب أعباء حقيقية على الموارد الوطنية، فخدمة الدين لا تتطلب سوى تحويل الدخول من بعض الأفراد إلى البعض الآخر في المجتمع، أما عن طريق الإصدار النقدي الجديد(التمويل التضخمي) فيقصد به إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على مشروعات التنمية دون أن يكون لهذه القوة الشرائية الجديدة مقابل موجود في الاقتصاد من سلع وخدمات[3]. ويرى البعض أن إصدار نقود جديدة وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية تسمح بمعالجة ضعف النظام الضريبي وهؤلاء يقدمون مبررات للالتجاء إلى التضخم منها[4]:

أ-إنه يعتبر حافز على الاستثمار، وذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنظمين، ومنه التوسع في الاستثمار وظهور فرص جديدة للاستثمار وهو من ناحية أخرى يؤدي إلى توزيع الدخول في صالح أصحاب الدخول المرتفعة وزيادة مدخراتهم لارتفاع ميلهم الحدي للادخار، إلاّ أنّ هذا المبرر ضعيف بل قد يكون خطر، حيث أنه لا يكون حافزا للاستثمار لأنّ ما يعوق الاستثمار هو عدم وجود طلب كافي كما أنه ليس صحيحا أنّ إعادة التوزيع لصالح الدخول المرتفعة يترتب عليه زيادة الادخار فالزيادة في الدخول المرتفعة تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع الكمالية التي تستورد معظمها مما يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات[5]، بالإضافة إلى أنه يضر ضررا بالغا بأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة وبالتالي يتنافى مع هدف العدالة الاجتماعية ويؤدي إلى سوء توزيع وتوجيه

---

[1] طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص207.
[2] - رياض الشيخ، المالية العامة، مرجع سابق، ص188.
[3] - كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، مرجع سابق، ص445.
[4] - باهر محمد غنم، المالية العامة ومبادئ الإقتصاد المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص315.
[5] - باهر محمد علنم، المالية العامة ومبادئ التسويق، مرجع سابق، ص312.

الموارد الوطنية إذ يشجع على المضاربة في الأصول الحقيقية كالعقارات وتخزين السلع، وفي أسواق سعر الصرف، وبالتالي تتحول الموارد بعيدا عن مجالات الاستثمار اللازمة للتنمية[1].

ب- استخدام سياسة التمويل التضخمي بقدر مقبول لتشجيع التنمية يكفي تشجيع المنضمين، ويحول دون الخسائر التي قد تتعرض لها بعض المشروعات، ولا يخشى في نظرهم تحول التضخم المعتدل إلى تضخم طليق، طالما كان في وسع السلطات الحكومية الإشراف على زيادة عرض النقود والسيطرة على الموارد قبل أن تتجاوز الأسعار نقطة الخطر. والجدير بالذكر أن خطورة القوى التضخمية تتوقف على عاملين:

- الأول: درجة مرونة عرض سلع الاستهلاك، ومن خصائص العرض في الدول المتخلفة أنه ضعيف المرونة بصفة عامة؛

- الثاني: مدى قوة النقابات العمالية وغيرها من الكيانات الاجتماعية التي قد تحوز قدرا من النفوذ السياسي يمكنها من رفع الأجور والدخول.

ونخلص في الأخير أن سياسة التمويل التضخمي يكون أثرها محدودا للغاية في التوسع في الاستثمار وخلق فرص جديدة والنتيجة النهائية هي ارتفاع مستوى الأسعار.

4-2-3- مصادر التمويل الخارجية

في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رأس مال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية كما أنّ الاندفاع في تيار التمويل التضخمي لابد وأن ينجم عنه في النهاية متاعب وصعوبات قد تفوق عملية التنمية ذاتها، ولهذا أو ذاك يبدو أن استيراد رأس المال الأجنبي هو الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق وتسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية.

ورأس المال المستورد يعتبر خصوصا نافعا لتمويل الجزء من برنامج التنمية الذي يحتاج إلى النقد الأجنبي مثل مدفوعات عن إيرادات المعدات والآلات وخاصة عندما تكون حصيلة الصادرات غير كافية لهذا. ومنه فرأس المال الأجنبي إنما يلعب دورا مساعدا قد تكون له أهميته بحيث يسهل

[1] - حمدية زهران، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص312.

الموقف بصفة خاصة خلال مرحلة الانطلاق وكذلك خلال المرحلة المبكرة من النمو التلقائي الذي يدفع نفسه بنفسه أين تكون الحاجة ماسة إلى الآلات والمعدات والمواد الخام وبعض السلع الاستهلاكية، في حين أن المشروعات لا تكون قد أصبحت قادرة على إنتاج ما يكفي من أجل التصدير وفي مثل هذه الفترة الانتقالية تكون المعونة من رأس المال الأجنبي ذات أهمية عظيمة.

لهذا تعتبر الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال من الدول الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية مسألة ذات أهمية جوهرية، حيث أنّ رؤوس الأموال الأجنبية التي تستفيد منها دولة ما لتمويل تنميتها الاقتصادية يمكن أن تأتي من حكومة أجنبية أو منظمات دولية مكونة خصيصا لهذا الغرض.

رغم أهمية رأس المال الأجنبي وخاصة للبلاد المتخلفة غير أنه هناك اتفاق عام على أن التنمية المستقرة القوية لا يمكن أن تعتمد أساسا على تدفق رأس المال الأجنبي، فالتنمية يجب أن تقوم على موارد متولدة بواسطة الاقتصاد الوطني ذاته، ورأس المال الأجنبي يجب ألا يكون سوى مكمل فقط للموارد المحلية وليس بديلا عنها، لأنّ التمويل الأجنبي لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية فقد يطرأ من الظروف ما يؤدي إلى نقصانه أو توقفه أحيانا كنشوب حرب مثلا ولهذا يجب على الادخار الوطني في هذه الحالة أن تكون لديه القدرة على أن يحل محل التمويل الخارجي.

لكل هذه الأسباب يجب على الدول النامية ومنها الجزائر في مجال التمويل الخارجي أن تعتمد على مواردها الخاصة وفي سبيل ذلك عليها أن تعمل على زيادة صادراتها وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويع هذه الصادرات حتى تواجه بصادراتها الجزء الأكبر من احتياجاتها من الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

هذا الفصل كان حول مميزات وخصائص الاقتصاد الجزائري، الذي شهد عدة تحولات كان للدولة و الحكومة الدور الكبير فيها، فمنذ الاستقلال شرعت الدولة في موجة من الإصلاحات والتدخلات جعلت من الاقتصاد الجزائري يتميز بثلاثة مراحل أساسية، أولها كان المرحلة الموالية للاستقلال فهي مرحلة التحول من الاقتصاد المستعمر المسير من قبل الغير إلى الاقتصاد المستقل المسير من قبل الدولة الجزائرية، كانت بمثابة بداية دخول الاقتصاد الجزائري إلى السوق بعد فترة استعمار دامت 132 سنة، تميزت بأنها كانت مرحلة تريض وترقب وتحضير للمراحل اللاحقة ففي هذه المرحلة لم تتغير القوانين والتشريعات بل بقيت معظمها كما كانت في وقت الاستعمار. لكل بعد ذلك وبداية من 1967 وبعد اختيار المنهج الاشتراكي التخطيطي وضعت عدة مخططات كانت بمثابة الطريق المسطر للاقتصاد الجزائري بداية بالمخطط الثلاثي الأول ثم المخطط الرباعي الأول ثم الثاني لتحدد بعد ذلك مخططات خماسية هي المخطط الخماسي الأول ثم الثاني جعلت من الاقتصاد الجزائري يأخذ صورته ضمن الاقتصاديات الناشئة الهادفة إلى النمو، وقد ساعد على ذلك الموارد المالية الناتجة من ريع المحروقات فباشرت الدولة في جملة من المشاريع الصناعية الكبرى وفي مجموعة من الإصلاحات على كافة القطاعات، لكن الوضع لم يبقى على حاله فسيطرة الدولة التامة على الاقتصاد و اعتمادها على مداخيل البترول بجعلها المورد المالي الأساسي والممول الرئيسي لهذه المشاريع جعل الاقتصاد الوطني مرتبط بأسعار المحروقات، وكان نتاج ذلك التأثر البالغ للاقتصاد الجزائري بتراجع أسعار البترول في سنة 1986، جعل الدولة تتخبط في العديد من المشاكل كانت الاستشارات تقود إلى التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، الذي تلعب فيه الدولة أدواراً تختلف عما كانت عليه، فتزول سيطرتها التامة على الاقتصاد ويصبح لها أدوار جديدة تتمثل في ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كذلك التخصيص الأمثل للموارد بالإضافة إلى إعادة توزيع المداخيل وأخيرا المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية. الذي ترجم في العديد من الإصلاحات واللجوء إلى المديونية الخارجية التي أدت إلى فرض جملة من التغيرات على طابع الاقتصاد الجزائري كالتعديل الهيكلي، خوصصة المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية والسماح للقطاع الخاص بالدخول إلى الاقتصاد كشريك في التنمية. وغيرها من الإصلاحات التي باشرتها الدولة في سبيل التوجه إلى اقتصاد القواعد والتخلي عن اقتصاد الأوامر.

الفصل الرابع

دور الدولة في ظل اقتصاد السوق

تمهيد:

بداية الفصل الرابع سوف تكون من نهاية الفصل السابق، – طبيعة وخصائص الاقتصاد الجزائري– فبعد معرفة تاريخ الاقتصاد الجزائري إلى فترة ما هي فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق. المنطلق في هذا الفصل يكون بالتطرق إلى المرحلة الانتقالية الممتدة من 1988 إلى 1998 والتي تميزت بجملة من الإصلاحات والتعديلات على الاقتصاد الجزائري و التي كانت مدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لتقييم هذه الفترة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي. ثم تحليل السياسات المتبعة في ما بعد الفترة الانتقالية أي من 1999 إلى غاية 2009. بتناول أدوات السياسة الاقتصادية المتمثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية، وكذا تحويلات الدولة للجانب الاجتماعي. ومحاولة تقييم هذه السياسات بدراسة مدى تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور. هذا ما سوف يتم تناوله كما يلي:

- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال نحو اقتصاد السوق انطلاقا من سنة 1988 حتى 1998.
- السياسات المتبعة من أجل تحقيق أهداف اقتصاد السوق (1999– 2009).
- مدى تحقيق هذه السياسات لأهداف المربع السحري.

I- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال نحو اقتصاد السوق انطلاقا من سنة 1988.

كانت أزمة 1986 بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس وأثبتت فشل النظام المطبق، وبينت ضرورة التحول إلى نظام آخر هو اقتصاد السوق.

لتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، فإنه تم الشروع في ***ثلاث دفعات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية***، الدفعة الأولى في سنة 1988، والثانية في 1991 والثالثة في 1994، وسوف نرى هذه الإصلاحات فيما يلي:

1-1- الدفعة الأولى من الإصلاحات 1988.

كانت الصدمة النفطية في سنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، عندما انخفضت مداخيل الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى 50%، شرعت السلطات العامة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ومن بينها ما يلي:

1- استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية: أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، تمثلت في القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية (إلغاء الوصاية القطاعية في طبيعة الخدمة العامة، تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير، حرية تحديد أسعار منتجاتها وأجور عمالها، إمكانية تحقيق استثمارات بدون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط كما كان في السابق)[1]، ومعاقبتها إذا لم تقم بتشريف التزاماتها المالية أمام الغير، وهذه المؤسسات يمكن أن تعلن استثنائيا حالة توقف عن التسديد، ويمكن أن تؤدي إلى إفلاسها و إعلانها حالة إفلاس.

2 - الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط : لتسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي فإن قانون 88-02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988

[1]- القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.

المتعلق بنظام التخطيط وضع على الطريق إجراء التخطيط اللامركزي، ومن ثم فإن التخطيط يسعى ليرتبط حول صنفين من الاستثمارات[1]:

الاستثمارات الإستراتيجية والاستثمارات اللامركزية.

تتسم الاستثمارات الإستراتيجية عادة بغياب المردودية المالية، ولذلك فإن الخزينة العامة تتكفل بتمويلها وتتحمل خسائر التسيير، أما بالنسبة للاستثمارات اللامركزية فإن القانون يوفر للمؤسسات الاقتصادية العمومية إمكانية تحقيق المردودية متحملة كل التبعات بعيدا عن كل القيود الإدارية، سواء انطلاقا من مواردها الخاصة أو القروض المصرفية المتفاوض عنها على أسس تجارية.

3 – مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي: ونصوص القانون 87–19 المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام، والإستغلالات الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع ثم تقسيمها وتخصيصها، حيث قامت الحكومة في سنة 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل[2].

وتم توزيعها على الفلاحين وفقا للتشريع الجديد المتعلق باستقلالية القطاع العام الإنتاجي وليس لأحد الحق في التدخل في تسيير المزارع (المستغلات) تحت طائلة الالتزام بمسئوليته المدنية والجزائية.

ووضع القانون 18 ديسمبر 1987 حقيقة حدا لنهاية القطاع الزراعي الاشتراكي، في حين أن القانون العقاري رقم 90–25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 يمنح الأفضلية للتنازل على الملكية الخاصة للأراضي الزراعية في مقابل وضع قيمتها.

كما حدد القانون حرية المعاملات على الأراضي الفلاحية الخاصة، وألغى سقوف تحديد الملكية الخاصة المؤسسة في 1971 بالأمر المتعلق بالثورة الزراعية، وبالإضافة إلى القرار المتخذ بإنشاء صيغة نهائية لحرية تجارة الخضر والفواكه، وقررت الحكومة في إطار الدفعة الأولى إعادة

---

[1] - القانون رقم 88-02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.

[2] - كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي واشنطن 1998، ص10.

تخصيص أو توجيه المستغلات الفلاحية الوطنية في إطار الثورة الزراعية إلى المالكين السابقين. وتأسيس صندوق الضمان الزراعي بهدف تدعيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) لمواجهة إعسار الفلاحين الخواص.

4- منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني: حسب نصوص القانون رقم 88- 85 المؤرخة في 12 جويلية 1988 ، فإن سقف الاستثمارات المثبتة بالقانون رقم 82-11 المؤرخة في 21 أوت 1982، وصل إلى 30 مليون دج، وأن القانون 90- 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر[1].

5- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة: وحسب نصوص قانون النقد والقرض المؤرخ في 04/14/ 1990 فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو لمؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني[2].

6 - وصنع تأطير جديد للأسعار: وذلك من أجل إعادة إعداد آلية للأسعار كأداة ضبط، ففي السابق لا تظهر آلية الأسعار بأنها استعملت كأداة ضبط، وهذه الآلية عملت عن طريق الكميات، ولكنها اصطدمت بسياسة الدعم الهامة المتعلقة بالمنتجات الضرورية. أما القانون رقم 89- 12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية يفرق بين نظامين كبيرين هما: الأسعار القانونية الإدارية الموجهة أساسا لتدعيم القدرة الشرائية بشكل مباشر أو غير مباشر للأفراد أو النشاط الإنتاجي.

والأسعار الحرة: الموجهة لتحسين عرض السلع (تشجيع مباشر للإنتاج عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار).

---

[1] - المادة 187 من قانون النقد والقرض. الصادرة بتاريخ 1990/4/14، الجريدة الرسمية العدد 16.

[2] - المادة 183 من قانون النقد والقرض،الصادر بتاريخ 1990/4/14.

7 – إعادة تنظيم التجارة الداخلية: وذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة (الفقرة 41– قانون المالية التكميلي 1991 والمنشور رقم 63 المؤرخ في 1990/08/20 بوزارة الاقتصاد) وعودة المنافسة (مرسوم سبتمبر 1988 يلغي كل الاحتكارات المتحكمة في الاقتصاد الجزائري وغير المؤسسة عن طريق القانون)[1].

8– إعادة تنظيم التجارة الخارجية: عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية (قانون المالية التكميلي 1990), ويسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية، وفي تجارة الاستيراد (تعليمة رقم 03 –91 بنك الجزائر في ماي 1991), وتشير هذه التعليمة إلى أن: أي شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر يمكن أن يقوم بالاستيراد في كل السلع بدون اتفاق أو تصريح مسبق ما عدا القيام بتوطين العملية لدى بنك وسيط معتمد.

9– التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية: إن هذا التطهير المالي ليس مساهمة بالمال الجديد، ولكنه إجراءات تجميعية عن طريق التمويل بالأموال الخاصة (الديون) أمام الخزينة العمومية، وإعادتها إلى الوضع السابق سواءً بالمكشوفات البنكية، بسندات أو أوراق مساهمة، والتخفيف من التكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية العمومية.

10 – مكانة الاقتصاد غير الرسمي أو المضاربات: بواسطة الإجراءات الاقتصادية لاستقرار السوق بالمنتجات الضرورية لتسيير الطلب (حرية الأسعار وتقديم المساعدات للعائلات) وحماية الإنتاج الوطني.

11 – التحويل التدريجي للعملة الوطنية: بواسطة إجراءات تعتمد أساسا على تعقيم الفوائض ورقابة متوازية لتطور الكتلة النقدية، وتشجيع القدرات على التصدير ومستوى احتياطات الصرف، وأخيرا إجراء الانزلاق التدريجي **للدينار** نحو قيمته الحقيقية.

[1] -Hocine Benissad, La réforme économique en Algérie, OPU, Algerie, 1991, P74.

12 – إعادة هيكلة الدين الخارجي: وذلك لتخفيف ضغط خدمة الدين و هذه الدفعة الأولى من الإصلاحات زادت حدتها الأزمة السياسية في 1991.

1-2- الدفعة الثانية من الإصلاحات 1991

بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات في أفريل 1991 مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها.

إن هذه الدفعة الثانية من الإصلاحات توجت بإصدار نصيين أساسين هما:

1- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى النظرة القديمة التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام وأدى إلى:

* إنشاء حرية الاستثمار بالشكل المرغوب من صاحب المشروع.
* وضع نظام تشجيعي وتوجيهي للاستثمار.
* خضوع الاستثمار إلى نظام بسيط للإشهار.
* تكريس الضمانات للمستثمر وخاصة حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة ومداخيلها واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع. والجزائر عضو في العديد من الاتفاقات الدولية من ناحية ضمان الاستثمارات.

2 – المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات وكذا إدخال أدوات جديدة في التجارة مثل التوريق Factoring والتمويل الايجاري Leasing.

في الفترة ما بين (92-93) كانت وضعية الاختلالات المالية الخارجية والداخلية تتمثل في أربعة عوامل هامة وهي : 1- المالية الخارجية ، 2- عجز الميزانية، 3- التضخم، 4- الإعسار المالي .

1- الإختلالات المالية الخارجية: تعود إلى أن أجل استحقاق الدين الخارجي كان قصير الأجل الذي يفرض تقشفا في الواردات وهذا يلحق أضرارا بالغة على الاقتصاد.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن هناك تناقضا. فمن وجهة نظر المالية الخارجية فإن ميزان المدفوعات يبين وضعية مقبولة لأن رصيد الحساب الجاري كان موجبا و أكبر من 1 مليار دولار أمريكي في 1990، و تظهر الانعكاسات تقشفا لهذه الوضعية الإيجابية في الأجل المتوسط.

إن العائق هو أن هذا الرصيد الإيجابي يتطلب فائضا تجاريا مرتفعا جدا للحفاظ عليه أكبر من 3 مليار دولار, وهو ما يفرض صرامة كبيرة على الاقتصاد

2 - عجز الميزانية: وهو ذلك الذي عاد إلى الظهور في سنة 1992, وهو ما يفرض استنتاج ملاحظتين هما:

الملاحظة الأولى: تتعلق بالتطور الخطير للعلاقة بين نفقات التسيير والإيرادات الإجمالية حيث تمت تغطية نفقات التسيير بـــ 61% من الإيرادات الإجمالية في 1991

وبـــ 76% من الإيرادات الإجمالية في 1992

وبـــ 93 % من الإيرادات الإجمالية في 1993

هذا يبين أن ميزانية الدولة كانت تسير نحو التخلي عن وظيفتها الأساسية الادخارية في الاقتصاد هذا من جهة، و أصبحت نفقات التجهيز شبه ممولة كليا بعجز الميزانية من جهة أخرى، لأنه لم يبق لها إلا القليل وهي تحتاج إلى أموال كبيرة , وهذه الوضعية مخالفة كليا مع ما حدث في السبعينات أين كان ادخار الميزانية يمول نفقات التجهيز كلية، ويسمح أيضا بفائض إجمالي للميزانية والذي كان يخصص لتمويل جزء من الاستثمارات الإنتاجية للمؤسسات العمومية [1].

[1] -Ahmed Benbitour, op-cit, p p 76.77.

الملاحظة الثانية: تتعلق بالاستثمارات: حيث أن علاقة التراكم الإجمالي للأموال الثابتة إلى الإنتاج الداخلي الإجمالي تستمر إلى أن تكون أكبر من 30% وهذا مؤشر آخر للتقشف، والتفسير هو أن هيكل التراكم الإجمالي للأموال الثابتة تم توجيهه بشكل قليل نحو الاستثمارات الإنتاجية المباشرة.

فمثلا من 191.5 مليار دج مقدرة في قانون المالية 1993، كانت 102 مليار دج قد خصصت للاستثمار, ومن 102 مليار دج 23.4% فقط كانت قد وجهت نحو الاستثمارات المباشرة الإنتاجية، منها 12 % هي نفقات التجهيز.

في ظل هذه الظروف فإن أي زيادة في الاستثمارات لا تعمل إلا على مضاعفة الإختلالات. وعليه فإن الحصة النسبية للضرائب خارج الجباية العادية في الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات: 25% في سنة 1986 ، و18 % في سنة 1991 و 1992 .

3 – التضخم: كان أكبر من 30%، ومحاولة كبحه وتجنب أثره على الندرة وتطور السوق الموازية، ويمكن تفسير التضخم بأسباب هيكلية وأسباب السياسات الاقتصادية الكلية.

فالأسباب الهيكلية أو المؤسسية: تتعلق بتكوين هيكل المؤسسات في البداية، والهدف الحقيقي من تأسيسها، وما يتبع المؤسسة من سياسة تشكيل أسعار منتجاتها، سياسة الإنتاج، حرية البيع والمنافسة، رفع مراقبة الأسعار ونظام الأسعار الإدارية، وترك الحرية للمؤسسات لزيادة أسعارها أو انخفاضها في إطار المنافسة.

أما أسباب السياسات الاقتصادية الكلية: بمعنى العوامل الاقتصادية الكلية التي تفسر التضخم تكمن في فائض السيولة في الاقتصاد، وفي صرامة العرض وفائض الطلب.

إن فائض السيولة هو نتيجة العجز المنقد للخزينة أو الفائض ذو الطبيعة النقدية للخزينة بمعنى فائض يعود إلى إجراء واحد هو تغيرات معدل الصرف وأثره على الجباية البترولية.

كما يوجد أيضا العجز والسحب على المكشوف المعمم للمؤسسات العمومية، كما أن أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري معقدة ومتغيرة وليست فقط ذات طبيعة نقدية[1].

إن محاولات كبح التضخم كانت كلها بإجراءات جزئية وهو ما يفسر الاختلالات على مستوى الأسعار النسبية وتأثيرها على هيكل الإنتاج والاستثمار.

4 – الإعسار المالي الشديد: كان نتيجة للطلب غير العادي للقرض من جهة المؤسسات للسحب على المكشوف التي لا تضمن إلا القليل من المقابل الإنتاجي.

إن كل المؤسسات مدينة بشكل كبير، هذه المديونية محملة لأن الاستثمارات كانت ممولة 100% عن طريق القرض ، من جهة أخرى إن المؤسسات استفادت من معدل فائدة حقيقي سالب ومعدل صرف مقدر بتقدير مبالغ فيه، و لسوء الحظ فإن التعديلات التي مست المتغيرين (معدل الفائدة، معدل الصرف) كانت حاسمة للمديونية، وهي إجراءات تمت مع كثير من التأخر في الفترة التي كانت فيها المؤسسات تتصف بضعف رأس المال المتاح وتسيير غير فعال.

وبالتالي فإن تمويل النشاط الاقتصادي كان بالسحب على المكشوف المعمم على المؤسسات لدى البنوك وبتمويل عجز الميزانية، بالإضافة إلى أن فائض في الطلب على السلع والخدمات والعملات الأجنبية والقروض، وفي المقابل ثبات في العرض للقطاع الإنتاجي، بمعنى آخر في مصطلح الاقتصاد الكلي ، الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي.

ولمواجهة الأخطار الناتجة عن تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية فإنه تم تحضير برنامجا اقتصاديا وماليا لأربع سنوات انطلاقا من 1994 لإعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية ولخلق الظروف الضرورية لنمو اقتصادي متين ومستديم.

---

[1] - كما يسميها بن بيتور: رئيس الحكومة السابق، في كتابه L'Algerie au troisiéme Millénaire حيث يرى أن أسبابه تمكن في التغيير الجذري لسياسة الأسعار وتوقيف سياسة الدعم، مرجع سابق ص7.

1-3- الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية (1994-1995).

بدأت الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية في أفريل 1994 بسبب حدوث تدهور آخر في أسعار النفط سنة 1993 , حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار في 1993 إلى 14.19 دولار في 1994 , و مع تراكم الأعباء لخدمات الدين الخارجي. و مع مرور الزمن بدأت ملامح الأزمة المالية الاقتصادية تظهر وبرزت معها عدة ضغوط مالية وأخرى خارجية , و من بين الضغوطات على المصادر المالية الداخلية نجد:

* العجز الإجمالي للمالية العمومية.
* نمو الكتلة النقدية تجاوز 10.3 % و ارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 30% سنة 1993 .
* ركود النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في المتوسط.

أما الضغوطات المالية الخارجية[1] :

- خدمات الديون تمثل سنة 93 حوالي 86 % و هو ما دفع السلطات العمومية إلى إعادة جدولة ديونها .
- تسديد خدمات ديون 28 مليار دولار خلال الفترة (91 – 93) .
- التقليص الكبير في الواردات خلال الفترة (92 – 93) حيث لم تمثل سوى 50 % من المستوى الذي كانت عليه سنة 1985 بالسعر الجاري، و هو ما انعكس على تموين الجهاز الإنتاجي، و انخفاض الإنتاج الإجمالي بالقيم الحقيقية بـــ – 2.5 % سنة 1993
- انخفاض في الاستهلاك الفردي بـــ – 6.4 % بسبب أزمة السكن و البطالة.

و لرفع هذه الضغوطات قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام برنامج للاستقرار الاقتصادي (94-95) واتخذت عدة إجراءات هي :

---

[1] - عبد الله بلوناس، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية 29 – 30 أكتوبر 2001.

– ضبط الاتفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي مع مرور الزمن.

– تخفيف الضغوط الفورية الناتجة عن ارتفاع أعباء الدين الخارجي و ذلك بإعادة جدولة ما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى سنوات البرنامج الأربع.

– تعديل الأسعار النسبية و تحرير التجارة الخارجية و تخفيض الرسوم الجمركية من 60 % إلى اقل من 50 % ومن 50% إلى 45 % .

– تخفيض قيمة العملة بنسبة 40,17 % في أفريل 1994. و تعديل قيمة الدينار القابل للتحويل إلى عملات أجنبية.

– إزالة سقوف أسعار الفائدة على القروض من القروض التجارية إلى الجمهور.

– إلغاء الدعم لمعظم السلع وتوسيع ذلك حتى على المواد الأساسية.

– تثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية وتخلي الخزينة عن استثمارات القطاع العام وترك المجال أمام تمويلات البنوك.

– استعمال آليات تسمح بالانتقال إلى اقتصاد السوق و الشروع في إصلاحات هيكلية للمؤسسات و إعفائها من تسديد الديون للخزينة.

– إصلاح شبكة الضمان الاجتماعي و إدخال بعض التعديلات عليها سنة 1992 لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية التي تمثلت فيما يلي :

. نظام النشاط أو المنفعة العامة 210 دج / للشهر.

. تكفل الدولة بالمنح العائلية وتحويل تعويضات الأجر الواحد إلى رب العمل وتعويضات منح التقاعد إلى الصندوق الوطني للتقاعد.

. إنشاء صندوق تامين البطالة ونظام التقاعد المسبق.

و التزمت الجزائر بتنفيذ هذا البرنامج إلتزاما شهد به حتى المدير العام لصندوق النقد الدولي (ميشال كامدسيس) و خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية و الميزانية و تحرير التجارة الخارجية[1].

[1] -APS,S 5/10/1996,Media Bank, N°26 Oct/Nov – 1996, P29.

1-4- برنامج التعديل الهيكلي (ماي 95 – ماي 98)

بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي. وحسب صندوق النقد الدولي فإن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج كانت كالتالي[1] :

- تحقيق نمو متوسط مستوي بقيمة 5 % من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات
- تخفيض التضخم إلى 10.3%
- التخفيض من عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8 % سنة 95/94
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية 1996.
- وضع إطار تشريعي للخوصصة.
- خدمة الدين تبقى بين 45% إلى 50% حتى 1995.
- بالنسبة لاحتياطات الصرف الهدف هو الوصول إلى ما يعادل 3 أشهر من الواردات وهذا ابتداء من سنة 1997 .
- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل.
- التحكم في نمو النفقات العامة.
- تشجيع القطاع الإنتاجي.
- دعم الفئات الأكثر تضررا من عملية التعديل ذاتها[2].

ولتحقيق هذه الأهداف فإنه يجب عليها أن تقوم بالإجراءات التالية :

---

[1]- حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية ، نتائج وانعكاسات – دراسة حالة الجزائر، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف، 29 – 30 أكتوبر 2001.

[2] - El hadi makboul , le P.A.S en Algérie problématique et application, un revue du CENEPAP . N° 15. 2000 P.09.

1 – الإجراءات ذات طابع الاستقرار هي:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات
- تحرير أسعار الفائدة و إعطاء استقلالية أكبر للبنوك التجارية في منح القروض
- تحرير أسعار الصرف الأجل والعاجل
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى معقول
- مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية

2– الإجراءات ذات الطابع الهيكلي[1].

- فتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين و الأجانب الأمر (95-22) حدد حوالي 300 مؤسسة أو وحدة إنتاج.
- العمل على توسيع الصادرات من غير المحروقات (بناء هيئة تأمين القرض عن التصدير CACEX وصندوق دعم وترقية الصادرات).
- إنشاء سوق مالية لتسهيل عمليات الخوصصة.
- تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة التي تقوم بتسيير أسهم المؤسسات العمومية لحساب الخزينة ولتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية.
- إصلاح النظام المالي و المصرفي وإدخال منتجات مالية جديدة.
- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997.

[1] -Hocine Benissad , L'Ajustement structurel , l'expérience du Maghreb OPU Algérie 1999 P.67.

3- تقييم فترة الإصلاحات الهيكلية

دخلت الجزائر فترة الإصلاحات منذ سنة 1988 , ولكنها لم تكن متسارعة محققة لنتائج ملموسة إلا بعد تطبيق الجزائر برنامج الاستقرار، ثم برنامج التعديل الهيكلي (94-98)، ويمكن تقييم هذه الإصلاحات من جانبين، جانب المعطيات الكلية للاقتصاد الجزائري و جانب اجتماعي.

1) تقييم الإصلاحات من جانب معطيات الاقتصاد الكلي

قبل أن نقدم تقسيما لفترة الإصلاحات الاقتصادية (94-98) من المفيد أن نشير إلى أن استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية لم يعتمد فقط على حسن تنفيذ برنامج التعديل، وإنما يعود أيضا إلى تحسن أسعار النفط، والتحسن في قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملات الأخرى.

وعليه يمكن أن نقيم برنامج التعديل الهيكلي للفترة (94-98) من خلال المظاهر التي تمس عدة جوانب اقتصادية كلية.

بفضل عمليات إعادة جدولة للديون، انتقلت خدمة المديونية بالنسبة للصادرات من 48.6 % في سنة 1994 إلى 42.5 % في سنة 1995 ، 29.2 % سنة 1996 ، ثم ارتفعت قليلا إلى 39.5 % سنة 1999, وارتفع مخزون المديونية من 29.5 مليار دولار سنة 1994 إلى 33.5 مليار دولار سنة 1995، ثم انخفض إلى 28.3 مليار دولار سنة 1999 ، وقد سمحت عمليات إعادة الجدولة توفير 16 مليار دولار والتخفيف من الضغوط المالية الخارجية ، كما أن متوسط مدة استحقاق الدين انتقلت من 03 سنوات إلى 07 سنوات، والجدول التالي يوضح تطور اللجوء إلى الدين الخارجي :

جـــــدول رقم (06) تطور اللجوء إلى الديون الخارجية الوحدة مليار دولار أمريكي

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
دين متوسط وطويل أجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317	33.194	31.060	30.261	28.14
دين قصير أجل	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212	0.175
مجموع	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.615	31.222	30.473	28.315

Source :Media Bank N° 35 mai 98 p6 et Revue conjoncture N° 68 Algérie Juillet 2000 p.09

اللجوء إلى الدين المتوسط والطويل الأجل ارتفع من 1993 إلى 1996, وانخفض في سنة 1997 بسبب إعادة الجدولة، وكذلك في سنة 1997 اللجوء على القرض المتوسط والطويل انخفض بـــ 2,170 مليار دولار ، بينما هناك زيادة بـــ 1,913 مليار دولار قد سجلت في 1996، وارتفع اللجوء إلى الدين قصير الأجل 1996 لينخفض بأقل نسبة في اللجوء الإجمالي للدين في نهاية 1997.

كما تطورت المؤشرات الرئيسية للمديونية الخارجية للجزائر حسب الجدول التالي:

جدول رقم (07) تطور مؤشرات المديونية (90-97)

بيـــــــــان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
اللجوء إلى الدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي%	47.9	65.3	62.8	52.1	69.9	76.1	73.5	66.43
نسبة اللجوء إلى الدين / إيرادات الصادرات (الأساس والفوائد) %	2.11	2.16	2.20	2.34	3.07	2.85	2.43	2.12
نسبة خدمة الدين بالنسبة للصادرات (الأساس والفوائد) قبل إعادة الجدولة %	66.4	73.9	76.5	82.2	93.4	85.5	50.2	39.8
بعد إعادة الجدولة %	–	–	–	–	47.1	38.8	30.9	30.3

Source: Media Bank N° 35 avril – mai 1998 page n° : 06

وبرز أثر آخر هو انخفاض الواردات وزيادة الصادرات وهذا عائد إلى ارتفاع حصيلة النفط ، أما انخفاض الواردات سببه انخفاض الطلب على السلع الأجنبية بسبب انخفاض استهلاك العائدات، وزيادة الصادرات أدت إلى تسجيل فائض في الميزان التجاري .

جدول رقم (08) الميزان التجاري (93-99) الوحدة مليار دولار أمريكي

البيـــــان	1993	1994	1995	1996	1998	1999
الصـــــادرات	10.4	8.9	10.3	13.2	10.2	12.5
الـــــواردات	8.0	9.2	10.1	9.1	9.4	9.1
الرصيـــــد	2.4	0.3 –	0.2	4.1	0.8	3.4
معدل التغطـــية	130	97	102	145	108	137

Source : Revue conjoncture n° 67 , Algérie, juillet 2000 , p9. et Rabah Abdoune , un bilan du P.S.E en Algérie (94 –98) 1998 p 05

بفضل إعادة الجدولة تم تكوين احتياطات صرف معتبرة من العملة الصعبة مما يسمح بالتحكم في قيمة العملة وتقليص اللجوء إلى الاقتراض، وقد تطورت احتياطات الصرف حسب الجدول المبين أدناه

جدول (09) تطور احتياطات الصرف (93- 2000) باستثناء الذهب وحدة مليار دولار

بيـــــان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإحتياطات بالعملة الصعبة	1.5	2.6	2.1	4.2	8.05	6.84	4.41	6
الإحتياطات/شهر إستيراد	1.9	2.9	2.1	4.5	9.03	7.38	4.57	8.32

Source : OP. CIT P 05

وبالنسبة لنظام الصرف ، فقد تم تعديل سعر الصرف سنة 1994 وتخفيض قيمة الدينار بنسبة 50 % مقابل الدولار الأمريكي ، والعمل بنظام التعويم الموجه للعملة من خلال جلسات لتحديد السعر بين بنك الجزائر والبنوك التجارية ، ثم تحويل ذلك إلى سوق للنقد الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995.

ومن بين النتائج الإيجابية المسجلة استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية والتي تبرز فيما يلي :

– الانخفاض التدريجي في عجز الميزانية العامة، ولم يكـــن الهدف هو محاربة العجز في الميزانية فقط، وإنما تحقيق مستوى الادخار العام .

ومن أجل بلوغ الأهداف الاقتصادية الكلية استخدمت السلطات سياسة نقدية صارمة متشددة وسياسة مرنة بالنسبة لسعر الصرف، وطبقت تحرير أسعار فائدة حقيقية موجبة ، وبالتالي تقلص العجز المالي للميزانية العامة من 9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 93 إلى فائض تزيد نسبته عن 3 % سنة 94 و 2.4 % سنة 97 .

وتحقق هذا الأداء الإيجابي للمالية بفضل الزيادة في الإيرادات العامة التي استفادت من الانخفاض في قيمة العملة الوطنية وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية خلال السنوات (90–95–96–97) آما بعد 1997 فقد انخفضت عائدات النفط بسبب تدهور أسعارها وخاصة في سنتي 98–99 ثم عادت الضغوط من جديد بالإضافة إلى التقشف الكامل في النفقات العامة، تثبيت الأجور، مساعدات الدعم، والاستثمارات العامة. أما معدل التضخم فقد نجحت الجزائر في تقليصه، إذ عرف انخفاضا من 39 % سنة 94 إلى 6 % سنة 1997 ثم إلى 2.6 % سنة 99 وأخيرا 0.34 % سنة 2000 وهذا بفضل السياسات الصارمة التي نفذتها الجزائر.

أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فبعد أن كان سالبا في المتوسط (-0,5 %) في فترة سنوات

(1986 – 1993) حيث بلغ انخفاضه 2,2 % في سنتي (88 – 93) ثم أصبح موجبا منذ 1995 حيث بلغ متوسطه 3,4 % خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج[1].

2) تقييم سياسة التعديل الهيكلي في الجوانب الاجتماعية

إن برامج التعديل الهيكلي حتى وإن حقق بعض التوازنات المالية على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أنه في المقابل كانت التكلفة الاجتماعية على الفئات الاجتماعية ثقيلة والتي نوجزها باختصار فيما يلي:

1- ارتفاع عدد البطالين بشكل كبير وهذا نتيجة تسريح العمال من المؤسسات التي مستها عملية إعادة الهيكلة للقطاعات الصناعية و الخدمية والجدول التالي يوضح عدد البطالين خلال السنوات 96- 99 .

جدول رقم (10) القوة العاملة والقوة المشغلة 1996- 1999 **بالآلاف**

البيـــــان	1996	1997	1998	1999
السكـــــان	28380	28800	29300	29700
القوة العاملـــــة	7811	8072	8300	8592
مجموع مناصب العمل	5625	5815	5976	6015
عدد البطالين	2186	2257	2324	2577
نسبة البطالة %	28	28	28	30

Source : Revue Conjoncture N° 62, Algerie, Juillet 2000. P11.

من خلال الجدول السابق المبين أعلاه أن نسبة البطالة قد تزايدت ولم تستطع الإصلاحات الاقتصادية أن تقضي عليها ، وهذا يعود إلى انخفاض الاستثمارات الجديدة ، وإجراء تسريح العمال.

[1]- عبد الوهاب كرمان، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2000/11/06، ص 3.

2- ارتفاع تكاليف المعيشة وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية وهذا يعود إلى الإجـــراءات التي أدت إلى ذلك منها :

تحرير الأسعار وإلغاء دعم الدولة لأسعار السلع والخدمات الأساسية وهذا ما أثقل كاهل محدودي الدخل ، فالأرقام التي يقدمها بنك الجزائر والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تشير إلى ارتفاع الأسعار بقوة فبالمقارنة مع سنة 1989 فقد تضاعفت أسعار مختلف السلع أكثر من خمس مرات وتحديدا بنسبة 5.58 فقد انتقلت النسبة من 0.77 في سنة 2000 إلى 25.53 في سنة 2001 ولقد ارتفع سعر الكيلوغرام من لحم الغنم من 116.80 دج في سنة 1989 إلى 512.50 دج في سنة 2001 وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 338.80 % ، أما لحم البقر فقد ارتفع بنسبة 340 % في حين ارتفع سعر لحم الدجاج بنسبة 430.10 % بنفس النسبة سجلها سعر البطاطا الحمراء بين سنتي 1989 و جوان 2002 إذ انتقل من 14.50 دج إلى 33.20 دج للكيلوغرام مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 442% وبخصوص مصاريف الخدمات الأخرى فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا خلال السداسي الأول من 2002 تراوح بين اللباس 3.3 % إلى النقل 2.8% والتربية والترفيه 1% والمصاريف الأخرى غير المحددة 64%[1] .

- قامت السلطات الجزائرية بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في سنة 1994 بما معدله 50% مما أنعكس على زيادة الأسعار نتيجة لارتفاع أسعار الواردات والسلع المحلية وانخفاض القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود ، كما قامت الدولة بإصلاح جبائي مما يزيد في تكلفة المنتجات ويساهم في زيادة تكاليف المعيشة للمواطنين .

3 - في الجانب الصحي : إنعكست إصلاحات التعديل الهيكلي التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي فيما يلي :

نسبة كبيرة من العائلات أصبحت عرضة للأمراض التي افتقدت لفترة طويلة ولكنها رجعت من جديد بسبب نقص العناية والنظافة التي تتطلب نفقات كبيرة وخاصة نفقات تكاليف الدواء والعلاج.

---

[1]- جريدة الخبر اليومية ، 04 أوت 2002 ، السنة الحادي عشر العدد 3541

4- انخفاض نسبة نفقات التربية و التكوين بالنسبة للناتج الداخلي الخام من 8.16 % سنة 1984 , إلى 6.36 % سنة 1995 , و ارتفاع تكاليف التمدرس مما دفع الكثير من العائلات إلى عدم إرسال أطفالهم للدراسة بسبب ارتفاع تكاليف الأدوات المدرسية , الكتب , الملابس , والنقل .... إلخ , و بالتالي ارتفاع نسبة التسرب المدرسي إلى حوالي 400 ألف تلميذ سنويا .

- حاولت السلطات الجزائرية التقليل من الآثار الاجتماعية السلبية للتعديل الهيكلي فضمنت برنامج الإصلاح لسنة 1994 إدخال تعديلات على شبكة الأمان الاجتماعي باستحداث عنصرين جديدين هما[1].

1 – برنامج للأشغال العامة يحل محل نظام الدعم العام الذي يجري إلغاؤه مرحليا، وبرنامج لتوجيه التحويلات إلى مستحقيها الحقيقيين وهم المحرومين والذين لم تصلهم التحويلات بشكل مناسب.

2 – نظام التأمين ضد البطالة وإدراج الدعم بشكل صريح في الميزانية بعد أن كان يقدم ضمنيا لقطاع السكن في السابق.

ورغم هذه المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة لرفع الغبن الاجتماعي الذي لحق بطبقات كبيرة من الشعب إلا أن هذا يعتبر غير كاف نظرا للتكلفة الباهظة لهذه التعديلات الهيكلية.

1- كريم النشاشيبي و آخرون ,تحقيق الاستقرار والتحول على اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي واشنطن 1998،ص 85.

II- أدوات السياسة الاقتصادية في الجزائر- بداية من 1999 إلى 2009:

كانت سنة 1999 البداية الحقيقية للاقتصاد الوطني المعتمد على نفسه في إعداد السياسات في ظل اقتصاد السوق وهذا بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المقترح من قبل المؤسسات المالية الدولية. لذلك سوف نحاول في هذا الجزء من البحث التطرق إلى أدوات السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة في الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2009، مع الإشارة إلى الخلفيات النظرية والقانونية لهذه السياسات وتحليل تطورها.

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها، بل هي الوسائل التي تحقق الأهداف المطلوبة ومن الممكن تسميتها بالأدوات، الطرق والأساليب.

والتي لابد من الإعلان عنها بوضوح لمساعدة كل أطراف النشاط الاقتصادي من المنتجين والمستهلكين والمستثمرين على اتخاذ قرارات أفضل في نشاطهم الاقتصادي. إن اختيار الوسائل يكون محدودا بالمتغيرات التي تستطيع الدولة التأثير عليها، ومن هذه الوسائل السياسة المالية والسياسة النقدية وكذلك السياسة التجارية، وهذا ما سوف نقوم بتحليله في هذا العنصر.

1- السياسة المالية المتبعة ومدى أهميتها:

إنّ السياسة المالية لأيّ دولة ما هي إلاّ البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيّرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع (عمالة كاملة، استقرار ونمو اقتصادي، توازن في ميزان المدفوعات، التوازن الاقتصادي العام، تقليص الفجوة في الدخول بين أفراد المجتمع....الخ).

وتعدّ الموازنة العامة لأيّ دولة في العالم بصفة عامة هي المعبّر الصادق عن أهداف تلك السياسة وكذلك الوسيلة الرئيسية لتحقيق رقابة السلطة التشريعية على أداء السلطة التنفيذية لوظائفها وتنظيمها لموارد الدولة وضمان حسن استخدامها وهي تمثل التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد،

ويتفق ذلك مع وضع الموازنة للدولة في الجزائر تماما، إذ أنها البرنامج المالي المخطط عن سنة مالية مقبلة والمصمم لتحقيق أهداف محدّدة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة. فبذلك تظهر أدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الإيرادية والتي تجمع بينهما الميزانية العامة للدولة.

1-السياسة الإنفاقية:

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة.

1-1 تعريف النفقات العامة وتصنيفها في الجزائر.

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني.

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: ***نفقات التسيير، نفقات التجهيز***، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

1. نفقات التسيير:

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أنّ مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أنّ نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.

1.1. تقسيم نفقات التسيير:

حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي[1]:

أ- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

- دين قابل للاستهلاك(اقتراض الدولة)؛
- الدين الداخلي- ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة)؛
- الدين الخارجي؛
- ضمانات(من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
- نفقات محسومة من الإيرادات(تعويض على منتوجات مختلفة).

ب- تخصيصات السلطة العمومية: تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج- النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدّات ويضم ما يلي:

- المستخدمين- مرتبات العمل؛
- المستخدمين- المنح والمعاشات؛
- المستخدمين- النفقات الاجتماعية؛
- معدّات تسيير المصالح؛
- أشغال الصيانة؛
- إعانات التسيير؛
- نفقات مختلفة.

---

[1] - أنظر قانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

د- التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية(إعانات للجماعات المحلية)؛
- النشاط الدولي(مساهمات في الهيئات الدولية)؛
- النشاط الثقافي والتربوي(منح دراسية)؛
- النشاط الاقتصادي(إعانات اقتصادية).
- إسهامات اقتصادية(إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)؛
- النشاط الاجتماعي(المساعدات والتضامن)؛
- إسهامات اجتماعية(مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ).

إنّ كل نفقات التسيير المحصورة في الأبواب الأربعة تقسم في قانون المالية في الجدول- ب- الملحق بقانون المالية بالشكل التالي:

- النفقات الخاصة بالباب الثالث والرابع حسب الوزارات، حيث يحدّد قانون المالية المبلغ الإجمالي للإعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية لكل جزء، وفصل حسب طبيعة كل نفقة.

2. نفقات التجهيز:

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي....الخ) من أجل تجهيزها بالوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

إنّ نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون المالية كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أنّ هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات.

إنّ تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل.

1.2. تقسيم نفقات التجهيز:

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي وتظهر في الجدول- ج- الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب: استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى، والتصنيف الذي تعتمد عليه التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر تأثير لنشاط الدولة الاستثماري وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

أ- العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين(أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال.

ب- القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات(عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أنّ القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج- الفصول والموارد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أنّ كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة. كأن نقول مثلا العملية رقم2423 فهي تشمل على:

- القطاع 2.....الصناعات التحويلية؛
- القطاع الفرعي 24.....التجهيزات؛
- الفصل 242.....الصلب؛
- المادة2423.....التحويلات الأولية للمواد.

3. تطور الإنفاق العام (نظرة عامة)

يعكس تطور الإنفاق العام بمختلف بنوده تطوّر مسؤولية الدولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وما توفره من شروط صحية للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في كافة دول العالم عامة وفي الجزائر خاصة والتي تنازعها التوجهات ما بين تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وإعطاء دور القطاع الخاص وتشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية وما يتضمنه من الخفض التدريجي لدور الدولة وترشيده، والسير قدما نحو تبني آلية السوق والوفاء بمتطلبات إبرام اتفاقيات التثبيت (الاستقرار) والتصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، وبين تحقيق الرفاهية للمواطن الجزائري وما يترتب عليه من زيادة النفقات التي ترفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات توظيف لشريحة عريضة من أبناء المجتمع، هذا فضلا عن النهوض بأعباء الأمن والدفاع التي تكفل الأمن والحماية للمجتمع وبما يتلاءم مع التطوّرات الداخلية والخارجية.

وفي ظل ذلك الإطار تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدّلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق عليها- بالسياسة الإنفاقية التوسعية-، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدّلاته ارتباطا وثيقا بالتطوّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر إبان تلك الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات

الاجتماعية والتعليمية والصحية...الخ، بالإضافة إلى النفقات العسكرية، إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة (مشاريع خطط التنمية). ومع أنّ حجم النفقات العامة في سنة 1990 كانت متواضعة إذ بلغت 136.5 مليار دج ارتفعت إلى 420.13 مليار دج سنة 1993 ، وتزايّدت بمعدّلات مرتفعة لتصل في منتصف عشرية التسعينات نهاية سنة 1995 إلى 759.61 مليار دج أي أنّ نسبة الزيادة[1] بلغت 80.8% وقد استمرت هذه الزيادة في النفقات العامة إذ بلغت في نهاية الألفية الثانية في سنة 1999 961.682 مليار دج، أي بزيادة 26.6% ارتفعت هذه النسبة في النفقات العامة مرة ثانية خلال سنة 2004 حيث بلغت النفقات العامة 1775300 مليار دج بنسبة زيادة قدرها 82.25% واستمرت الزيادة، فمن سنة إلى أخرى نسجل ارتفاع في النفقات العامة للدولة إلى أن وصلت في سنة 2009 إلى 5 474 574 مليون دينار، حيث مست هذه الزيادة النفقات العامة بشطريها نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1]- ONS Rétrospective Statistique(1970- 2002), Edition 2005

جدول رقم (11): تطوّر نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 1999- 2009 الوحدة: مليون دج

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات
	النفقات	النسبة إلى المجموع	النفقات	النسبة إلى المجموع	
1999	774 695	80,56%	186 987	19,44%	961 682
2000	856 193	72,67%	321 929	27,33%	1 178 122
2001	963 633	72,95%	357 395	27,05%	1 321 028
2002	1 097 716	70,79%	452 930	29,21%	1 550 646
2003	1 199 042	68,41%	553 649	31,59%	1 752 691
2004	1 156 635	65,15%	618 665	34,85%	1 775 300
2005	1 245 132	60,68%	806 900	39,32%	2 052 032
2006	1 437 900	57,91%	1 045 100	42,09%	2 483 000
2007	1 673 900	53,85%	1 434 600	46,15%	3 108 500
2008	2 363 188	48,40%	2 519 002	51,60%	4 882 190
2009	2 661 257	48,61%	2 813 317	51,39%	5 474 574

SOURCE: - ONS Rétrospective Statistique(1970- 2002), Edition 2005.

-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003- 2004.

Annuaire statistique de l'Algérie n° 24, chapitre XXI : finance publique page 379. Et loi de Finance 2008, 2009.

شكل رقم 03 تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز من 1999 حتى 2009

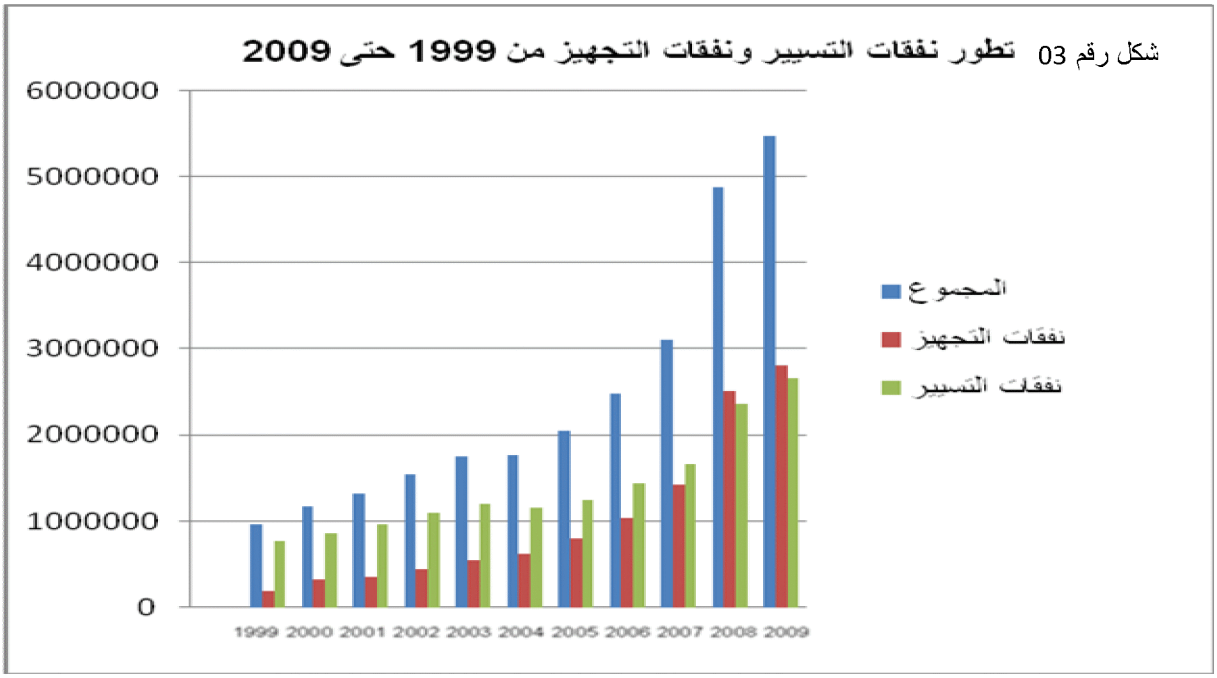

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

- تحليل تطوّر نفقات التسيير

عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال فترة الدراسة يسمح لنا بملاحظة أنّ هذه النفقات عرفت تفاقما حادا وكان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة. إذ استحوذت على 63.63% من النفقات العامة من سنة 1999 حتى 2009. ويرجع التزايّد في نفقات التسيير إلى اعتبارات سياسية واجتماعية بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية.

يعود الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، والتعليم والصحة...الخ.

حسب الجدول الموالي(توزيع نفقات التسيير) يتضح أنّ باب التدخلات العمومية يحتل الصدارة يليه باب وسائل المصالح العامة ثم باب الدين العام الذي أخذ حصة لا يستهان بها وفي الأخير باب السلطات العمومية:

جدول رقم(12) توزيع نفقات التسيير حسب الأبواب خلال الفترة 1999- 2006 الوحدة: مليون دج

السنوات	الدين العام	السلطات العمومية	التدخلات العمومية	وسائل المصالح	المجموع
1999	126432	5099	331708	311456	774695
2000	162251	-	335749	358193	856193
2001	147536	-	361738	454359	963633
2002	137200	-	408470	552046	1097716
2003	113971	-	608391	400399	1122761
2004	85244	-	686033	479617	1250894
2005	73232	-	612074	559826	1245132
2006	68657	-	762457	605209	1436323

SOURCE: ONS Rétrospective Statistique(1990- 2002), Edition 2005.

Annuaire statistique de l'Algérie n° 24, chapitre XXI : finance publique page 379.

ا- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، 2003، 2004.

هنا نجد أنّ نفقات التسيير تضاعفت عدة مرات مقارنة مع نفقات التجهيز، والتي كانت دائما تفوقها إلى في السنتين الأخيرتين 2008 و 2009 التي سُجل فيها ارتفاع في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير. وتعكس هذه الوضعية كلفة تسيير الخدمات العمومية ومستوى نفقات كبيرة غير قابلة للتقليص.

حيث كانت دائما أكبر في الفترة 1999- 2007 مقارنة بنفقات التجهيز التي شهدت هي كذلك الارتفاع لكن بوتيرة أقل من نفقات التسيير. و بقيت دائما ذات الدور الرئيسي في زيادة الإنفاق العام ولكن عند مستوى أقل من السنوات السابقة لـــ 1999 إذ انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة من 80.55% سنة 1999 إلى 65.15% سنة 2004 لتستمر في الانخفاض حتى بلغت نسبة 48.61 %سنة 2009، يعكس هذا التوجه نحو الإنفاق المنتج منم طرف الحكومة بالرفع من حجم نفقات التجهيز التي بلغت نسبة 57.39% من إجمالي النفقات العامة في نفس السنة 2009. أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجد هناك تزايّد مستمر حيث ارتفعت من 174.695 مليون دج سنة 1999 إلى 1156.635 مليون دج سنة 2004. وهكذا لا تزال نفقات التسيير من حيث الحجم مرتفعة أكثر من نفقات التجهيز تنخفض من سنة لأخرى، وقد نتج هذا النمو في نفقات التسيير أساسا عن:

- الارتفاع الشديد في قيمة التمويلات الخارجية +40%؛
- ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات.

وقد تراجعت الفروع الأخرى لنفقات التسيير بشكل متباين بالمقارنة مع سنة 2002 مثلا فقد سجل بالفعل تراجع في الديون العمومية -13.8% والقيمة العقارية -17.1% وأخيرا المعدّات والتموينات -14.2%. من المفروض أنّ هذه الزيادة في نفقات التسيير تؤدي إلى نتائج معتبرة في الجهاز الاقتصادي وهذا يطرح مشكل نجاعة النفقات العمومية وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض النقائص:

- تسيير عشوائي في نفقات التسيير، تضخم أجور موظفين الدولة؛

– إنّ النفقات الاجتماعية لا تصل إلى مستحقيها، ويترتب على ذلك ضرورة التعجيل في إعادة تنظيم الاقتصاد بصفة عامة والمصالح العمومية بصفة خاصة.

كذلك الحال بالنسبة للفترة الموالية للـــ 2004 لكن الزيادة كانت بوتيرة أقل عن ذي قبلها إذ سجلنا ارتفاع في معدل زيادة نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير بداية من سنة 2006 حتى سنة 2009 والتي تترجم توجه خطط التنمية للحكومة للإنفاق المنتج.

– تحليل تطوّر نفقات التجهيز

تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة وخاصة في ظروف الدول النامية ومنها الجزائر التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والتي تعتبر المقومات الأساسية لأحداث تنمية اقتصادية جادة وهو ما يكسب خطط التنمية الاقتصادية أهمية خاصة في توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. وعلى هذا الأساس وضعت الحكومة الجزائرية على عاتقها مسؤولية تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي عن طريق السياسة المالية والنقدية التي تلعب دورا هاما في مجال التكوين الرأسمالي. ونستطيع بشيء من اليسر معرفة مراحل تطوّر نفقات التجهيز خلال فترة 1999– 2009 وإلى أي مدى أسهمت في خدمة أهداف التنمية الاقتصادي، والتي كانت سببا في زيادة الإنفاق الاستثماري.

خلال سنة 1999 انخفضت نفقات التجهيز مقارنة بسنتي 97– 1998، ويمكن تفسير هذا التراجع بالإجراءات الحذرة التي اتخذت بعد تقلبات سوق النفط خلال 1998 وخلال الثلاثي الأول من سنة 1999 بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لوقف الأشغال الكبرى التي شرع في إنجازها ميدانيا، غير أنّ هذه الإجراءات لم تكن ملائمة وبالفعل إذا استؤنفت أشغال مشروع متوقف فإنّ تكلفته الأولية تتضاعف مرتين وأحسن دليل مترو الجزائر ومطار الجزائر.

أما الفترة 2000– 2004 مع بداية الألفية الثالثة عاودت نفقات التجهيز إلى التزايد من سنة لأخرى حيث بلغت سنة 2000، 321.929 مليون دج ثم انتقلت إلى 618.665 مليون دج سنة 2004 أي بنسبة 34.85% من إجمالي النفقات العامة، كما سجلت نفقات التجهيز معدل نمو أسرع

بالمقارنة مع نفقات التسيير، طبقا لبرنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة ابتداء من سنة 2001 ضمن أفق حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الاقتصادية المالية الكلية، حيث خصصت الموارد للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حدّدتها الحكومة كقطاع الفلاحة والريّ والسكن والتعليم والكهرباء الريفية، الغاز...الخ. وذلك للاستجابة أكثر إلى متطلبات الشعب المتعددة وخاصة الشغل والسكن مع إعطاء الأولوية إلى إنهاء البرامج الجارية قبل الانطلاق في مشاريع جديدة كإنهاء مترو الجزائر، مطار الجزائر، الطريق السيار شرق- غرب. وما يلاحظ كذلك ارتفاع نفقات التجهيز عن نفقات التجهيز في 2008 و 2009 كذلك ارتفاع نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج الداخلي الخام مقارنة بنفقات التسيير التي انخفضت نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام. وهذا ما يفسر رغبة الدولة في الاهتمام بالجانب المنتج الخالق للقيمة في الاقتصاد الوطني وكذلك ما يفسر ارتفاع نسبة النمو في السنين الأخيرة.

من خلال تحليلنا لتطوّر النفقات العامة يظهر الانشغال بانعكاسات الزيادة السريعة لها والقدرة على تحمل توازنات الميزانية على المدى المتوسط وتتعلق المسألة بالنفقات المتكررة للدولة، وكذلك بقدرة السلطات العمومية على تمديد الجهود على مستوى الميزانية من أجل دعم إنشاء مناصب الشغل هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما زال الاقتصاد الوطني يعاني من العديد من النقائص ومنها ضعف الاستثمارات المنتجة والمنشأة للثروات وضعف وسائل الإنجاز وتتدرج إشكالية التشغيل بصفة خاصة ضمن هذه الضغوط التي تحول دون إنشاء الثروات مما يتطلب الضغط على آليات أخرى على مستوى السياسات وهذا ما يفسره ضعف نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج الداخلي الخام إلى في السنوات الأخيرة (بداية من 2008) التي بدأ يتحسن ، وهذا راجع إلى مخططات التنمية التي شرعت الدولة في تجسيدها والتي خصصت لها جانب كبير من نفقاتها.

جدول رقم(13): يوضح نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام PIB خلال الفترة 1999- 2008 الوحدة %.

السنوات	نسبة النفقات الإجمالية إلى PIB	نسبة نفقات التسيير إلى PIB	نسبة نفقات التجهيز إلى PIB
1999	29.70	23.93	5.77
2000	28.57	20.76	7.81
2001	31	22.62	8.38
2002	34.17	24.19	9.98
2003	36.83	25.19	11.64
2004	33	21.5	11.5
2005	27.13	16.46	10.67
2006	29.17	16.89	12.28
2007	33.04	17.79	15.25
2008	44.21	21.40	22.81

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجداول السابقة.

2- سياسة الإيرادات العامة في الجزائر

عمدت السياسة الإيرادية خلال الفترة محل الدراسة على تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما اعتمدت السياسة الإيرادية والضريبية على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة، وبهدف فهم تطوّر الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999- 2009 نتناول في هذا الجزء النقاط التالية.

2-1- مفهوم الإيرادات العامة وتصنيفها في الجزائر

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها وقد تطوّر مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية

واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطوّر فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطوّر وتنوع الحاجات العامة.

تعددت أنواع الإيرادات العامة وتشعبت، فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات، وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، وثالثة من موارد إجبارية سيادية كالضرائب حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه، حيث تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى:

أ- إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛

ب- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛

ج- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛

د- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات؛

هـ- التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛

و- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛

ح- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

وبتفحص الإيرادات السابقة يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامة إلى قسمين: إيرادات إجبارية، إيرادات اختيارية.

- **الإيرادات الإجبارية**

تتمثل في مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل في المداخيل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية وتتمثل فيما يلي:

الإيرادات الجبائية: تتكون من مختلف الضرائب والرسوم والمصنفة في الجدول -أ- من الموازنة العامة كما يلي:

– الضرائب المباشرة: وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتبات والأجور....الخ؛

– حقوق التسجيل والطابع: وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل نقل الملكية، وطوابع جوازات السفر وبطاقة التعريف...الخ؛

– الضرائب غير المباشرة: وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال(كالذهب والكحول...الخ)؛

– الضرائب على رقم الأعمال: وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك؛

– الحقوق الجمركية: يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصدير والاستيراد؛

– الجباية البترولية: تتكون من مجموع إقتطاعين هما: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات؛

الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية: وتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال حيث أنّ هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.

الغرامات: وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة، مجلس المحاسبة...الخ، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الأسعار، مفتشية الجمارك.

– الإيرادات الاختيارية

يتكون هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة إيـــراديا من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم بسلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة ومنها:

مداخيل أملاك الدولة: وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل تصفيتها لثرواتها الطبيعية كالمناجم والغابات ...الخ أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة ومن هنا يمكن أن نميّز نوعين من مداخيل أملاك الدولة وهي:

أ- مداخيل التصفية: وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها حيث يتم تدبيرها بشكل اتفاقي بين الدولة والمستفيد من خلال نقل ملكيتها عن طريق التنازل مثل الأراضي التابعة للدولة، المساكن، المتاجر، ...الخ.

ب- مداخيل الاستغلال: هذا النوع من الموارد يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص(طبيعين أو معنويين) الخواص أو العموميين ومن هذه الموارد نذكر: مداخيل استغلال المناجم و المقالع، مداخيل الغابات، مداخيل استخراج المنتجات من أملاك الدولة، مداخيل رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية، مداخيل أشغال نقل وتوزيع المياه والكهرباء والغاز المنشأ بالطرق الوطنية، مداخيل استغلال الغابات...الخ.

التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة: تمثل هذه المداخيل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها ويمكن أن نميّز ثلاث أنواع من هذه المداخيل المحصلة:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية.

أموال المساهمات والهدايا والهبات: هذا النوع من الموارد تقدم للدولة بدون مقابل وتتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الأفراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية.

3- تحليل تطور إيرادات الموازنة

عرفت إيرادات الموازنة العامة للدولة زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة التي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على متحصلات الصادرات البترولية.

3-1- مساهمة الجباية العادية في إيرادات الموازنة

عرفت الجباية العادية تدهورا ابتداء من سنة 1999 حيث بلغت 314.013 مليون دج و 233.502 مليون دج سنة 2000، مقارنة بالسنوات التي قبلها، إن كان هذا الانخفاض يعرقل نتائج النمو فإنه يطرح مشكل تحصيل الضرائب الناتج عن غياب المتابعة الجبائية الصارمة لكبار المكلفين بالضرائب، ضيق قاعدة الجباية العادية، وتجدر الإشارة إلى الخسارة التي تعاني منها الخزينة العمومية نتيجة الغش والتهرب الضريبي بالإضافة إلى انخفاض الضرائب على الأجور IRG نتيجة لتزايد عمليات التسريح للعمال وغلق المؤسسات.

لقد شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا ابتداء من سنة 2001 حيث بلغت 398238 مليون دج أي نسبة 26.4% من الإيرادات الإجمالية، وقد استمرت في التحسن من سنة لأخرى لتصل سنة 2004 إلى 471.200 مليون دج ما يمثل 45.8% من الإيرادات الإجمالية وبمعدل نمو 23.6% هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية راجع لعدة عوامل نذكر منها تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش الضريبي والتهرب الضريبي، بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أبراح الشركات IBS.

كذلك الحال بالنسبة للسنوات الموالية للـــ 2004 حتى 2009 التي شهدت ارتفاع مستمر في الحصيلة الجبائية وفي نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة للدولة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم 14 الموضح لتطور الجباية العادية نسبة إلى الإيرادات العامة.

و يمكن القول أن تطوير مردود الجباية العادية أكثر، عن طريق متابعة صارمة، لكون الجباية العادية أكثر استقرارا وأقل تذبذبا من الجباية البترولية وهذا يساعد على الاستقرار الاقتصادي.

الجدول رقم(14) يوضح تطوّر إيرادات الموازنة خلال الفترة 1999– 2009. الوحدة: مليون دج

السنوات	نوع الإيرادات			مجموع الإيرادات
	الجبائية	منها البترولية	غير الجبائية	
1999	874888	560121	75608	950496
2000	1069739	836237	55422	1125161
2001	1354627	956389	150899	1505526
2002	1255412	942904	177388	1432800
2003	1401624	836060	116049	1517673
2004	1603400	862200	15000	1618400
2005	2908300	2267800	174500	3082800
2006	3434900	2714000	205000	3639900
2007	3478600	2711900	209300	3687900
2008	2564000	1715400	199000	2763000
2009	2941600	1927000	237100	3178700

- ONS, Rétrospective Statistique(1970- 2002), Edition 2005.

– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسنوات 2000، 2001، 2002، 2003، 2004.

– صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2002، 2003، 2004.

–ONS, Rétrospective Statistique (2005-2007), Edition 2008 N° 38. Et loi de finance complémentaire pour 2008 et 2009.

3-2- مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة

تلعب الجباية البترولية دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة للدولة ومن ثم تغطية النفقات العامة، حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الأساسي للإيرادات العامة.

وقبل التطرق لدور الجباية البترولية يمكن الإشارة إلى أنها عرفت تزايد مستمر من بداية التسعينات إلى غاية بداية الألفية الثالثة، ثم تراجعت سنة 1998 إلى 378.556 مليون دج بسبب انخفاض سعر برميل النفط رغم هذا تبقى مساهمتها أكبر من مساهمة الجباية العادية ثم تحسنت باستمرار إلى غاية 2001 أين بلغت 956.389 بنسبة 63.52% من الإيرادات الإجمالية أي انخفاض مساهمتها ويرجع هذا الارتفاع إلى التحفيزات والتشجيعات للشراكة الأجنبية، أما انخفاض مساهمتها فيرجع إلى ارتفاع إيرادات الجباية العادية وهو ما تسعى إليه الدولة بهدف تنويع إيراداتها.

ثم تراجعت الجباية البترولية ابتداء من سنة 2002 لتصل إلى 836.060 مليون دج سنة 2003 وحينها بلغت نسبة مساهمتها في موارد الميزانية نسبة 47.80% وهي أصغر نسبة بعد سنة 1994 أي بنسبة تراجع قدرها 2.2%، ويمكن تفسير هذا التراجع بانخفاض أسعار تصدير المحروقات الغازية التي عانت من آثار تراجع أسعار النفط الخام.

عرفت إيرادات الجباية البترولية تحسن سنة 2004 حيث بلغت 862.200 مليون دج بمعدل نمو 3% وبنسبة 49.55% مساهمة في إيرادات الميزانية، إن هذا الارتفاع النسبي لأسعار النفط سمح للجزائر أن ترفع من احتياطات الصرف بصفة معتبرة إذ بلغت 143.1 مليار دولار نهاية 2004، وهذا ما يزيد من قوة مقاومة الاقتصاد الوطني إزاء الصدمات الخارجية، وللتذكير أن انهيار أسعار النفط سنة 1998 انعكس على احتياطات الصرف أين بلغت 4.4 مليار دولار نهاية 1999 وأدت هذه الأزمة على غرار أزمة 1986 إلى انهيار الادخار ومن ثم الاستثمار والنمو. لتعاود الارتفاع بعد 2004 لتصل إلى مستويات لم تصل إليها من قبل إذا فاقت 2 مليون دينار

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2004.

وذلك راجع لارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية الشيء الذي أنعكس بالارتفاع في حجم الجباية البترولية لكن في 2009 شهدت هذه المساهمة انخفاض محسوس بسبب آثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على أسعار المحروقات.

وهكذا رغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة فإنها تبقى موردا غير مستقرا لارتباطه ومن ثم الاقتصاد الوطني بعدة عوامل خارجية منها:

سعر الصرف، سعر البرميل الخام، الطلب على المحروقات على المستوى الدولي، بالإضافة إلى الظروف المناخية، ومن هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية.

يمكن أن نورد مجموعة من الجداول التي تتناول تطوّر إيرادات الموازنة، ومعدّلات العبء الضريبي، ومساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة.

الجدول رقم(15) يوضح تطوّر معدّلات العبء الضريبي خلال الفترة 1999– 2009. الوحدة: مليون دج

السنوات	الحصيلة الجبائية	الناتج الداخلي الخام	العبء الضريبي%
1999	874888	3238197.5	27.01
2000	1069739	4123513.9	25.97
2001	1354627	4260810.7	31.79
2002	1255412	4537690.6	27.66
2003	1401624	4758693.8	29.45
2004	1603400	5379697	29.80
2005	2 908300	7 564 648,8	38.44
2006	3 434910	8 512 184,6	40.35
2007	3 478600	9 408 286,5	36.97
2008	2 564000	11 042 837,9	23.21
2009	2 941600	--	--

المصدر:

- ONS, Rétrospective Statistique (1970- 2002), Edition 2000.

– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2004.

- ONS, Rétrospective Statistique (2005-2007), Edition 2008 N° 24

الجدول رقم(16) يوضح مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة خلال الفترة 1999– 2009.
الوحدة مليون دج.

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	نسبة المساهمة %
1999	950496	560121	58.92
2000	1125161	836237	74.32
2001	1505526	956389	63.52
2002	1432800	942904	65.80
2003	1517673	836050	47.70
2004	1618400	862200	49.55
2005	3082792	2267800	73.56
2006	3639900	2714000	74.56
2007	3687900	2711900	73.53
2008	2763000	1715400	62.08
2009	3178700	1927000	60.62

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

الجدول رقم(17) يوضح مساهمة الجباية العادية في إيرادات الموازنة خلال الفترة 1999- 2009

الوحدة: مليون دج.

السنوات	مجمل الإيرادات	الجباية العادية	نسبة المساهمة%
1999	950496	314767	33.11
2000	1125161	233502	20.7
2001	1505526	398238	26.4
2002	1432800	312508	21.8
2003	1517673	565564	37.2
2004	1618400	741200	45.8
2005	3082800	640500	20.77
2006	3639900	720900	19.80
2007	3687900	766700	20.78
2008	2763000	848600	30.71
2009	3178700	1014600	31.91

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجداول السابق.

الموازنة العامة للدولة في الجزائر:

يمكن اعتبار الموازنة العامة أداة لقياس مدى تطوّر الممارسة الديمقراطية في المجتمع، ومن خلالها تقوم الحكومة بتخصيص الموارد المتاحة لتغطية النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، ومن ثمّ تعتبر الموازنة العامة للدولة قلب النظام المالي وجوهره.

1- مفهوم الموازنة العامة للدولة في الجزائر

يرتبط مفهوم الميزانية العامة بمجموعة التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلاقتها بالمجال التشريعي.

1-1- تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري

يعتبر قانون 84-117 القانون المجسّد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها في المادة 06 الميزانية بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحدّدة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

كما يعرف قانون 90-221 الميزانية بأنها الوثيقة التي تقدّر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات بالرأسمال وترخص بها.

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر بأنها وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية.

1-1-1- تعريف قانون المالية وأنواعه:

لقد اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه لقانون المالية على الأمر 1959/01/02(التشريع الفرنسي) حيث جاء به أنّ قوانين المالية تحدّد الطبيعة والمبالغ والتخصيصات لكل الموارد والأعباء

[1] - قانون 84-17 المادة 6، المرجع السابق.
[2] - قانون 90-21 المؤرخ في 1990/08/15 المتعلق بالمحاسبة العمومية(المادة 3).

العامة للدولة مع مراعاة التوازن الاقتصادي والمالي الذي تحدّده وقد بقي هذا المفهوم سائد إلى غاية صدور قانون 84-17 وقد جاء بهذا القانون في المادة 6 منه:(إنّ الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدّد سنويا بموجب قانون المالية كما توزع وفق الأحكام التشريعية، وهي شكل الموازنة العامة للدولة).

من خلال هذه النصوص يتضح أنّ الميزانية تتشكل من الإيرادات والنفقات فهي إذن عبارة عن مجموعة حسابات في حين أنّ قانون المالية يرخص بإيجاز هذه النفقات والإيرادات وبالتالي فهو الحامل للميزانية من مجرد وثيقة حكومية إلى قانون ملزم التطبيق بمعنى آخر أنّ قانون المالية يمثل الرخصة التشريعية لإنجاز الموازنة وبالتالي لا يمكن اعتماد وتنفيذ الموازنة إلاّ من خلال قوانين المالية لأنّ إجازتها تتم من قبل السلطات التشريعية وتكون على شكل قانون وهذه الإجازة من البرلمان شرع في تطبيقها من 1978 سنة تنصيب أول مجلس شعبي وطني سابقا كانت من صلاحية مجلس الثورة.

1-1-2- أنواع قوانين المالية

تضمن قانون 84-17 في المادة 02 مختلف قوانين المالية وهي: قانون المالية السنوي، قانون المالية التكميلي، قانون المالية المعدّل ثم قانون ضبط الموازنة.

أ- قانون المالية السنوي: إنّ قانون المالية يخضع أساسا إلى مبادئ المالية العامة بما يتناسب مع مبدأ السنوية حيث يتضمن الاعتمادات السنوية وحجم الموارد وطبيعتها ومبلغها وطرق تحصيلها، ومنه فإنّ هذا القانون يرخص سنويا الاقتطاعات الضريبية كما يخصص الاعتمادات الخاصة بالتسيير والتجهيز.

إنّ قانون المالية السنوي يتكون من جزئين:

- الأول يتضمن الأحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية والطرق والوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية والمحافظة على التوازنات العمومية المالية الداخلية والخارجية؛

– أما الثاني يتضمن المبلغ الإجمالي للإعتمادات المطبقة بصدد الموازنة العامة للدولة والموزعة حسب طبيعة النفقة(تسيير، تجهيز).

ب– قانون المالية التكميلي والمعدّل: إنّ الاعتمادات المفتوحة للإدارات العمومية غير محدّدة وغالبا ما يتجاوز المبالغ المقدرة في بداية السنة ولهذا تضطر الحكومة إلى وضع قانون مالية تكميلي يتماشى والتغيّرات الجديدة ثم المصادقة عليه من قبل البرلمان.

إنّ قانون المالية التكميلي يصدر لغرض تغيير تقديرات الإيرادات أو خلق إيرادات جديدة أو الترخيص بنفقات جديدة. إنّ قانون المالية المعدّل هو تصريح بالمطابقة أي التنفيذ الحقيقي للموازنة حسب المصادقة الأولية والتي تمّ تعديلها بمختلف قوانين المالية المصححة بموافقة الحكومة في إطار الحالات الطارئة.

ج– قانون ضبط الميزانية: تناول قانون 84–17 في المادة الخامسة قانون ضبط الميزانية حيث يشكّل الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية والمعدّلة الخاصة بكل سنة مالية. الهدف منه هو ضبط النتائج المالية لكل سنة وإجازة الفروقات بين ما تمّ تنفيذه فعلا وما كان متوقع كما يعتبر أداة لرقابة التنفيذ من طرف السلطة التشريعية، كما يعتبر أداة أساسية في تقدير بيانات الميزانيات المستقبلية، ويقوم هذا القانون بعرض النتائج وبالإضافة إلى توضيح البيانات فهو يضبط رصيد الميزانية(فائض أو عجز) الذي تحقق.

– عجز الموازنة العامة في الجزائر

تعتبر الموازنة أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وضمان تحقيق التشغيل الكامل من خلال التحكم في حجم الانفاق العام والإيرادات العامة وإعادة توزيع الدخل والثروات من خلال السياسة الضريبية والإنفاقية (الجزأين السابقين من الفصل)، ويمكن توضيح بنود الموازنة العامة في الجزائر من خلال الجدول التالي.

جدول رقم(18) يوضح تطوّر بنود الموازنة العامة خلال الفترة 1999- 2009 الوحدة: مليون دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الرصيد	الناتج الداخلي الخام PIB	نسبة الرصيد إلى % PIB
1999	961682	950496	-11186	3238197.5	-0.35
2000	1178122	1125161	-52961	4123513.9	-1.28
2001	1321028	1505526	184498	4260810.7	4.3
2002	1550646	1432800	-117846	4537690.6	-2.6
2003	1752691	1517673	-235018	4758693.8	-4.9
2004	1775300	1618400	-156900	5379697	-3
2005	2052032	3082800	-1030768	7564648.8	-13.6
2006	2453000	3639900	-1186900	8512184.6	-13.9
2007	3108500	3687900	-579400	9408256.5	-6
2008	-	-	-	11042837.9	-

المصدر:

- ONS, Rétrospective Statistique, 1970-2002, Edition 2005
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسنوات، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد للسنوات 2002، 2003، 2004.

Annuaire statistique de l'Algérie n° 24, chapitre XXI : finance publique page 379.

أما عجز الموازنة فهو عبارة عن حدوث فجوة بين الإيرادات المتوقعة والنفقات المتوقعة للدولة، ويأخذ عجز الموازنة العامة شكلين:

أحدهما أن يكون العجز ناتجا عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة وعدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة التزايّد في النفقات العامة للدولة، وهذا هو الذي يصيب الدول النامية والجزائر واحدة منها، أما الشكل الثاني للعجز فيكون ناتجا عن إتباع إحدى السياسات الاقتصادية التي تخلق هذا العجز في الموازنة العامة وهذا ما يظهر في اقتصاديات الدول المتقدمة.

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة أحد عوامل الاختلال الأساسية التي تعبث بأوضاع التوازن الاقتصادي العام الداخلي.

وفي الجزائر إنّ تزايّد الإنفاق(أنظر الجدول السابق مباشرة) بمعدّلات أعلى من معدّلات تزايّد الإيرادات العامة أدى إلى نشوء ظاهرة عجز الموازنة والتي تتزايّد معدّلاته من سنة لأخرى. هذا الأمر راجع إلى السياسة الإنمائية التي تعتمدها الدولة عن طريق مخططات التنمية التي تستدعي ضخ الأموال دون الرجوع على الإيرادات المحققة، خاصة مع وجود صندوق ضبط الإيرادات الذي يغطى عن طريقه العجز والذي يتشكل من الفرق بين السعر الحقيقي لبرميل البترول والسعر المرجعي المحدد من قبل الدولة ب 19 دولار قبل قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و37 دولار بعده.

1-1- رصيد الميزانية خلال الفترة 1999- 2007

تغيّر رصيد الميزانية العامة خلال هذه الفترة بتغيّر أسعار المحروقات نظرا لكونه يتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية.

الجدول رقم(19) يوضح تطوّر رصيد الموازنة خلال الفترة 1999- 2007 الوحدة مليون دج

السنوات	الرصيد	النسبة إلى الناتج الدخلي الخام
1999	-11186	-0.35
2000	-52961	-1.28
2001	184498	4.3
2002	-117846	-2.6
2003	-235018	-4.9
2004	-156900	-3
2005	-1030800	-13.6
2006	-1186900	-13.9
2007	-579400	-6

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجداول السابقة.

إنّ الأوضاع البترولية السلبية سنة 1998 استمرت آثارها إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 1999 أين سجل سوق النفط تحسنا سمح بتقليص العجز 11186 مليون دج أي ما يعادل 0.35% من الناتج الداخلي الخام، وهكذا عرفت توازنات الميزانية مع نهاية عشرية التسعينات تطوّرا ملحوظا تبعا لتغيّرات أسعار المحروقات.

تغيّرت توازنات الميزانية خلال سنة 2000 بتغيّر أسعار المحروقات نظرا لحصة الجباية البترولية في مجموع إيرادات الميزانية حيث ترتب عن ذلك عجز الميزانية قدره 52961 مليون دج ما يعادل 1.28% من الناتج الداخلي الخام، وخلال سنة 2001 ترتب عن توازنات الميزانية فائض قدره 184498 مليون دج ما يعادل 4.3% من الناتج الداخلي الخام وهذا راجع إلى ارتفاع

الإيرادات بمعدّل أكبر من معدّل النفقات. لكن هذا الفائض تحوّل بدخول سنة 2002 إلى عجز رهيب إذ بلغ 117846 مليون دج أي ما يعادل 2.6% واستمر هذا العجز في الارتفاع حيث عرفت توازنات الميزانية سنة 2003 عجز بلغ 235018 مليون دج ما يمثل 4.9% من الناتج الداخلي الخام، ويعدّ هذا العجز نتيجة التزايّد الكبير في النفقات 13% بالنظر إلى الانخفاض الأول حدة للعائدات (-3.7%) ويعود تفسير انخفاض العائدات إلى مستوى أسعار النفط التي بلغت 19 دولار لبرميل.

استمر هذا العجز خلال سنة 2004 لكن بأقل حدة من سنة 2003 وهذا راجع إلى تفاقم النفقات التي تزايّدت بمعدّل أكبر من معدّل تغيّر الإيرادات. وفي السنتين المواليتين بلغ العجز مستويات قياسية لم يبلغها من قبل خلال فترة الدراسة إذ بلغ **1030800** سنة 2005 و **1186900** سنة 2006 وهو ما يعادل نسبة 13.6% و 13.9% من الناتج الداخلي الخام، هذا راجع للارتفاع الكبير لحجم النفقات العامة مقارنة بالإيرادات التي هي كذلك شهدت الارتفاع لكن لم يغطي الارتفاع الكبير للنفقات التي كان سببها المشاريع الضخمة التي خصصت لها الحكومة مبالغ ضخمة لإنجازها.

في 2007 تقلص العجز ليصبح 9% من PIB يرجع هذا إلى ارتفاع العائدات خاصة البترولية منها بسبب انتعاش أسعار البترول تسجيلها لمستويات قياسية لم يسبق لها بلوغها إذ فاق سعر البرميل 100 دولار.

مما سبق يتضح أنّ الاقتصاد الجزائري تميّز بعجز مزمن في الموازنة العامة للدولة والذي يعتبر أحد عوامل الاختلال الأساسية التي حلت بالتوازن المالي الداخلي، ويمكن حصر أسباب استمرار العجز في أغلب سنوات فترة الدراسة إلى سببين أساسين هما:

- زيادة النفقات العامة للدولة بمعدّلات عالية ومتزايّدة؛

- انخفاض الإيرادات العامة التي تبقى عرضة التغيّرات الخارجية والمتعلقة بأسعار المحروقات على وجه الخصوص لكون إيرادات الموازنة تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية.

وإجمالا فإنّ التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة والإنفاق العام وقد تمثلت الإختلالات أساسا في نمو النفقات العامة بمعدّل أعلى من نمو الإيرادات العامة المتاحة محدودة المصادر.

2- الاتجاهات العامة للسياسة النقدية في الجزائر وأداؤها في الفترة 1999- 2009.

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة، ويتم التخطيط لها في البنك المركزي والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة، كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي وتعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية، والتوزيع العادل للثروة ومعالجة الاختلالات والمشكلات الاقتصادية.

مفهوم السياسة النقدية: تتمثل السياسة النقدية في الجزائر في الوقت الراهن، في ضبط العرض و الطلب على النقود بطريقة تسمح بإرساء التوازن، من خلال تسيير سعر الفائدة، الذي هو سعر النقود في السوق النقدي، بما يتماشى مع نمو الناتج الداخلي الخام، بدون تضخم[1].

و قد تم تحديد الإطار القانوني و المؤسساتي للسياسة النقدية في الجزائر بالقانون 90 – 10 المؤرخ في 14 أفريل سنة 1990. الذي ألغي بالأمر رقم 03 – 11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003. و ينص القانون 90 – 10 في المادة 55 منه [2]، على أن مهمة البنك المركزي في مجال النقد و القرض تتمثل في " توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني و الحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد. و لهذا

[1] Bouhouche. M.T. (2004). « La politique monétaire, Définition et Evolution ». MEDIA BANK. N° 74.

[2] - و الأمر 03 – 11 في المادة 35 منه، (الفرق بينهما يكمن في تعويض عبارة نمو سريع مكان نمو منتظم في القانون 90 – 10).

الهدف يكلف بتنظيم الحركة النقدية و يوجه و يراقب بجميع الوسائل الملائمة، توزيع القروض و يسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج و استقرار سوق الصرف".

وتعتمد السياسة النقدية في تدخلاتها على الأدوات التالية:

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريق غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بامتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة تغذية جديدة للتعامل.

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية للتأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح باستخدامها بحكم القانون. تلك الأدوات التي يمكن من خلالها تنظيم نشاطه والنشاط المصرفي بصورة عامة، والتأثير في المسار الاقتصادي الوطني. وهذه الأدوات هي ما يطلق عليها بأدوات السياسة النقدية.

1- الأدوات الكمية: الهدف منها التأثير على حجم الائتمان دون تمييز و تشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود وهي سعر إعادة الخصم، السوق المفتوح، نسبة الاحتياطي القانوني.

أ- **عمليات السوق المفتوحة** و التي بواسطتها يستطيع البنك المركزي بيع و شراء السندات الحكومية من وإلى الجمهور. فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق، فإنه يعمد إلى الشراء لكي يضخ في السوق نقودا ، وإذا كان يهدف إلى العكس فإنه يعمد إلى عمليات البيع، حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات من النقود، و ذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة. و لكن هذا يقتضي توفر سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية.

ب- **سعر إعادة الخصم** سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية، مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات و أذونات خزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق.

و استنادا إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين، إذا قام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية بهدف تدعيم نشاطه فانه سيقوم برفع سعر الخصم. و هو ما يوضح إرادته في تقليص الكتلة النقدية و ضبط سياسة القروض. أما إذا أراد البنك المركزي أن تزداد كمية النقود المعروضة فإنه يقوم بخفض سعر إعادة الخصم و بالتالي فان البنوك التجارية تستبدل ما لديها من كمبيالات بنقود تعيد إقراضها فتؤدي إلى خلق نقود جديدة.

ج- الاحتياطي الإجباري: تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة للرقابة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود، حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي، و يعمد البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف إلى الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود، و بالتالي الحد من عرضها، و بالعكس يعمد إلى خفض نسبة الاحتياطي إذا أراد التوسع في عملية الائتمان لزيادة خلق نقود الودائع و بالتالي زيادة عرض النقود.

2- الأدوات الكيفية (النوعية) :

وهي تتميز بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك بأن تزيد الائتمان المتجه لنشاط معين وتخفيض الائتمان لآخر، وهذه الأدوات كثيرة منها:

أ- تأطير القروض قد تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية (السقوف النوعية للائتمان) كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حالة تجاوز البنوك التجارية السقف المحدد لها من طرف السلطة النقدية قد تفرض عليها عقوبات تختلف من دولة لأخرى، كأن تكلفها احتياجاتها من النقود المركزية. كثيرا كلما احتاج البنك المركزي إلى نقود طلب ذلك من البنوك التجارية التي تجاوزت السقف المخصص لها لمنح القروض، وهذا ما يحد من قدرتها على خلق الائتمان ومن

ثم ضياع عنها فرصة الهامش. غير أنّ استعمال هذه الأداة قد يؤدي تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء.

ب- التنظيم الانتقائي للقروض: تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا. عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ولهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات: كتحديد مبلغ القرض الذي يسمح للبنوك التجارية أن تمنحه إلى عدد معين من المقترضين، بالإضافة إلى تحديد مبالغ وتاريخ استحقاق القروض الموجهة للاستعمالات الخاصة، كما يجب التعريف بأنواع القروض الممنوعة التقديم إطلاقا(كالقروض الاستهلاكية الممنوعة التقديم بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008)، لابد من الإشارة أن استعمال هذه الإجراءات الانتقائية قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في بعض القطاعات وبالتالي وجود حالة تضخمية هذا بالإضافة إلى ظهور بعض المشاكل الإدارية، كأن تقوم الفئة المحددة من المقترضين بتحويل رؤوس أموالهم إلى نشاطات أقل أهمية الأمر الذي يتطلب متابعة ومراقبة صارمتين.

ج- النسبة الدنيا للسيولة: قد يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة معينة (دنيا) يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا تجنبا لخطر إفراط هذه البنوك في الإقراض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا عن طريق تجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية ومن ثم الحد من الاقتراض.

د-فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم: والهدف من هذا هو التأثير على الأنشطة الاقتصادية بتشجيع بعضها دون البعض الآخر، وذلك عن طريق خفض أو رفع سعر إعادة الخصم فمثلا رفع سعر إعادة الخصم لصناعة معينة للحد من ذلك النوع من الصناعات كما قد يخفض سعر إعادة الخصم هذا لتشجيع هذا النوع من الصناعة وهكذا.

ه- تغيير شروط الاحتياطي القانوني: ويقصد بالتغيير الشروط وليس النسبة، فقد يحدث مثلا إذا ما أرادت السلطة النقدية تشجيع صناعة معينة أو مجال معين فإنه يمكن لها أن تستعمل ما يسمى بالقروض الخاصة بتلك الصناعة ضمن الاحتياطي القانوني فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني 30% من قيمة الودائع البالغة مليون وحدة نقدية في إحدى البنوك، وقد كانت القروض المطلوبة 100 ألف وحدة نقدية، فهذا يعني أن البنك وطبقا لهذه الأداة يستطيع إقراض 800 ألف وحدة نقدية بدلا من 700 ألف وحدة نقدية.

آداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1999-2008)

لقد استمر التدهور الخارجي المسجل خلال السداسي الثاني من سنة 1998 إلى غاية السداسي الأول من سنة 1999 بسعر متوسط لبرميل البترول 13.44 دولار. لأجل هذا قام بنك الجزائر نهاية 1998 بالبحث عن تمويلات سريعة التعبئة لدعم ميزان المدفوعات لأجل احتواء الأثر السلبي لتدهور أسعار البترول على مستوى الاحتياطي من العملات الصعبة.[1] كما تدّعم الضغط على مستوى سعر الصرف؛ إذ وصل سعر صرف الدولار في نهاية جوان 1999 إلى 68.31 د.ج بعد أن كان 60.35 د.ج في نهاية ديسمبر 1998.

انعكاس أداء السوق النفطي على مسار السياسة النقدية بالجزائر

مع بداية السداسي الثاني من سنة 1999 ارتفعت أسعار البترول لتبلغ 23 دولار للبرميل، مما جعل متوسط السعر السنوي للبرميل يصل إلى 17.91 دولار؛ لترتفع بذلك إيرادات الصادرات بـــ50% في السداسي الثاني مقارنة بالأول لتبلغ 11.91 مليار دولار، كما تجدر الإشارة إلى الانخفاض المسجل على مستوى الدين الخارجي من 30.2 مليار دولار في نهاية 1998 إلى 28.1 مليار دولار في نهاية 1999.

[1]- التعبئة خلال السداسي الأول من سنة 1999: 80 مليون دولار لدى صندوق النقد العربي، و300 مليون دولار لدى صندوق النقد الدولي في إطار تسهيل التمويل التعويضي بدون شروط.

إن انخفاض سعر البترول كان له أثره السلبي على المالية العامة خلال السداسي الأول من سنة 1999، ولكن نتيجة الارتفاع الملحوظ في سعر البترول في السداسي الثاني من 1999 سجلت الوضعية المالية للخزينة تحسناً في الثلاثي الرابع لسنة 1999. مما جعل عجز الخزينة في حدود 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث لم تُشكل صافي احتياجات الخزينة للتمويل إلا مصدراً محدوداً للنمو النقدي في 1999 ليسمح هذا الوضع بالخروج من حالة المزاحمة المالية؛ ليرتفع مستوى القروض الموجهة للاقتصاد بـــ28%، وهكذا اتسم عام 1999 بنمو قوي للقروض الداخلية. مسجلاً بذلك الاقتصاد الجزائري معدل تضخم يساوي 02.6%.

أما بالنسبة للكتلة النقدية فقد حققت نسبة نمو قدرها 14% في نهاية 1999 أقل من النسب المسجلة في سنة 1998: 19.1%، سنة 1997: 18.2%، إذ قد يعطي هذا المؤشر دلالة على العودة إلى حالة استقرار الاقتصاد الكلي، وهو ما يتأكد مع معامل السيولة المسجل: 46%. كما انخفضت معدلات الفائدة (سعر إعادة الخصم) فمن 15% في بداية البرنامج لسنة 1994 تدرج نحو الانخفاض حتى بلغ 9.5% في فيفري 1998، و 8.5% في سبتمبر 1999.[1]

لقد واصلت أسعار البترول الارتفاع المسجل في السداسي الثاني لسنة 1999؛ إذ بلغ السعر المتوسط للبرميل 27.5 دولار في السداسي الأول من عام 2000 و 28.3 دولار خلال الأشهر التسعة الأولى. لتبلغ الايرادات من صادرات المحروقات 10.07 مليار دولار في السداسي الأول من عام 2000 وهو مبلغ أعلى من المبلغ المحصل عليه خلال سنة 1998 كلها (9.8 مليار دولار) كما يعد قريباً من مبلغ عام 1999 (11.9 مليار دولار). وباعتبار أن مستوى الواردات قد استقر حول 9 مليار دولار سنوياً فإن ميزان المدفوعات الجاري سجل سنة 2000 فائضاً معتبراً قُدر بـــ:07.57 مليار دولار، وقد سجلت المديونية كذلك تناقصاً من 28.140 مليار دولار سنة 1999 إلى 25.088 مليار دولار سنة 2000.

[1]- بنك الجزائر، **مديا بنك**، "اتصال من محافظ بنك الجزائر عبد الوهاب كرمان إلى المجلس الشعبي الوطني – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، مرجع سابق، ص ص:5-7

إن التحسن الناتج عن الوضع الخارجي، وكذا الصرامة المتبعة في ما يتعلق بتسيير النفقات العمومية؛ قد أدى إلى تحسن وضعية الخزينة العمومية وهذا ابتداءً من السداسي الأول لعام 2000؛ ذلك أن ودائعها لدى بنك الجزائر عرفت زيادة كبيرة في السداسي الأول من سنة 2000 حيث وصلت إلى 206 مليار د.ج في نهاية أكتوبر 2000 مقابل 01.4 مليار د.ج في نهاية ديسمبر 1999.[1]

إن الوضع الايجابي المسجل على المستوى الخارجي في سنة 2000 سيساهم في تدعيم الاستقرار النقدي، ذلك أن تحسن السيولة المصرفية يرتبط ايجابياً ومباشرة بالتحسن في وضعية الخزينة العمومية، وهو ما يُترجم بانخفاض لجوء البنوك لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر (من 310 مليار د.ج في نهاية ديسمبر 1999 إلى 115 مليار د.ج في نهاية أكتوبر 2000)، وقد تزامن ذلك مع انخفاض متوسط تكلفة هذا النوع من إعادة التمويل والذي بلغ 8.66% في نهاية سبتمبر 2000 مقابل 12.43% في نهاية ديسمبر 1999، كما انخفض سعر إعادة الخصم ليصبح ابتداءً من 27 جانفي 2000 عند معدل 7.5% بدل 8.5%. كما سُجل معدل تضخم منخفض.

وبسبب تحسن المالية العامة فقد سجلت القروض الموجهة للخزينة انخفاضاً في حين سجلت القروض الموجهة للاقتصاد ارتفاعاً طفيفاً، وعلى هذا نجد أن الأرصدة بالعملات الصعبة قد شكلت المورد الأساسي للإنشاء النقدي [2] .

يمكن الوقوف على مستوى البطالة الذي يستقر خلال السنوات (1999-2002) عند معدل 28%، وانطلاقاً من التحليل الكينزي الذي يرى أن حل مشكلة البطالة يتطلب زيادة الطلب الكلي الفعال؛ أي تحقيق معدل نمو مرتفع يستطيع مواجهة التزايد السنوي لليد القابلة للتشغيل بما يقارب

---

[1] – في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وُضعت ميزانية الدولة على أساس سعر 19 دولار للبرميل، إلا أن السعر المتوسط كان:28.50 دولار للبرميل، إذ غذت الزيادة في الجباية البترولية الناتجة عن الفارق بين السعر المرجعي والسعر المتوسط المسجل صندوق ضبط الايرادات.

[2] – بنك الجزائر، **مديا بنك**، "اتصال من محافظ بنك الجزائر عبد الوهاب كرمان إلى المجلس الشعبي الوطني – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، مرجع سابق، ص ص: 8-10

4% سنوياً، وعليه فلامتصاص هذا التزايد الملحوظ لليد العاملة وتحقيق خفض جذري لمعدل البطالة وتحسين مستوى معيشة السكان، تحتاج الجزائر إلى نمو سنوي يتراوح بين 6% و7%.[1]

إن نمو الطلب يتوقف بشكلٍ أساسي على تنفيذ سياسات اقتصادية مناسبة وفعالة تحفز الاستثمار وتُوسعه وتُحَسِن الأداء الإنتاجي. فبالرغم من إعادة هيكلة القطاع المنتج، إلا أن تصحيح هذا القطاع المنتج كان أقل سرعة وأقل انتظامية ووضوحاً مما كان مأمولاً؛ فنتج عن ذلك عدم كفاية الإنعاش، وقد يرجع هذا إلى العوامل التالية [2]:

01/ إعادة الهيكلة التي كانت ضرورية نُفذت أحياناً بشكل سيء، كما أن تطهير الشركات في بعض الحالات كان غير كافٍ؛ بمعنى أن القطاع المنتج لم يستفد من أحسن الشروط الاقتصادية والمالية لإعادة انتشاره،

02/ بقي تسيير القطاع العمومي متمركزاً على مستوى الجهاز التنفيذي، بالرغم من وجود القانون المتعلق برؤوس الأموال التجارية،

03/ انعكاس وضعية إطارات القطاع الاقتصادي العمومي على مردودية هذا القطاع.

كما أن توسيع حجم الاستثمارات يعد ضرورياً للوصول إلى نمو اقتصادي دائم وأقوى. إذ الاستثمار يعتمد على الادخار الذي هو في الأغلب غير موجود أو غير كافٍ نظراً لمحدودية الادخار الوطني، إذ الادخار الميزاني نجده منخفضاً حيث سجل معدل 2.1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1998، و 5.5% سنة 1999 و12% سنة 2000. كما يمكن كذلك أن نلاحظ أن الادخار المالي للشركات الخاصة والعائلات المعبأ من البنوك هو بصدد إعادة التكون، إذ الودائع لأجل في البنوك (عدا الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط) نجدها تنتقل من 198 مليار دينار في عام 1995 إلى 466 مليار دينار في 1999، كما أن الودائع تحت الطلب انتقلت من 210 مليار

---

[1] – بنك الجزائر، **مديا بنك**، "اتصال من محافظ بنك الجزائر عبد الوهاب كرمان إلى المجلس الشعبي الوطني – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، مرجع سابق، ص: 10

[2] - بنك الجزائر، **مديا بنك**، نفس المرجع، ص: 11

دينار في 1995 إلى 352 مليار دينار في 1999 وتضاف إلى هذه الأرقام الودائع لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والتي بلغت 338 مليار دينار سنة 1999.[1]

ومع ما تحقق ايجابياً في سنة 2000، يجعل الادخار الميزاني قادراً على القيام بدور أكبر مما كان عليه في السنوات السابقة، إلا أن هذا الدور مقيد بعبء الدين العمومي الداخلي والخارجي[2]، وكذا بضرورة التكفل بحساسية الاقتصاد الجزائري اتجاه تقلبات أسعار البترول.

لقد حقق الاقتصاد الجزائري عودة إلى الاستقرار الماكرو اقتصادي في 2000 بعد الصدمة البترولية (1998-1999)، حيث يظهر ذلك في تطور المجمعات الكلية خلال 2001 والتي من ضمنها:[3]

*إعادة الصحة المالية لميزان المدفوعات، مع انخفاض حجم المديونية إلى مستوى 22.311 مليار دولار، وكذا استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي،

*تدعيم وضعية المالية العامة عن طريق تجميع الادخار المالي من طرف الخزينة، والذي سمح في خلال 2001 من وضع برنامج للإنعاش الاقتصادي متوسط المدى (2001-2004)،

*انعكاس التحسن في وضع الخزينة العمومية على السيولة البنكية في إطار تطهير ذمم البنوك العمومية،

*تحسن شروط التمويل للاقتصاد لا سيما الاستثمار الإنتاجي منه.

---

[1]- بنك الجزائر، مديا بنك، نفس المرجع، ص: 12

[2]- سجل مجموع الدين المتحمل من الخزينة ارتفاعاً كبيراً في 1994-1995 وهذا نتيجة أثر إعادة جدولة الدين الخارجي وقروض دعم ميزان المدفوعات ذات الشروط المُيسرة مقابل تكفل الخزينة بالدين الخارجي المعاد جدولته لتصبح هي المقترضة، وكذا تطهير مَحافظ البنوك، كما قُدر الدين العمومي الداخلي بحوالي 750 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2000 مقابل 452 مليار دينار في نهاية 1994. إذ في نهاية سبتمبر 2000 اتسم الدين العمومي المتعاقد عليه بـــ: - ضخامة الدين اتجاه البنوك (239.7 مليار دينار)، - الأهمية النسبية للدين تجاه الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (117.6 مليار دينار في إطار تطهير ديون غير ناجعة مسجلة على دواوين الترقية والتسيير العقاري).

[3]-Banque d'Algérie, Rapport: juin 2003, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, P : 76

كما عرفت الجزائر من الناحية التشريعية النقدية صدور الأمر رقم 01/01 بتاريخ 27 فبراير 2001 ليعدّل ويتمم القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض. وقد احتوى على مجموعة من التعديلات الجزئية مست السلطة النقدية، وهيئتها الإشرافية التي انقسمت إلى هيئتين مجلس إدارة، ومجلس للنقد والقرض.

إن هذا التحسن المسجل في 2001 نجده يستمر حتى سنة 2002 فميزان المدفوعات يواصل في تحقيق الفائض في العمليات الجارية بمقدار 4.3 مليار دولار، والاحتياطي الرسمي للصرف تراكم بمستوى 23.1 مليار دولار في نهاية 2002 كما بقيت وضعية المالية العامة حسنة خلال 2002، إن هذا الوضع المسجل قد انعكس إيجابا على الوضع النقدي وحالة السيولة المصرفية وكذا صيرورة السياسة النقدية خلال سنة 2002، إذ نسجل:

*ارتفاع الموجودات الأجنبية الصافية بقي مستمراً خلال سنة 2002 لكن بمستوى أقل، ذلك أن قيمة هذه الموجودات في نهاية سنة 2002 بلغت 1755.7 مليار د.ج مقابل 1310.7 مليار د.ج في نهاية سنة2001 بعد نقلة نوعية من مبلغ 169.9مليار د.ج في نهاية سنة 1999 إلى 775.9 مليار د.ج في نهاية سنة 2000.

*في سنة 2002 أصبحت الموجودات الأجنبية تمثل نسبة معتبرة من مكونات الكتلة النقدية بحيث تجاوزت قيمتها مجموع الكتلة النقدية بمفهوم M1 وهذه تعد ظاهرة اقتصادية تُميز تطور الوضع النقدي بالجزائر.

وبالنسبة للقروض الداخلية (قروض للاقتصاد، وقروض للدولة) كمقابل للكتلة النقدية سجل ارتفاعاً بـــ 12% في 2002 وهو معدل مستقر مقارنة بـــ2001 و2000، والشيء الآخر الذي يمكن ملاحظته هو تزايد القروض المقدمة للاقتصاد مقارنة بمعدل تزايد القروض المقدمة للدولة، ففي سنة 2002 بلغت القروض المقدمة للاقتصاد مستوى 1266.8 مليار د.ج في ظل تحسن الموارد؛ إذ نسبة قروض للاقتصاد للناتج الداخلي الخام بلغت 28.4% في تلك السنة مقابل

25.5% في سنة2001، وهذا من شأنه أن يدعم القطاع الاقتصادي الذي يسعى لتحقيق أعلى معدل نمو.

كما سجلت الكتلة النقدية بمفهوم M2 سنة 2002 نمواً بمعدل 17.3% مقابل 22.3% سنة 2001 بحيث سجل السداسي الثاني من سنة 2002 معدل نمو منخفض في الكتلة النقدية، إذ بلغ 4.6%، وهذا يعد تحسناً للوضع النقدي.

كما يمكن الوقوف على آجال القروض المقدمة من طرف الجهاز المصرفي بالجزائر، إذ نلاحظ ضعفاً بيناً للقروض الطويلة الأجل الموجهة لتمويل الاقتصاد، وهذا ما يمكن أن يعيد للسوق النقدية المهمة الموكولة إليه، وهو ما يظهر بالجدول أدناه:

الجدول رقم (20): توزيع قروض للاقتصاد حسب الآجال (1999-2002) الوحدة:%

	1999	2000	2001	2002
الأجل القصير	48.0	47.0	47.6	49.6
الأجل المتوسط	49.1	49.6	49.1	47.6
الأجل الطويل	02.9	03.4	03.3	02.8

المصدر: بنك الجزائر

كما شهدت سنة 2003 حدثاً في الجانب التشريعي للسلطة النقدية، وقد تمثل ذلك في تعديل القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض بالأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، وقد جاء في 143 مادة.[1] إذ أن أهم ما يمكن الوقوف عليه في هذا القانون هو انخفاض معدل استقلالية السلطة النقدية.

بعد إحداث التعديل في قانون النقد والقرض 90/ 10 سنة 2003 والذي أنشأ في ظروف خاصة كانت تتميز بها البلاد، (هي ظروف المرحلة الانتقالية من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد الضوابط).

[1]- Banque d'Algerie, Ordonnance n° 03-11 du 26 août 2003 relative à la monnaie et au crédit, OP.CIT.

دعت التغيرات والأحداث إلى ضرورة التعديل خاصة مع مشاكل البنوك الخاصة التي ظهرت في هذه المرحلة بالذات منها أزمة إفلاس البنوك الخاصة والمشاكل التي انجرت عنها.

تواصل السلطة النقدية الوطنية (مجلس النقد والقرض) في تطوير قدراتها في ترقب وتقييم السياسات النقدية المقررة على مستواه.

وتستجيب كل من أهداف نسبة توسيع الكتلة النقدية (27%) وأهداف نسبة نمو القروض في الاقتصاد (15,3%) في بداية سنة 2008 للاهتمام بالتحكم بنمو هذه المجاميع النقدية في ميدان الاقتصاد.

حيث تمكنت هذه السلطة من تبني رؤية استقبالية فيما يخص السياسة النقدية لسنة 2008،[1] أمام سياق نقدي جديد يميزه توسيع كبير للكتلة النقدية والخطر الكبير نسبيا لعودة الضغوط الناتجة من التضخم.

كان بإمكان التزايد القوي لعوامل التغير النقدي (الممتلكات الخارجية الصافية وودائع الخزينة) في الاقتصاد خلال سنة 2008 أن يؤثر بشكل كبير على نمو الكتلة النقدية وعلى العناصر التي تؤثر على الدائرة النقدية (الأسعار، المداخيل، نسبة الفوائد، الأدوات النقدية،...).

كذلك، كانت تقدر زيادة مستوى الممتلكات الخارجية بـــ 38,18% في نهاية 2008، منتقلة من 7415,5 مليار دينار سنة 2007 إلى 10246,8 مليار دينار سنة 2008.

مع أن نمو الكتلة النقدية يظل مرتفعا فقد تم التحكم فيه سنة 2008 (16,04% فقط من الزيادة مقابل 24,17% سنة 2007 و18,6% سنة 2006)، وتيرة نزولية تقارب تلك السابقة خلال فترة 2001-2004 وهذا بالرغم من التوسع القوي لمجموع الممتلكات الخارجية خلال سنة 2008.

ولقد تمكن تنفيذ برنامج الاستثمار في جزئه الخاص بالعملة الصعبة من التخفيف من الوتيرة المتزايدة للتوسع النقدي لسنة 2008، علما أن ترقب نمو الكتلة النقدية كان أعلى بشكل واضح من تلك التي أنجزت في الواقع.

[1] - الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة ، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008، ديسمبر 2009.

أما التطور الأقل اعتبارا في ودائع البنوك تحت الطلب ولأجل محدد لسنة 2008- خارج ودائع ما قبل الاستيراد – (14,3% من الزيادة مقابل 27,1% سنة 2007) فهو يفسر جزئيا النمو الضعيف للكتلة النقدية. ومن حيث التدفقات، فقد جمعت الإيداعات المصرفية 615,6 مليار دينار بالنسبة لسنة 2008 مقابل 921,07 مليار دينار سنة 2007.

كدليل على الاستقرار النقدي، تظل نسبة تداول الأوراق النقدية/ الكتلة النقدية M2 بالنسبة لنهاية سنة 2008 (22,14%) كبيرة غير أنها في تزايد طفيف مقارنة بسنة 2007 (21,43%).

إن هذه النسبة في استقرار منذ 2005 (22,6%) بمستوى متوسط سنوي يقدر بحوالي 22%. استقرار نسبة الإيداعات تحت الطلب/ الكتلة النقدية M2 عند 49,24% تضاف إلى انخفاض طفيف لنسبة الإيداعات لأجل محدد/ الكتلة النقدية M2 (28,6% مقابل 29,4% سنة 2007) ما يشكل علامات إيجابية فيما يخص نمو الكتلة النقدية M2 سنة 2008.

إن الفائض الهيكلي في السيولة الذي كان يعتبر منذ سنوات كمحصلة منطقية لتحسن وضعية النفط وكنتيجة أيضا لسياسة تنمية اقتصادية واجتماعية قوية قد أصبح الهدف المفضل لدى السياسة النقدية.

تظل سيولة النظام المصرفي جد كبيرة سنة 2008 (+ 42,2%) غير أنها في تباطأ خلال السداسي الثاني. ويميز الفائض في سيولة المصارف نمو النظام المصرفي منذ تحسن وضعية النفط (2001-2002) كما أن مستوى هذه السيولة في تزايد (2845,9 مليار دينار في نهاية 2008 مقابل 2001,2 مليار دينار سنة 2007) ما يعكس الطابع الهيكلي لفائض السيولة على مستوى السوق النقدي.

لأجل هذا يليق أن نشير إلى التحسن القوي في التمويل المصرفي للاقتصاد لصالح نمو أفضل للطلب الداخلي خلال هذه سنة 2008 الذي ساهم من جهة أخرى في نمو أقوى للناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات خلال كل هذه السنوات الأخيرة.

يبدو أن هذا الاحتمال واضحا من خلال تحسين مستوى القروض في الاقتصاد خلال سنة 2008 حيث ارتفع المبلغ فيه إلى حوالي 2708,9 مليار دينار في نهاية سنة 2008 مقابل 2298,6 مليار دينار سنة 2007 ما يعادل زيادة قدرها 17,84% (مقابل 15,22% سنة 2007).

شكل رقم 04 :توزيع القروض حسب القطاعات (2000-2008)

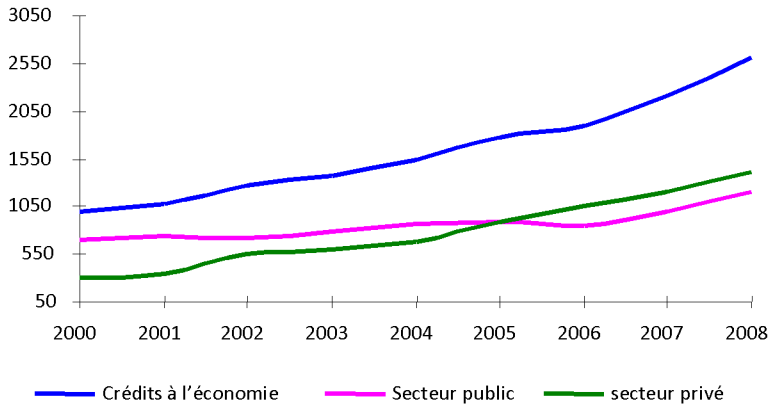

المصدر: مرجع سابق، الوضع الاقتصادي للأمة تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

تمثل القروض المتوسطة وطويلة الأجل 54,5% من قيمة القروض في نهاية 2008 مقابل 53,43 سنة 2007. يبدو أن هذا الميل الجديد المسجل منذ سنة 2006 مؤكدا بالنسبة لسنة 2008 والذي يعكس تحسنا في تمويل الاستثمارات العمومية وزيادة في القروض الرهينة وأيضا في القروض الاستهلاكية للأسر (تمويل السلع الدائمة).

لقد سجلت حصة القروض في القطاع الخاص في القيمة الإجمالية للقروض الموزعة من طرف البنوك انخفاضا طفيفا منتقلة من 55,1% سنة 2007 إلى 54% سنة 2008. هذا يعني أيضا أن القطاع العام لا يزال يستفيد من حصة كبيرة نسبيا من مجموع القروض المستحقة الموزعة من طرف البنوك إلى الاقتصاد (46% نهاية 2008 مقابل 44,9% سنة 2007).

لا تزال نوعية وتعزيز الوساطة المصرفية تشكل مصدر قلق رئيسي للمؤسسات. لقد قدرت المصادر المصرفية المجمعة بـــ 5161,8 مليار دينار في نهاية 2008 مقابل 4517,3 مليار دينار سنة 2007 أي ما يعادل نسبة نمو تقدر بـــ 14,3% (أقل اعتبارا من تلك المسجلة سنة 2007 و2006 التي كان قدرها على التوالي 28,5% و18,8%).

كما تظل حصة الإيداعات لأجل محدد في قيمة إيداعات القطاع الخاص و الأسر هامة سنة 2008 بالرغم من الاتجاه نحو الانخفاض منذ 2005 (68,6% مقابل 71,2% سنة 2007، و74,2% سنة 2006 و79,3% سنة 2005).

إن تأثير ودائع شركات المحروقات يبدو أنه ناتج عن غلبة الودائع تحت الطلب في قيمة ودائع القطاع العام سنة 2008 (83,9% ما يعادل نفس النسبة المسجلة سنة 2007).

شكل رقم 05: تطور الودائع تحت الطلب ولأجل محدد(2001-2008)

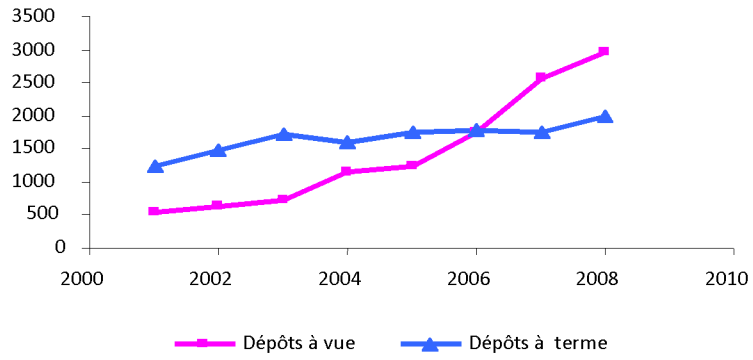

المصدر: مرجع سابق الذكر، الوضع الاقتصادي للأمة تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

لا يزال الشك المتعلق بالقروض غير الناجعة (دين مشكوك فيها) قوي غير أنه في تطور يتجه نحو التلاشي منذ 2007 وفي الوقت نفسه مع تضاعف قواعد المراقبة الداخلية في المصارف ومراقبة المصرف الجزائري.

هذا الانشغال هو بالأحرى مشروع موازاة مع الجهد الذي تبذله المصارف الخاصة التي تبدو أنها تزيد من حصتها من الودائع في سوق الودائع التي انتقلت من 6,9% سنة 2007 إلى 7,8% سنة 2008.

غير أن الحساب الختامي للبنوك العمومية كان قد احتفظ به وهو في مأمن من الديون الضارة هذا بفضل ضيق المساحة التي تعرض فيها هذه الأخيرة في السوق المالية الخارجية، حيث اعتمد مصرف الجزائر منطقا معاصرا فيما يخص تسيير الخطر المصرفي مقررا تبني نظام التقييم وجهاز " اختبار الجهد" الموجهان لقياس ومتابعة قدرة النظام المصرفي على تسديد الديون.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مستوى الوساطة المصرفية ستكسب أكثر من خلال تحسين نسبة التحويل المصرفي الذي يظل أقل من المستوى المطلوب. هناك عدة عوامل وراء هذا الأداء السلبي والتي هي على الأساس : ضعف الإدارة في مجال تقييم الأخطار والصعوبات في تحصيل الديون غير المسددة.

قلة المشاريع الاقتصادية قابلة للتمويل بالرغم من وضع أجهزة موجهة لتحسين العلاقات بين المصارف والمؤسسات سنة 2008.

يبدو أن الوضع الناجع لأدوات السياسة المالية (صندوق تنظيم الإيرادات وبرامج الاستثمارات) يحفز مضاعفة الجهد في تسيير السياسة النقدية التي تسعى بنشاط إلى الحد من الآثار المترتبة عن التوسع النقدي خلال هذه الفترة.

وللتحكم في التوسع القوي في النقد وآثاره على التضخم، واصل مصرف الجزائر في وضع حيز التنفيذ أدوات نقدية تقليدية (نسبة الاحتياطات المطلوبة، تسهيلات في الإيداع واسترجاع السيولة في تمام 7 أيام و3 أشهر) خلال سنة 2008 بنفس الصرامة ونفس الفعالية المبذولة خلال السنوات السابقة.

في الواقع لا تزال عوامل تفاقم الضغوط المتسببة في التضخم حاضرة بقوة في الاقتصاد والتي هي ناجمة إلى حد كبير عن زيادة النفقات المتعلقة بالميزانية التي تواجه نموا أقل في عرض السلع والخدمات.

كثيرة هي التدابير التي تهدف إلى تطوير العرض الاقتصادي لاسيما من خلال سوق القروض الذي يسجل تحسنا في الأدوات المالية خلال هذه السنة 2008 مع إدخال وتطوير أدوات جديدة في تعبئة الموارد المالية (التأجير، القروض السندية، صندوق الاستثمار)، لكن يواصل المنطق النقدي في كونه الخيار المفضل في علاج السيولة الفائضة للنظام المصرفي الوطني وبالتالي التضخم.

خلاصة:

ما يمكن أن نقف عليه هو أن الوضع النقدي في الجزائر بقي لفترة لابأس بها رهين تغيرات سوق المحروقات وكذا التغيرات التي تحدث على مستوى عملة تقييمها. الشيء الذي أوقعها في إختلالات نقدية ومالية عويصة؛ لتعيد النظر في منظومتها الاقتصادية كلها. وعليه قامت الجزائر بتعزيز جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي، إذ تم ذلك بشكل ذاتي وجلي سنة 1988 ليتعزز أكثر مع 1989 على إثر تعاقد الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

إن صدور القانون 10/90 يعد حدثاً بارزاً في تاريخ السياسة النقدية بالجزائر، إذ أصبح اعتماد تنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب وإجراء خفض في قيمة سعر الصرف، وكذا تطبيق الحكومة لسياسة ميزانية متشددة أمراً مستهدفاً. ولقد نتج عن تطبيق السياسات المذكورة آنفاً هبوط ملحوظ في نمو السيولة النقدية، كما تم استيعاب السيولة الفائضة بشكلٍ تدريجي ليعاد للسياسة النقدية مكانتها كأداة لإدارة الطلب لا سيما خلال فترات التعاقد مع الصندوق.

إن فعالية السياسة النقدية وأداءها يرتبط طردياً بضبط أوضاع المالية العامة, وبالتالي فعلى الحكومة أن تعمل على إعادة توجيه الإنفاق العام ليصبح القطاع الخاص قائداً وقادراً على توفير فرص العمل ليتحقق بذلك النمو. كما أنه على الرغم من تكلفة إعطاء الاستقلالية للبنوك وتحميلها

المسؤولية في تسيير شؤونها النقدية والمالية؛ إلا أنه يعد أمراً مهماً لأجل تحقيق اقتصاد حقيقي ذا مصداقية. إلا أن ما يمكن الوقوف عليه هو تراجع الجزائر نوعاً ما عن مكتسبات استقلالية السلطة النقدية التي أقرها القانون 10/90 وهذا على إثر صدور الأمر رقم 11/03 بتاريخ 26 أوت 2003، إذ قد أحدث تعديلات بارزة على قانون النقد والقرض.

أما استمرار سيطرة قطاع المحروقات على مصفوفة الإنتاج الجزائري القادرة على تحصيل العملات الصعبة؛ يتطلب من صانعي السياسات الاقتصادية الجزائرية ومقرريها مراعاة قوة تقلبات أسعار الطاقة على تلك السياسات. بمعنى تصبح النماذج والسياسات الاقتصادية الكلية في تبعية دالية لسوق المحروقات (سوق مشترين). وعليه فللتخفيف من تأثير هذا المتغير على تسطير سياسات الطلب وأداتها النقدية بوجه خاص؛ يُرفع أمام الاقتصاد الجزائري تحدي تنويع المنتجات التنافسية.

3- طبيعة السياسة التجارية المطبقة:

بغض النظر عن السياسة التجارية الدولية المتبعة، يمكن تعريفها في أي دولة على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.

وتنطوي السياسة التجارية على مجموعة من الأدوات تختلف من دولة إلى أخرى، ومن فترة لأخرى داخل الدولة نفسها. ولعل من الضروري الإشارة إلى أن النموذج الواقعي للسياسة التجارية الدولية التي تطبق في أي دولة في عالم اليوم، هي عملية مزج بين النوعين الرئيسيين من سياسات التجارة الدولية السياسة الحمائية وسياسة الحرية التجارية. فلا تكاد توجد صورة مطلقة لسياسة حرية التجارة الدولية يمتنع فيها التدخل الحكومي بشكل أو بآخر في مجال التجارة الدولية، كما لا توجد صورة مطلقة لسياسة حماية التجارة الدولية أو السياسة الحمائية التجارية، تصل إلى حد العزلة الاقتصادية عن دول العالم.

وتسعى السياسة التجارية مهما كان نوعها إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات كذلك حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية، حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق*، تشجيع الاستثمار من أجل التصدير، زيادة العمالة وحماية الصناعات الناشئة.

وسوف نحاول في هذا الجزء التطرق إلى السياسة التجارية الدولية التي أعتمدها الحكومة الجزائرية من سنة 1999 حتى سنة 2009، عن طريق تحليل تطور الميزان التجاري بتناول الواردات و الصادرات لهذه الفترة.

---

*- تتي سياسة الإغراق تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية، أي بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض بالبيع بسعر مرتفع في للسوق المحلية، وهي وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين. لذلك فإن جولة أورغواي والجات 1994 وOMC كفلت تطبيق إجراءات معينة لمحاربة سياسة الإغراق وأعطت الدول حق الحماية ضد الدولة التي تمارس سياسة الإغراق.

طبيعة الميزان التجاري لجزائر 1999 حتى 2009:

يمكن تحليل السياسة التجارية المتبعة في فترة الدراسة من خلال التطرق إلى الميزان التجاري الجزائري الذي عرف تطورا كبيرا والذي يعكس السياسات التي اتبعت والأهداف التي سطرت. وهذا بتناول جانب الواردات والصادرات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 21 : تطور الواردات والصادرات (الميزان التجاري بين 1999 و2009)

الوحدة مليون دولار أمريكي

	الواردات	الصادرات	رصيد الميزان التجاري
1999	8960	12325	3365
2000	9173	22031	12858
2001	9940	19132	9192
2002	12009	18825	6816
2003	13534	24612	11078
2004	18308	32083	13775
2005	20044	44395	24351
2006	21456	54613	33157
2007	27631	60163	32532
2008	39156	78233	39077
2009	37730	45030	7300

المصدر: ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، مرجع سبق ذكره.

شكل رقم 06: تطور الواردات والصادرات (الميزان التجاري بين 1999 و2009)

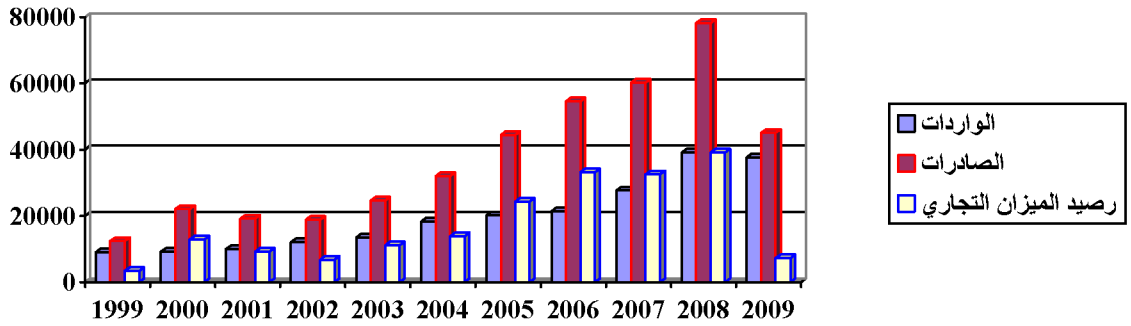

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول السابق

يعكس تطور الميزان التجاري الملحوظ المسجل ابتداء من سنة 1999 السياسات التي اتبعت وكذا المتغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، فمنذ اعتماد تعديل قانون التجارة الخارجية بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1990 والسماح للخواص بالدخول في مجال التجارة الخارجية ومنع استحواذ الدولة لها، شهدت السنوات التي بعدها تزايدا مستمرا في حجم المبادلات التجارية مع العالم الخارجي وتدعم ذلك مع تحسن أسعار البترول في السنوات الأخيرة وكذا الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام إلى السوق العربية المشتركة، هذه الأسباب جعلت حجم الصادرات والواردات ترتفع مقارنة مع السنوات التي قبلها.

فنلاحظ من خلال الجدول السابق أنه في سنة 1999 وكذا سنة 2000 السنتين اللتان شهدا ارتفاع في سعر البترول بمتوسط 18 و28 دولار للبرميل على التوالي سجل خلالها ارتفاع محسوس في حجم الصادرات المبني أساسا على صادرات المحروقات بنسبة تفوق 97% الشيء الذي جعل الميزان التجاري يسجل فائضا معتبرا قدره 12858 سنة 2000 هذا ما يفسر بتبعيته للمحروقات وأسعارها في السوق العالمية، في سنة 2001 شهدت أسعار البترول تذبذبا حيث انخفضت إلى متوسط 24 دولار للبرميل ما أنعكس على انخفاض في الصادرات وبالتالي في رصيد الميزان التجاري بنسبة 28.5%، لتعاود الصادرات الارتفاع بداية من سنة 2003 موازاتا مع ارتفاع الواردات لكن بمنحى أقل، ومع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي الذي بدأ من سنة 2005 مع بعض السلع التي شهدت تخلصها من التعريفة الجمركية وإعفاءها منها، شهد حجم الواردات نموا معتبرا 20044 مليون دور أمريكي أي بنسبة زيادة تقدر بـــ 55 % مقارنة بسنة 1999 وهذا راجع إلى ارتفاع ميزانية التجهيز لهذه السنوات. كما شهدت أسعار البترول أرقام قياسية في هاته الفترة ما جعل رصيد الميزان التجاري يسجل فوائض معتبرة، حيث بلغ الفائض التجاري حوالي 40 مليار دولار في نهاية سنة 2008، ما يعادل ارتفاعا يقارب 18,5% مقارنة بسنة 2007، وذلك بفضل ارتفاع مستوى الصادرات من المحروقات التي بلغت قيمتها 78 مليار دولار في نهاية 2008.

تطورت الواردات بشكل كبير خلال سنة 2008. حيث استمر الاتجاه نحو الارتفاع مما يؤكد التبعية الكبيرة للاقتصاد الوطني للخارج. يفوق مبلغ الواردات من السلع والخدمات فائض الميزان التجاري المحقق خلال هذه الفترة، حيث بلغ 39,07 مليار دولار في المجموع، مقابل 32,53 مليار دولار سنة 2007، الأمر الذي قد يؤثر أكثر على التوازنات الخارجية.

يعد النمو المسجل خلال سنة 2008 معتبرا نسبيا على الرغم من التأثر بانعكاسات الأزمة المالية التي كانت وراء إضعافه، وفي سياق التوسع الكبير للواردات من مواد التجهيز (زيادة قدرها 52% مقارنة بسنة 2007) والمواد المخصصة لجهاز الإنتاج (أزيد من 35% مقارنة بسنة 2007). ويتعين إنهاء برامج الاستثمار العمومي خلال هذه المرحلة.

شكل رقم 07 : بنية الواردات حسب المواد (2007-2008)

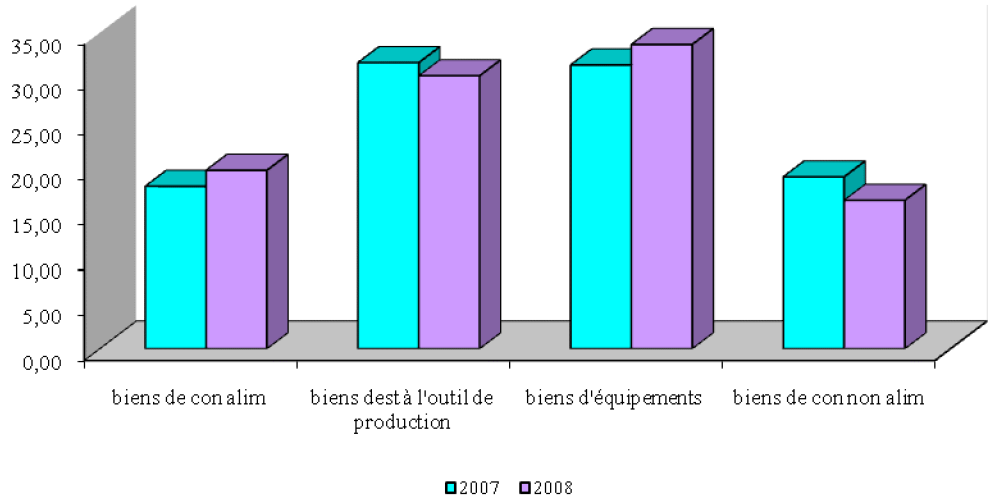

المصدر: مرجع سابق الذكر، الوضع الاقتصادي للأمة تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر

أخر ما عرفته السياسة التجارية في الجزائر هو الانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر والتي ستسمح لها بإدماج السوق العربية والتعريف بالناتج في المنطقة الجزائرية. هذا الانضمام سوف يعزز التبادل التجاري ما بين العرب ويسمح بتنمية النشاط الاقتصادي للشركات الجزائرية. جميع

الدول العربية الأعضاء في المنطقة تولي اهتماما خاصا لهذه السوق الحر من حيث الفوائد المقدمة فيما يخص الإعفاء الضريبي لتسهيل تبادل المنتجات المحلية.

دخلت هذه المنطقة العربية للتبادل الحر حيز التنفيذ في جانفي 2007، بمشاركة 17 عضوا من أعضاء جامعة الدول العربية من بين 22 عضو، علما أنه بلغت نسبة التبادلات 94% من إجمالي حجم التجارة العربية.

بالإضافة إلى الانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر، فإنه قد بدأت الجزائر في عام 2009، مفاوضات للانضمام إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) و السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (ميركوسور). هذا ما قذ يحفز تبادلت الجزائر مع العالم الخارجي ويجنب من التبعية الدائمة إلى السوق الأوربية التي ما باتت تتخبط في أزمات ومشاكل لها تأثيرها الكبير على السوق الجزائرية.

4- السياسة الاجتماعية وتحويلات الدولة:

سجلت النفقات الاجتماعية للدولة معدل نمو سنوي قدره 18% خلال الفترة 1999-2008[1]، وذلك بعدما تضاعفت بأكثر من 04 مرات مقارنة لعام 1999، ويعود هذا الارتفاع إلى تكفل ميزانية الدولة بفئات السكان المحرومة، وذلك، من خلال أجهزة الحماية الاجتماعية (الشبكة الاجتماعية، ترقية مناصب شغل الشباب،...) وكذا بتطبيق إصلاحات فيما يخص الأسعار. وقد سجل ارتفاع معتبر في الإعانات الموجهة للأسعار إبتداءا من عام 2007، قدر بأكثر من 491% في عام 2008.

[1]- مرجع سابق الذكر، الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة،

شكل رقم 08: تطور التحويلات الاجتماعية الآتية من ميزانية الدولة (1999-2009)

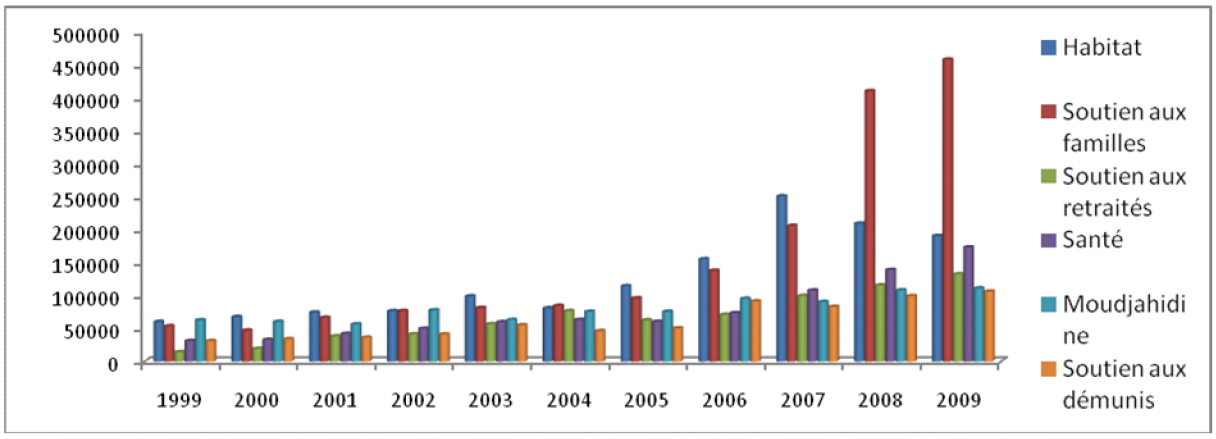

المصدر: CNES 2009.

شكل رقم 09 : تطور الدعم الموجه للعائلات (1999-2009)

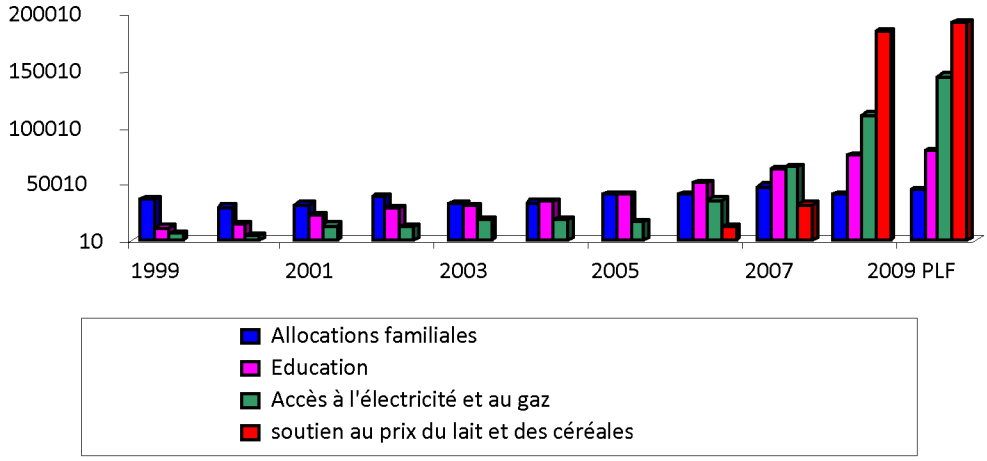

المصدر: CNES 2009.

تقدر ميزانية الدولة بحوالي 13% من الناتج الداخلي الإجمالي بينما كانت تقدر بحوالي 7% من الناتج الداخلي الإجمالي بين عامي 1999 و2006.

ويمكن تصنف التحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة وفقا لوظيفتها في الفروع التالية:

الدعم الموجه للسكن، والذي يهدف أساسا إلى تسهيل استفادة الأسر من السكن الاجتماعي أو ما يماثلها (المساعدة المقدمة للبناء، السكن التساهمي، البيع بالإيجار).

وتضاعفت المساعدات المالية بالنسبة لهذا الفرع بـــ (03) بين عامي 2000 و2008 منتقلة من 68 مليار دج إلى 209,6 مليار دج خلال هذه الفترة.

الدعم الموجه للعائلات، بحيث انتقل من 47 مليار دج في عام 2000 إلى 206 مليار دج في عام 2007 و410 مليار دج في عام 2008. وقد تضاعف هذا الدعم بين عامي 2007 و2008، مما يرجع إلى الدعم الموجه للأسعار الذي انتقل من 31 مليار دج في عام 2007 إلى 184 مليار دج في عام 2008، أي تضاعف بـــ (06) مرات.

الدعم الموجه للمتقاعدين: بلغت المبالغ المخصصة لهذا الفرع 115 مليار دج في عام 2008 مقابل 100 مليار دج في عام 2007 و71 مليار دج في عام 2006.

الدعم الموجه للصحة والذي ارتفع بـــ 140 مليار دج في عام 2008 مقابل 108 مليار دج في عام 2007 و71 مليار دج في عام 2006.

الدعم الموجه للمجاهدين، والذي انتقل من 90 مليار دج في عام 2007 إلى 110 ملايير دج في عام 2008.

الدعم الموجه للمحرومين، المعوقين وذوي المداخيل الضعيفة والذي يجاور 100 مليار دج.

وفي المجموع، تقدر بـــ 1083,273 مليار دج التحويلات الاجتماعية التي تخصصها الدولة في عام 2008.

وبرزت من جديد مسألة تدخل الدولة خلال عام 2007، أمام الضغوط المفروضة على المواد الأساسية وخاصة منها الحليب والدقيق والبطاطا.

كيف يمكن تحديد وتوجيه تدخل الدولة، وحسب أية كيفية ؟

كيف يمكن إدخال معيار الأداء في كيفية تسيير النفقات العمومية بصفة عامة، وضمان نجاعة وفعالية أكبر لها لدى مختلف الفاعلين ؟

سيطرح العديد من الأسئلة للنقاش مما يحدد إشكالية التحكم في تسيير الأموال العمومية، ونظام الإعلام، والمفاهيم والمعايير المتصلة بذلك.

III- مدى تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور:

تتمثل أهداف المربع السحري والتي سبق الإشارة إليها في الفصل الثاني من البحث في الأهداف التي يرجى تحقيقها عند تطبيق أي سياسة اقتصادية، وكحوصلة عن كل ما سبق ذكره سوف نحول الربط بين السياسات التي أتبعت في الفترة ما بين 1999 و 2009 والنتائج المحققة المتمثلة في مدى تحقيق أهداف استقرار الأسعار والتحكم في التضخم، الاستقرار الخارجي المتمثل في استقرار وتوازن ميزان المدفوعات، كذا التقليل من نسبة البطالة، وأخيرا الرفع من معدلات النمو الاقتصادي. وذلك بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر و المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، بالإضافة إلى الديوان الوطني للإحصاء.

1- استقرار الأسعار والحد من التضخم:

إن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها التضخم هي ظواهر مستقلة وهذه الظواهر هي:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار و هو التضخم بالأسعار.
- الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية وهو التضخم النقدي.
- ارتفاع المداخل النقدية وهو التضخم بالمداخيل.
- ارتفاع نفقات التكاليف وهو التضخم بالتكاليف.

مما يثير الارتباك بشأن تحديد مفهوم التضخم، وعليه فإنه لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقى قبولا عاما في الفقه الاقتصادي. ولقد بنيت معظم تعاريف التضخم على أساس النظرية الكمية للنقود التي اعتمدها الاقتصاديون الكلاسيك في المجال النقدي، الذين يعتبرون أن الارتفاع المستمر للأسعار هو نتيجة للزيادة في كمية النقود وزيادة الائتمان المصرفي، وقد زاد هذا التعريف مع ظهور الأفكار الكينزية حيث أن النظرية الكمية للنقود لم تكن كافية لوصف ظاهرة التضخم.

وهناك من يرى أن التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار، الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخيل المتاحة للإنفاق.

ويوجد تيار يعرف التضخم على انه الزيادة في الطلب النقدي على السلع بالنسبة للمعروض منها مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشرط أن يكون هذا الارتفاع غير متوقع، وقد ركز هذا التيار تحليله على أساس العلاقة بين الدائن والمدين فنجد الاقتصاديين اختلفوا في تعريفهم لظاهرة التضخم فمثلا نجد* كارد نير اكلي* عرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر المحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار.

وقد واجه الاقتصاد الجزائري خلال سنوات كثيرة من الفترة محل الدراسة ضغوط تضخمية شديدة[1] كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول 22 تطور معدل التضخم خلال الفترة 1999-2009

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم %	2,6	0,34	2,2	1,42	2,6	4,7	1,5	2,5	3,2	4,4	5.75

- المصدر: O.N.S rétrospective statistique 1970.1996 édition
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنوات 2000،2002،2004 كذا تقرير ديسمبر 2009 حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- سبتمبر 2000.

[1] CNES et ONS et Banque d'Algérie

إن تذبب معادلات التضخم طيلة الفترة محل الدراسات دليل عن تفاوت الإجراءات و السياسات المتبعة و المحاولات الرامية للحد من الضغوط التضخمية و التي نجحت في بعض السنوات و فشلت في سنوات أخرى.

من الجدول السابق يتضح أن التضخم عرف عدة مراحل يمكن تمثيلها كما يلي:

شكل رقم 10 تطور معدلات التضخم في الفترة 1999 حتى 2009

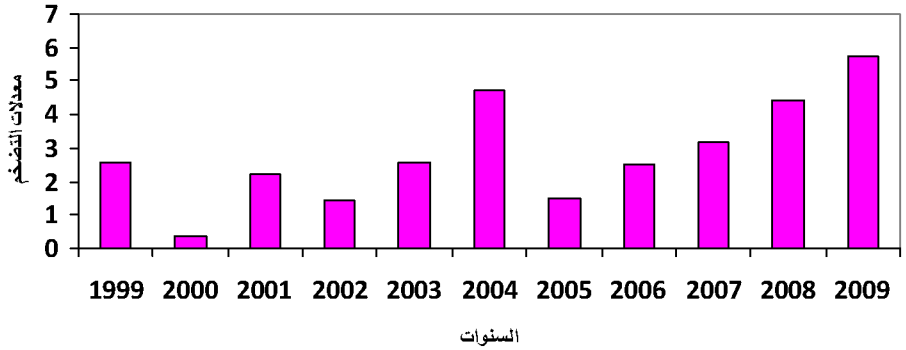

المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

البداية من 1999، حيث كان معدل التضخم لا يزال يسجل الانخفاض بصورة متواصلة مقارنة بالسنوات السابقة لعام ،1999 ليقتصر على معدل 2,6 %، و تعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود نذكر منها :

- التحكم في السيولة الاقتصادية، و اعتدال وتيرة التوسع النقدي.
- تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة.
- تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت خلال السنة أكبر معدل لها (32%).

وفي الفترة 2000 – 2004 : استمر التضخم في الانخفاض إذ قدرت نسبته سنة 2000 بـــ0,34 مقابل 2,6 سنة 1999 و بهذه النسبة للتضخم أصبحت الجزائر من الدول الشريكة الأكثر أهمية و حتى و أن كان يجب بذل المزيد من المجهودات حتى تصبح الجزائر من الدول ذات التضخم المنعدم.

لكن هذه النسبة للتضخم لم تستمر سرعان ما عاد التضخم حيث ارتفع إلى معدل 2.2% سنة 2001، ثم تراجع من جديد ليقتصر 1.42% سنة 2002 ثم اخذ معدلات متزايدة من 2.6% سنة 2003 ثم 4.7 % سنة 2004.

ليأخذ منعرج الانخفاض سنة 2005 إذ بلغ معدل التضخم 1.5%، ويعاود بعدها الارتفاع بصورة مستمرة، 2.5% سنة 2006 بعدها سنة 2007 بلغ معدل التضخم 3.2%، سنة 2008 بلغ معدله 4.4% ليبلغ أكبر مستوى له خلال فترة الدراسة سنة 2009 بمعدل 5.75%

تعود هده النتائج إلى استمرار السيولة المفرطة في السوق النقدية بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية مثل العملة الائتمانية و الودائع عند الطلب مع ميل أكثر أهمية نحو الودائع عند الطلب. أما عن المعدل المرتفع المسجل سنة 2009 فيعود إلى مخلفات الأزمة الاقتصادية العالمية بحيث يعتبر تضخما مستوردا نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة الواسعة الاستهلاك في السوق العالمية، كذلك هو ناتج أيضا، عن ارتفاع معدل صرف الأورو مقابل الدولار مع تدني أسعار البترول والتي تقيم بالدولار عكس معظم واردات الميزان التجاري الجزائري التي تقيم بالأورو، مما يسب فجوة تكون نتيجتها ارتفاع فاتورة الاستيراد و ضعف قيمة الصادرات.

2-البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر بين 1999 و 2009:

1- مفهوم البطالة: تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل. لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال، المرضى كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد. بالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن اعتباره بطالا مثل:

الطلبة في الطورين الثانوي والجامعي، ونستبعد من هو قادر على العمل ولا يبحث عنه نظرا لغناه المادي وكذلك الذين لديهم منصب شغل و يبحثون عن أخر بأجر مرتفع ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين. بشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطان:

- القدرة على العمل.
- البحث على العمل.

و تعرف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء كما يلي: يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين (15 سنة و 64 سنة) .
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

أما عن سياسة التشغيل و معدلات البطالة في الجزائر[1] في الفترة من 1999 حتى 2009، فيمكن تحليلها من الجدول التالي المبين لتطور معدلات البطالة.

جدول رقم 23 تطور معدل البطالة في الفترة بين 1999 و 2009. **الوحدة %**

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	29.2	29.5	28.4	26	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والديوان الوطني للإحصائيات.المصدر

[1]- CNES et ONS et Banque d'Algérie.

شكل رقم 11 : تطور معدل البطالة في الفترة ما بين 1999 و 2009

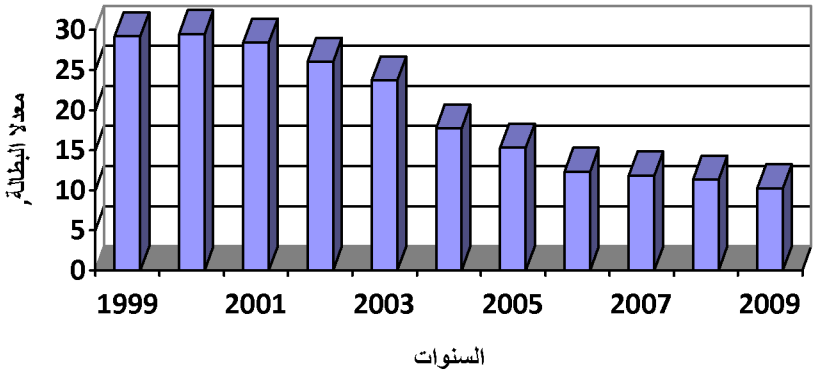

المصدر : بناءا على معطيات الجدول السابق

– سياسة التشغيل

منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في عقد الثمانينات تغيرت زاوية النظر لموضوع البطالة والتشغيل، فإستراتيجية التشغيل في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق تبني على أرباح إنتاجية العمل المحققة و المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية، عكس ما كان عليه الحال في ظل التسيير الإداري للاقتصاد وحق المواطن في الشغل كهدف اجتماعي تضمنه الدولة وما تولد عن ذلك من بطالة مقنعة لا تضيف شيئا للإنتاج.

كما أنه ليس بالضرورة أن يرتبط التشغيل بالاستثمارات الإنتاجية الصناعية على الخصوص، بل يمكن تنمية قطاعات أخرى، تكون مولدة الشغل كالحرف، التجارة، السياحة و الإدارة والزراعة، حيث يلاحظ أن هذه القطاعات مجتمعة أصبحت توظف أكثر من القطاع الصناعي، كما يمكن الاعتماد على الصناعات المحلية، الصغيرة والمتوسطة ودور القطاع الخاص، وإحلال ذلك محل القطاع العام الصناعي لخلق مناصب شغل، وهي السياسة المتبعة منذ أزمة 1986.

وتتركز سياسة التشغيل في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق على المحاور التالية:

* توفير المعلومات الكافية حول الشغل (إجبارية التصريح بالمناصب الشاغرة لدى الوكالة الوطنية للشغل).

* ترقية الشغل بإجراءات المساعدة على إنشاء المؤسسات، الإعفاءات الضريبية، تخفيض التكاليف الاجتماعية، دعم المشروعات في القطاعات أو المناطق ذات الأولوية.

* تكييف تشريعات العمل بحيث تكون أكثر مرونة.

* تفعيل إجراءات الدعم للحصول على شغل، من حيث تعويضات التسريح لأسباب اقتصادية، التقاعد المسبق، الإدماج في القطاع الخاص، إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، إنشاء المؤسسات المصغرة.

* تحفيز شروط الإنعاش الاقتصادي الذي يضع الشغل كأحد أولوياته في ظل اقتصاد السوق وسياسات إعادة الهيكلة للاقتصاد الوطني.

وهذا ما يفسر المعدلات المرتفعة للبطالة في تسعينيات القرن الماضي إذ بلغت معدلات قياسية وصلت إلى 32% الناتجة عن تغيير السياسات و المفاهيم لسياسة التشغيل الوطنية، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة سجل فيها الانخفاض التدرجي لمعدل البطالة ليبلغ 10.2% سنة 2009 وكان هذا بإتباع الإجراءات العملية للتشغيل التالية:

قامت السلطات العمومية الجزائرية بخطوات معتبرة ميدانية بهدف خلق ديناميكية في سوق العمل، و ذلك بإنشاء العديد من الأجهزة و الهياكل تصب كلها في محاولة تشجيع الأشخاص بدون شغل على خلـــــق مناصب الشغل لأنفسهـــم و لغيرهـــم وخلـــــق الثروة، سنتعرض بإيجاز سريع لهذه الإجـــــراءات و الأجهزة كما يلي:

عقود ما قبل التشغيل (CPE) أنشأت سنة 1998 وموجهة أساسا إلى الشباب الجامعي و التقنيين الساميين المتخرجين من معاهد التكوين المهني (19-35) سنة، والذين كانوا يشتغلون في إطار (ESIL) أو أشغال المنفعة العامة أو الذين يطلبون العمل لأول مرة، مدة العقد سنة قابلة للتجديد مرة واحد إلى ستة أشهر وممول من طرف حساب التخصيص الخاص للخزينة العمومية الموجه لتشغيل الشباب (FNSE) و يستفيد من دعم وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، و يهدف البرنامج إلى معالج

بطالة فئة خاصة من الشباب لم تحظى بالعناية في البرامج السابقة للتشغيل، و تمكينه من اكتساب خبرة عملية في إطار تخصصه تؤهله للاندماج في سوق العمل بصفة دائمة مستقبلا.

برنامج المساعدة على إنشاء مؤسسة مصغرة(تكلفة الاستثمار محددة بـــ 4 مليون دج)، أنشأ سنة 1997 موجه للإطارات المسرحة من العمل، و الشباب الراغب في إنشاء مؤسسة، و الذين تتراوح أعمارهم بين (19-35) سنة، عاطلون عن العمل وقت تسليم الملف، و القادرون على تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع في حدود (5-10) % ومدعم ماليا من طرف (ANSEJ) التي ترافق المشروع إلى غاية إنجازه مع إشراك البنوك في عملية التمويل (تمويل ثلاثي الأطراف)، و يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع الشباب المقاول على خلق أنشطة في مجال السلع والخدمات من خلال المؤسسات المصغرة، وقد بلغ عدد المؤسسات المصغرة المنشأة سنة 1998 حوالي 3570 مؤسسة توظف 8280 عامل، و التي تستفيد من امتيازات جبائية و أسعار فائدة تفضيلية مخفضة.

بعد ستة سنوات من الممارسة العملية و إلى غاية 31 ديسمبر 2003 تم إحصاء حوالي 177429 مشروع مقبول على مستوى الوكالة من أصل 199523 ملف مسجل، موزعة على قطاع الخدمات بنسبة 52% ، الزراعة بـــ 21.5%، الحرف بـــ 10.5 %، الصناعات الغذائية بـــ 8.5 %، أخرى بـــ 7.5 .%، و تمثل حصة الإناث في هذه المشاريع نسبة 12 % ، و توفر في مجموعها ما يقارب 490912 منصب شغل،

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات قد تم مراجعتها لاحقا حيث تم رفع مبلغ الاستثمار إلى 10 مليون دج (المساهمة الشخصية بـــ10 %)، وتوسيع الاستفادة إلى الأشخاص من 35 سنة إلى 50 سنة، مع امتيازات جبائية و تسهيلات من طرف البنوك بالإضافة إلى إنشاء صندوق ضمان مخاطر القروض للشباب المقاول.

القرض المصغر والذي أنشأ سنة 1999 موجه لكل شخص دون شغل (18-60) سنة، كذلك النساء في سن العمل وربات البيوت بهدف إنشاء نشاط.

- إجراءات الشبكة الاجتماعية

بعد رفع سياسة دعم الأسعار خاصة ابتداء من سنة 1992، حلت محلها سياسة دعم الدخول ممثلة في الشبكة الاجتماعية والتي أخذت صيغ عديدة من الدعم للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا و تأثرا بنتائج الإصلاحات الاقتصادية نذكرها كما يلي:

تعويضات للأشخاص دون دخل (ICSR) انشات سنة 1992 في حدود 120 دج للشخص شهريا. في سنة 1994 تم تعويض هذه الصيغة بصيغتين جديدتين وهما: المنحة الجزافية للتضامن (AFS) و النشاط ذو المنفعة العامة (IAIG).

بعد عمليات التسريح وإعادة الهيكلة التي مست الجهاز الإنتاجي أنشأ جهاز جديد سنة 1994 وهو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) بخصوص الأشخاص المسرحون لأسباب اقتصادية، حيث تدفع المؤسسات لكل عامل مسرح تعويضا يكافئ ثلاثة أشهر أجر في انتظار المنحة التي يدفعها صندوق البطالة خلال 03 سنوات، مع البحث عن الشغل الذي يتكفل به مركز البحث عن الشغل التابع للصندوق، وفي سنة 2004 أضيفت لصندوق البطالة مهمة أخرى وهي إنشاء جهاز لتشغيل الشباب ما بين (35-50) سنة ومساعدتهم لإنشاء مؤسسات مصغرة وخلق مناصب شغل، ومرصد وطني للتشغيل ومحاربة البطالة.

برنامج TUPHIMO (أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة)، والموجه أساسا للشباب طالب العمل لأول مرة على مستوى البلديات، و المؤسس سنة 1997 بهدف خلق مناصب شغل مؤقتة مكثفة، و ذلك بفتح ورشات كبرى على مستوى الولايات و تخص مختلف القطاعات و نشاطات المنفعة العامة كإصلاح الطرقات، الغابات، تنظيف المحيط، الري و تطهير القنوات،...

سمـــــح هذا البرنامـــج بتوفير حوالي 22000 منصب شغل سنويا ما بين (1997-2001) بتكلفة 99000 دج لكل منصب شغل، و استهلاك غلاف مالي إجمالي بـــ 4.5 مليار دج من أصل غلاف إجمالي بقدر بـــ 6.94 مليار دج .

ورغم هذه الإجراءات والأجهزة المنشأة بهدف تحريك سوق الشغل وتقليص الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية على سوق الشغل، و التي توفر إطارا لكسب الخبرة المهنية و الانتقال من مناصب شغل مؤقتة إلى مناصب شغل دائمة مستقبلا، و رغم أن الإحصائيات الرسمية (الحصيلة الاقتصادية و الاجتماعية للحكومة ما بين (1999-2003) تعطي أرقاما بخصوص توفير 175000 منصب شغل في الوظيف العمومي، و 905000 منصب شغل في القطاع الإنتاجي من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات المصغرة، أي في حدود 216000 منصب شغل سنويا، و هو ما أدى إلى انخفاض معدل البطالة من 29.5 % سنة 1998 إلى 23.7 % نهاية سنة 2003.

في حين يطلعنا وزير التضامن الوطني[1] بأن وزارته قد أنشأت سنة 2004 حوالي 405883 منصب شغل في إطار الصيغ المعمول بها (ESIL , IAIG, CPE, TUP.HIMO, ANSEJ) ضمن 717000 منصب شغل منشأ سنة 2004، كذلك الحال بالنسبة للسنوات التي تلت حيث أسمر العمل بالسياسات السابقة مع إنشاء أجهزة جديدة للتشغيل منها DAIP المنشأ بموجب برنامج التشغيل المطبق ابتداء من سنة 2008 والخاص بمساعدة حاملي الشهادات على الاندماج المهني و أن هناك توجه لزيادة مناصب الشغل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الثاني (2005-2009) حيث أقر هذا البرنامج توفير مليون منصب شغل. حيث وصلت نسبة البطالة لسنة 2009 إلى 10.2% هي نسية قياسية رسمية مسرح بها، عكس ما جاء به تقرير البنك العالمي للوضعية الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصادر نهاية شهر أوت حيث ورد فيه أن نسبة البطالة الفعلية في الجزائر هي 25%. هذا ما يطرح إشكالا أي النسبتين أصح، هل النسبة المعلن عنها والتي تضمن في الجزء الأكبر منها بطالة مقنعة وفرص عمل مؤقتة. أم النسبة التي جاء بها تقرير البنك العالمي والتي تحتمل الصواب أكثر نظرا للظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتخبط فيها البلاد.

[1]- الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة، مرجع سابق الذكر.

هذه المعطيات التي تختلف من مصدر لآخر تجعل من الصعوبة بمكان على الباحث الحكم علي مدى الانخفاض الفعلي لمعدل البطالة في ظل عدم التأكد من دقتها، إلا أنه يمكن القول بأن مشكل البطالة يظل المشكل رقم واحد بسبب مخزون البطالة و الوافدين الجدد إلى سوق العمل سنويا والمقدرين بحوالي (250000–300000) طلب عمل جديد.

انعطاف تطور مناصب الشغل الدائمة

في سنة 2008، قدر عدد السكان المشتغلين بـــ 9,146 مليون شخص بمعدل ارتفاع سنوي قدره 4% منذ سنة 2004.

حدول رقم 24: تطور عدد السكان المشتغلين خلال الفترة 2004–2008

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط التغير السنوي
السكان المشتغلون	7.798.412	8.181.495	8.869.000	8.594.000	9.146.000	%4

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء : النشاط، الشغل والبطالة رقم 514.

تبين نتائج تحقيق الديوان الوطني للإحصاء حول التشغيل الذي أجري في ديسمبر 2008 انعطافا في وتيرة خلق مناصب الشغل لصالح المناصب الدائمة.

وبينما كان تطور الشغل الهش إلى غاية هذه الفترة أسرع من الشغل الدائم، غير أننا نلاحظ انعطافا في سنة 2008. إذ ارتفعت نسبة الأجراء الدائمين بـــ 9%، والأجراء غير الدائمين بـــ 5%. فهل هي ظاهرة ظرفية ؟ أم أنها بداية تغير الاتجاه ؟

ويظهر نفس التحقيق أن التشغيل في قطاع الصناعة ارتفع بـــ 50%، وهو ما يعتبر أداء تعزز بمعدل نمو قطاع الصناعة الذي بلغ 4,3% سنة 2008.

ويجدر التذكير أنه خلال سنة 2007، كانت مناصب الشغل الدائمة قد ارتفعت بـــ 0,2% مقابل 10% بالنسبة للمناصب الدائمة. غير أنه في سنة 2008، يتركز السكان المشتغلون أساسا في قطاع الخدمات (56,6%)، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية (بـــ17,2%). فيما لم يشهد قطاعا الفلاحة والصناعة سوى 13,7% و12,5% على التوالي.

شكل رقم:12 توزيع السكان المشتغلين حسب قطاع النشاط (2004-2008)

المصدر: CNES 2009

آليات إدماج جديدة لفائدة الشباب

خلال سنة 2008، تمت إعادة النظر في مسألة كيفية إدماج الشباب خاصة حاملي الشهادات وذلك من طرف قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الذي شجع "الإدماج المهني"، وكذا من طرف قطاع التضامن الوطني عن طريق "الإدماج الاجتماعي" فما هي العلاقة بين الجهازين ؟

الإدماج المهني عن طريق جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP) :

تم خلال سنة 2008 تطبيق استراتيجية جديدة لتطوير التشغيل ومحاربة البطالة. وفي هذا الإطار، تم وضع جهاز لدعم الإدماج المهني لفائدة الشباب البالغين من 18 إلى 35 سنة (المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008 والمتعلق بجهاز دعم الإدماج المهني)، تسيره وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل ومديريات التشغيل على مستوى الولايات. يرمي هذا الجهاز إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما عبر برامج للتكوين والتشغيل والتوظيف.

وهناك ثلاثة أشكال للعقود حسب مستوى التعليم :

عقود الإدماج بالنسبة لخريجي التعليم العالي والتقنيين السامين للوظيف العمومي : بأجر إجمالي قيمته 12325 دينارا ومعدل اشتراك سنوي يساوي 5%.

عقود الإدماج المهني بالنسبة للشباب ذوي مستوى التعليم الثانوي للتربية الوطنية أو الذين أجروا تربصات تعليمية : بأجر إجمالي قيمته 8050 دينارا في القطاع الاقتصادي، و6150 دينارا في الإدارة بمعدل اشتراك قدره 5%.

عقود التكوين والإدماج بالنسبة للشباب الذين لا يملكون لا تكوينا ولا مؤهلا. فبالنسبة لأولئك الموجهين إلى الورشات بلغ معدل الأجر الشهري الإجمالي 12000 دينارا بمعدل اشتراك يساوي 9%. أما بالنسبة لأولئك الموجهين إلى الحرفيين من أجل التكوين، فيقبضون أجرا شهريا صافيا بقيمة 4000 دينار.

وتتراوح مدة مساهمة الدولة في دفع أجور الشباب الداخلين في هذا الإطار بين ثلاث سنوات بالنسبة لحاملي الشهادات وسنة بالنسبة لعديمي المؤهلات.كما يُمنح الدعم للمستخدمين من أجل تسهيل توظيف حاملي الشهادات عبر صيغة (عقد عمل مساعَد) يضمن للمستخدِمين مساهمة الدولة في أجور الشباب الحاملين للشهادات بصورة متناقصة وخلال على امتداد خمس سنوات.

إن النتائج المسجلة منذ تطبيق هذه الآلية تفسر نوعا من الشغف لدى الهياكل المستخدمة. وفي الواقع، تم تسجيل قرابة 305000 عرض في الإدارة والقطاع الاقتصادي، حيث ارتفع عدد التوظيفات بهذا الأخير إلى 42636.

الإدماج الاجتماعي عن طريق (جهاز الإدماج الاجتماعي) :

يتم التطرق إلى مسألة إدماج الشباب من زاوية التضامن أيضا. فخلال سنة 2008، تم وضع جهاز للإدماج الاجتماعي للشباب الحاملين على شهادات (المرسوم التنفيذي رقم 08-127 المؤرخ في 30 أفريل 2008) تسيره وزارة التضامن الوطني عبر وكالة التنمية الاجتماعية. هذا الجهاز موجه للشباب البالغين من 19 إلى 35 سنة الحاملين لشهادات وليس لهم دخول، ويهدف إلى :

الإدماج الاجتماعي للشباب الحاملين لشهادات.

ترقية نشاط التنمية ذات المصلحة المحلية، لاسيما في المناطق والمجالات غير المستغلة أو غير المفتوحة بصورة كافية.

محاربة الفقر، والحرمان والتهميش.

وفي الختام، رغم التزام السلطات العمومية بمحاربة بطالة الشباب، إلا أنه لايزال هناك نوع من اللاتوافق والصعوبات في التعاون حول تصور وتطبيق آليات التشغيل. إذ ينبغي أن تقيم عواقبها الحقيقية على السكان البطالين من ناحية التأثير على علاقة التكلفة/بالنجاعة.

3-الرفع من معدل النمو الاقتصادي في الجزائر:

يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، أي هو الزيادة المحققة في إنتاج البلد على المدى الطويل، ويأخذ مفهوم التوسع الاقتصادي أو التطور الاقتصادي بمنظور كمي بحت، هذا التوسع الاقتصادي يمثل الزيادة الظرفية لإنتاج البلد.[1]

وبما أن النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو الدخل الفردي.

والخلاصة يتجلى النمو الاقتصادي فيما يلي:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد وليست عابرة.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي بالقيمة الحقيقية

و قد شهدت معدلات النمو في الجزائر[2] منحا يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم 25: تطور معدل النمو الاقتصادي قي الفترة من 1999 حتى سنة 2009. الوحدة %

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو	3.2	3.8	1.9	5.2	6.8	5.2	5.1	5.3	5.8	4.6	5.0

المصدر: ONS et CNES

شكل رقم 13 : تطور معدل النمو من سنة 1999 إلى 2009

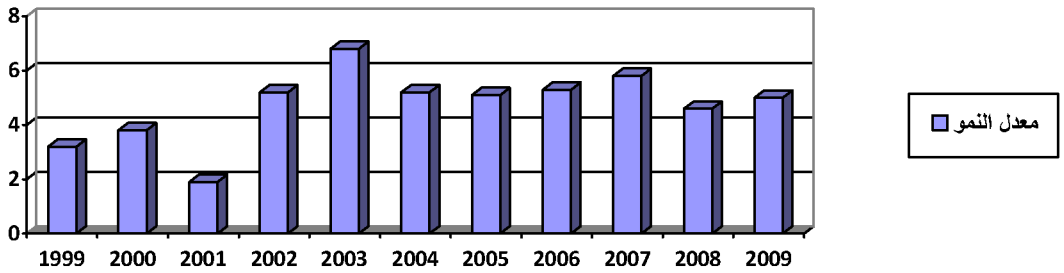

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

[1] -Jacques Muller et autres, op, cit, P.72

[2] -CNES et ONS et Banque d'Algérie

جدول رقم 26: تطور معدل النمو خارج المحروقات للفترة من 1999 حتى 2009. الوحدة %

السنوات	1999	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج المحروقات	2.3	4.7	5.6	6.3	6.1	9.1

المصدر: ONS et CNES

شكل رقم 14: تطور معدل النمو خارج المحروقات من 1999 إلى 2009

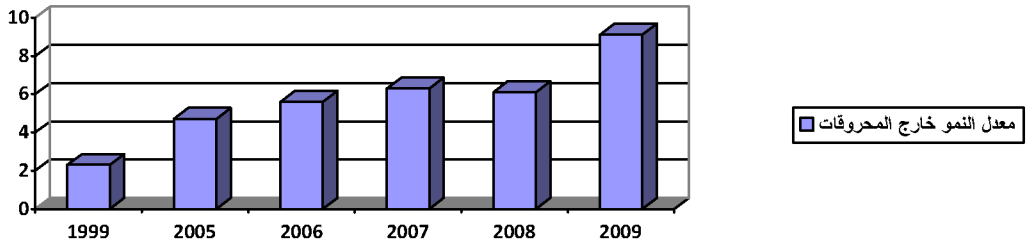

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

بداية من سنة 1999 سجل معدل نمو اقتصادي بنسبة 3.2% وهي نسبة معتبرة مقارنة بالفترة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الوطني والمشاكل التي كان يتخبط فيها قبل هذه السنة ، ويرجع ذلك أساسا إلى بداية تحسن أسعار المحروقات باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد مبني على ريع المحروقات، ليرتفع المعدل إلى 3.8% سنة 2000. لكن في سنة 2001 أنخفض المعدل إلى 1.9% ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية. ليعاود المعدل الارتفاع سنة 2002 ليصل إلى معدل 5.2% وهو معدل مرتفع مقارنة بالفترات السابقة والذي يرجع إلى السياسات المتبعة والرامية إلى الرفع من معدلات النمو للاقتصاد الوطني عن طريق الزيادة في حجم النفقات لحقيق النمو الاقتصادي وهذا ما سجلناه سابقا (عند دراستنا لتطور النفقات العامة)، في سنة 2003 سجل معدل نمو قياسي خلال فترة الدراسة بمعدل 6.8 %.

أنعشت الجزائر منذ أكثر من عقد من الزمن نموها الاقتصادي. وقد شهدت معدلات التوسع الاقتصادي نموا إيجابيا، ولكنها استقرت عند مستويات أدنى من تلك المطلوبة للحد من ارتفاع نسبة البطالة التي بلغت 27.3 ٪ عام. 2001 وبغية تعزيز النمو، شرعت الحكومة في مخطط لدعم

الانتعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2004 بقيمة 7 مليار دولار أمريكي، يهدف أساسا إلى تأهيل ورفع مستوى المنشآت التحتية القاعدية في المناطق التي تأثرت بشكل خاص من الإرهاب والجفاف. وبفضل هذا المخطط، حقق النمو زيادة في مجال البناء والأشغال العمومية والخدمات، وبعض فروع الصناعة لاسيما مواد البناء والخشب. فقد تسارعت وتيرة النمو منذ، 2002 إذ انتقلت من % 4.2 عام 2002 إلى 6.8 % عام 2003 لتبلغ عام 2004 نسبة 5.2%.

وبغية دعم مستويات النمو هذه خلال الفترة 2009 / 2005 ، تمّ إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي« الجنوب» و« الهضاب العليا» بميزانية قيمتها 200 مليار دولار أمريكي خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل المواجهة في مجال الموارد المائية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين

كان لتطبيق هذا البرنامج أثره على استقرار معل النمو في حدود 5%، حيث كان المعدل يتراوح في حدود النسبة بين سنة 2005 و سنة 2007. إلا انه في سنة 2008 انخفض المعدل إلى 4.6% الذي كانت للازمة الاقتصادية التي مست العالم تأثيرها عليه، حيث أدى انهيار أسعار البترول في السوق العالمية وكذا ارتفاع أسعار المواد الأولية وتراجع قيمة الدولار مقابل الأورو نواتج هته الأزمة، الأثر المباشر على انخفاض معدل نمو الاقتصاد الوطني سنة 2008 . لكن نسجل سنة 2009 تحسن حيث بلغ معدل النمو 5% الراجع إلى تحسن أسعار البترول في السوق العالمية خاصة في السداسي الثاني لـــ 2009 حيث تجاوز سقف 70 دولار للبرميل بعدما وصل إلى اقل من 40 دولار نهاية 2008.

مما سبق يمكن أن نقول انه حتى نمو الاقتصاد الوطني مرتبط بصفة وثيقة بريع قطاع المحروقات مما جعل السياسات الاقتصادية توجه توجيها يسمح بالاستقلال عن قطاع المحروقات،

ويمكن استنتاج ذلك من دراسة تطور معدلات النمو المسجلة خارج قطاع المحروقات ومقارنتها مع المعدل العادي.

حيث كان المعدل لا يتجاوز 2.3 % سنة 1999، لكن بفضل السياسات المتبعة وتدعيم القطاعات الأخرى خاصة المنتجة منها كقطاع الأشغال العمومية وقطاع الخدمات، سجل المعدل ارتفاعا بداية من سنة 2005 حيث وصل إلى 5.6% ثم تليها سنة 2007 بمعدل 6.3% وقد سجل هذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والسكنHPTP 9.8% وقطاع الخدمات 6.8%، لينخفض المعدل إلى 6.1% سنة 2008 الراجع إلى مخلفات الأزمة، لكن سرعان ما أرتفع المعدل ويسجل مستوى قياسي له خلال فترة الدراسة بمعدل 9.1%. وهذا راجع إلى الأموال التي تضخها الدولة عن طريق سياستها الإنفاقية المتبعة الرامية إلى الرفع من معدلات النمو.

4- تحقيق التوازن الخارجي:

يكون ذلك بالتطرق إلى تطور ميزان المدفوعات[1]، لتحليل توازن الحسابات الخارجية للجزائر في الفترة 1999 – 2009.

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات

- التعريف الأول : يعرف ميزان المدفوعات أنه سجل لمجمل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة و غير المقيمين فيها ، و ذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة [2].

– التعريف الثاني : ميزان المدفوعات هو سجل منظم لجميع العمليات التجارية و المالية و النقدية، بين المقيمين و غير المقيمين في دولة معينة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة [3].

---

[1]- CNES et ONS et Banque d'Algérie.

[2] - Pabentantoine, balance des. painemts. et politique , économique, nothan, france,1996,p 5

[3] - Samuel donalain, économie . internationale, contemporaine, o.p.u Alger , 1993,p27.

- تعريف صندوق النقد الدولي FMI : ميزان المدفوعات هو سجل يعتمد على القيد المزدوج و يتناول أخصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد و كذا التغيرات في قيمة و مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة من الصندوق و حقوقها و التزاماتها تجاه بقية دول العالم ، حيث أن صندوق النقد الدولي استعمل أسلوبا وظيفيا ، بمعنى عدد الوظائف التي يتعين على الميزان توضيحها و بالتالي هو أكثر عمقا .

إن ميزان المدفوعات هو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق و الديون الناشئة بين بلد معين و العالم الخارجي و ذلك نتيجة المبادلات و المعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد و نظرائهم بالخارج خلال فترة زمنية .

و لميزان المدفوعات أهمية كبيرة لأنه من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد و يمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي ، لذلك فإنه غالبا ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم موازين مدفوعاتها سنويا لكون هذا الميزان من أهم المؤثرات دقة في الحكم المركز الخارجي للعضو.

جدول رقم 27: ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1999- 2009 الوحدة : مليار دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	12,12	21,65	19,09	18,72	24,47	32,22	46,33	54,74	60.59	78.59	45.03
منها المحروقات	11,9	21,06	18,53	17,11	23,99	31,55	45,59	53,61	59.61	77.19	44.36
- أخرى	0,22	0,59	0,56	0,61	0,47	0,67	0,74	1,13	0.98	1.40	0.67
- الواردت	9,16	9,35	9,48	12,01	13,32	17,59	19,86	20,68	26.35	37.99	37.73
رصيد الميزان التجاري	2,96	12,3	9,61	6,71	11,16	14,27	26,47	34,06	30,24	40.60	7.3
خدمات صافية	-	-	-	1,18 -	1,35 -	2,01 -	2,27 -	2,20 -	4.09 -	7.59 -	-
مداخيل صافية	2,3 -	2,7 -	1,7 -	2,23 -	2,70 -	3,6 -	5,08 -	4,52 -	1.83 -	1.34 -	1.08 -
تحويلات صافية	0,8	0,8	0,07	1,07	1,75	2,46	2,06	1,61	2.22	2.78	2.92
رصيدذ الحساب الجاري	0	8,93	7,06	4,37	8,84	11,12	21,18	28,95	30.54	34.45	-
رصسد حساب رأس المال	2,4 -	1,37 -	0,87 -	0,71 -	1,37 -	1,87 -	4,24 -	11,22 -	0.99 -	2.54	-
استثمارات صافية مباشرة	0,5	0,4	1,2	1,2	0,62	0,62	1,06	1,76	1.37	2.33	2.32
رصيد ميزان المدفوعات	2,4 -	7,56	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94	17,73	29.55	36.99	3.64
احتياطات الصرف	1,4	11,91	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77,78	110.1	143.1	147
متوسط سعر البرميل	18	28,59	24,9	25,24	29,06	38,66	54,64	65,85	74.95	99.97	62.1

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات بنك الجزائر.

ظلت المؤشرات النقدية والمالية الخارجية مستقرة نسبيا خلال الفترة، واستطاعت على ما يبدو التصدي مجددا للصدمة التي ظهرت في منتصف سنة 2007.

إن دراسة المؤشرات موضوع البحث والنتائج المحققة ليست بعيدة عن التقديرات الخاصة بالاتجاهات العامة للاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من الانعكاسات الجانبية المتمخضة عن المناخ المتذبذب المتولد عن الأزمة المالية العالمية التي امتدت فيما بعد إلى أهم المناطق الاقتصادية العالمية، ظل الاقتصاد الوطني في منأى نسبيا عن الصدمات القوية التي هزت الاقتصاديات في العالم.

الشكل رقم 15 يوضح تطوّر رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1999- 2009

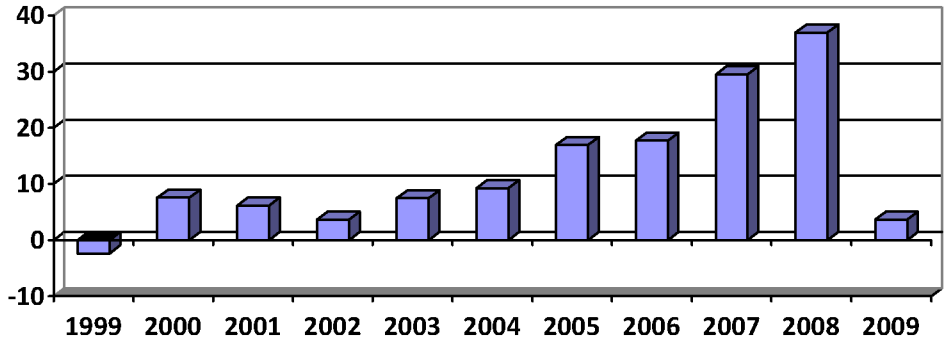

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

خلال سنة 1999 حقق الميزان التجاري فائضا قيمته 2958 مليون دولار، وجاء هذا الفائض في مستوى الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الصادرات التي بلغت قيمتها 12125 مليون دولار مقابل 9166 مليون من الواردات غير أنّ هذا الفائض لم يكن ممكنا دون الارتفاع الكبير لأسعار البترول حتى وإن حدث ذلك فإنّه مرة أخرى دليل قاطع لمدى تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات.

يظهر ميزان المدفوعات سنة 1999 الاتجاهات التالية:

- استفادة توازن الحساب الخارجي الجاري بسبب ارتفاع أسعار البترول حيث قدّر بـــ: 20 دولار بدلا من 900 دولار سنة 1998؛

– توسيع عجز حساب رأس المال ويفسر ذلك بزيادة قيمة رؤوس الأموال المدفوعة على المدى المتوسط والطويل؛

أما خلال الألفية الثالثة(السنوات الأولى) حقق ميزان المدفوعات فائض معتبر ومتواصل. لقد حقق الميزان التجاري سنة 2000 فائض قدره 12300 مليون دولار وترجع هذه النتائج الجيّدة إلى تحسين أسعار المحروقات في السوق الدولية.

في عام 2000 حقق الميزان التجاري فائضا قدره 11.14 مليار دولار، إنّ هذه النتائج تحققت بفضل التحسن الجيّد لأسعار البترول ويعود هذا الفائض إلى مبالغ التصدير المقدرة ب 10.06 مليار دولار ومستوى الاستيراد المقدرة 4.75 مليار دولار دولار. وقد بلغ مبلغ الصادرات خارج المحروقات بـــ: 624 مليون دولار وبالرغم من ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات بالنسبة لسنة 1999 إلا أنها تبقى ضعيفة جدا إذ لا تتعدى نسبة 2.9% من مجموع الصادرات.

وما يمكن استنتاجه من هذا المبلغ الزهيد هو عدم وجود سياسة حقيقية لتحفيز الصادرات خارج المحروقات. تميز ميزان المدفوعات خلال سنة 2000 بالاتجاهات التالية:

– تطور الحساب الجاري بشكل إيجابي إلى درجة أن حقق فائض 11% من الناتج الداخلي الخام؛

– استقرار اتجاه حساب رأس المال نحو العجز؛

– وأخيرا يمكن القول أن التوازنات المالية الخارجية كانت مرهونة بأسعار المحروقات بحيث أن انخفاضها يعود حتما على هذه التوازنات.

من الملاحظ استمرارية النتائج الحسنة المسجلة على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000، 2004 ويرجع ذلك لسعر برميل النفط الذي شكل أحد العناصر الأساسية التي تلعب دورا هاما في بناء المالية الداخلية والخارجية، ففي عام 2003 تعززت المؤشرات الخارجية للجزائر خاصة ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف في آن واحد بفضل ارتفاع متوسط السعر السنوي لبرميل النفط الذي بلغ 28.9 دولار. وكذا تزايد حجم صادرات المحروقات التي سجلت ارتفاعا بنسبة 7%

بالمقارنة مع سنة 2002، كما ساهمت الظروف المناخية المناسبة للقطاع الفلاحي في تخفيض نفقات الاستيراد التي كانت تشكل عبئا هاما في ميزان السلع والخدمات.

بالمقابل يشكل العجز العام في ميزان الخدمات مصدرا للقلق وأن هذه النتائج السلبية تعد عاملا يساهم في هشاشة تدعيم الوضع الخارجي للجزائر على المدى المتوسط علما أن مسار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يتضمن مفاوضات هامة حول الفصل المتعلق بالإنفاق العام حول تجارة الخدمات الذي يعتبر انعكاسات مقيدة سيما أنه يجبر البلدان الأعضاء على فتح كل قطاعاتها للمنافسة الأجنبية.

لقد تجسد تزايد فائض الميزان التجاري خلال سنة 2003 من خلال تدعيم ميزان المدفوعات الخارجية، الذي ساهم بدوره في زيادة تراكم احتياطات الصرف الذي قدر بـــ32,9 مليار دولار مع نهاية سنة 2003 أي حوالي ثلاث إضعاف احتياطات سنة 2000 مقابل 23,1 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2002.

تشكل مستويات احتياطات الصرف المحققة ضمانا لتموقع أفضل للجزائر على الساحة الاقتصادية الدولية سواء إزاء المستثمرين الأجانب أو ايزاء نظرائهم الوطنين .

و هكذا تواصلت النتائج الحسنة للوضع الخارجي للجزائر خلال سنة 2004 والتي أكدتها المعايير الثلاثة التالية:

تحسن ميزان المدفوعات و حجم احتياطات الصرف، و التحكم في المديونية الخارجية.

سجل ميزان المدفوعات نتائج جيدة خلال سنة 2004 حيث حقق فائضا قدره 9,1 مليار دولار .

و الحدث الظرفي البارز الذي ينبغي الإشارة إليه يكمن في تزايد الواردات هي تلك الخاصية الأساسية لميزان المدفوعات في سنة 2004، فبينما لم يتجاوز مبلغ الواردات 9,35 مليار دولار سنة 2000، قفزت الواردات إلى 18,19 مليار دولار سنة 2004، بزيادة سنوية قدرها 4,4 مليار دولار تستحق هذه الزيادة الهامة من الواردات عناية خاصة، لان اثر الحجم تم في سياق تنفيذ

مخطط للإنعاش الاقتصادي و بالتالي هناك ترابط بين انتعاش النمو وبين زيادة الواردات من الخدمات التي بدأت منذ سنة 2003.

بلغت الصادرات 31,71 مليار دولار سنة 2004، و يعتبر سعر البرميل للبترول المتغير الآلي و الحاسم إذا بلغ معدل سعر البرميل 38,6 دولار، و هكذا بعد مرور فترة طويلة على العلاج الذي كان يتمثل في العديد من التحولات الهيكلية التي تمت في إطار برنامج التعديل الهيكلي، تبقى النتائج الاقتصادية خاضعة إلى التقلبات العنيفة أحيانا لأسعار المحروقات والظروف المناخية.

و على عكس ما سبق سجل حساب رأس المال عجزا لكن أسباب موضوعية خاصة و آن البلاد قللت من الاستدانة و أصبحت تسدد ديونها الخارجية لاسيما التسديد المسبق للديون و هذا العجز هو خيار في السياسة الاقتصادية.

يبرر عجز حساب رأس المال بتسديد المديونية و ذلك بكون سونطراك قامت باستثمارات في الخارج و هذا خلال سنة 2004 قدر عجز هذا الحساب بمبلغ قدره 1,69 مليار دج مقابل 1,37 مليار دولار سنة 2003.

و أخيرا نخلص إلى أن سنة 2004 اتسمت باستمرار الوفرة المالية التي انعكست في التحسن المستمر لميزان المدفوعات عن طريق:

- التراكم المستمر منذ سنة 2000 لاحتياطات الصرف التي تعد من أهم العوامل في مجال الأمن المالي الخارجي من جهة وجعل الاقتصاد الوطني في مأمن من الصدمات الخارجية من جهة أخرى.
- التخلص من حجم المديونية الخارجية.
- الفائض المعتبر الذي حققه الحساب الجاري للميزان المدفوعات بفضل التطور الملائم لسعر برميل النفط.

كان لجميع العوامل انعكاسات ايجابية على الوضع المالي الخارجي للجزائر.

كذلك الحال بالنسبة للسنوات التي تلت 2004، فالفائض في ميزان المدفوعات أستمر بوتيرة أكبر إلى إن وصل إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008 الفائض القياسي الذي سجل في هذه السنة راجع إلى ارتفاع أسعار البترول الشيء الذي جعل من الميزان التجاري هو الأخر يسجل فائضا معتبرا كان له الدور في تدعيم ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تسجيل فائض في حساب رأس المال والاستثمارات الأجنبية الذي كان بسبب التسديد المسبق للديون الأجنبية. إلى أن الحال لم يبقى كما هو فبالرغم من تسجيل فائض في ميزان المدفوعات لسنة 2009 إلى أنه كان فقط ب 3.64 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض الرصيد الايجابي لميزان المدفوعات الناجم عن انخفاض أسعار البترول في السوق العالمي الشيء الذي اثر على حجم الصادرات بالرغم من انخفاض الواردات بنسبة قليلة حيث بلغت 0.67 مليار دولار مقارنة بسنة 2008 حيث كانت 1.40 مليار دولار خاصة الانخفاض المسجل في السداسي الثاني من سنة 2009 بسبب ما جاء به قانون المالية التكميلي الرامي إلى تخفيض فاتورة الواردات وتطبيق القرض المستندي كوسيلة وحيدة لتمويل الواردات.

خلاصة الفصل:

شرع بداية من عام 1988 في جملة من الإصلاحات، شملت القطاع الاقتصادي بأكمله كان لها الدور في إبراز التحول الجذري للاقتصاد الوطني من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر أهمها كان قانون النقد والقرض 10/90 وكذا إعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1990، تلاها تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المقترح من طرف صندوق النقد الدولي الذي كان بمثابة خطة انتقال. إلا أنها وضعت الاقتصاد الوطني في مشاكل المديونية (فاقت 33 مليار دولار سنة 1998) والبطالة التي بلغت مستويات لم تصل إليها من قبل (30% سنة 1999)، جعلت من الدولة تعيد التفكير في سياساتها خاصة مع انتعاش أسعار البترول وبروز بحبوحة مالية، ترجمت في تطبيق خطط تنموية بديلة. كان أولها برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم برنامج دعم النمو، كان لها الدور في التكفل بمشاكل البطالة حيث وصلت سنة 2009 إلى 10.2% كذلك في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي حيث بلغ النمو لسنة 2009 معدل 5% للمعدل العادي، و9% لمعدل النمو خارج المحروقات. هنا يبرز الدور الذي تقوم به الدولة في ظل اقتصاد السوق الرامي أساسا إلى الرفع من معدلات النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي بالإضافة إلا كبح التضخم ومحاربة البطالة التي تصب كلها في إطار وظائف الدولة الرئيسية في تدخلها في الاقتصاد عن طريق قيامها بإعادة توزيع الثروة و التخصيص الأمثل للموارد كذلك تحقيق التنمية، هذا ما لمسناه من خلال تطرقنا للسياسات الاقتصادية التي أتبعتها الدولة ومن خلال دراسة مدى تحقق أهدافها. لكن ما يجب الإشارة إليه، أن تدخل الدولة ما زال مرتبط بأسعار المحروقات التي تتخبط أسعارها في السوق العالمية بين الصعود والنزول الذي يجعل من الاقتصاد الوطني تابع تبعية كاملة لسعر برميل البترول. لذا وجب إعطاء الدور لباقي القطاعات للنهوض بالاقتصاد الوطني وكذا إعطاء الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في تنمية الاقتصاد إلى جانب الدولة.

الخاتمـــــة العامـــــة

عرف موضوع الدولة ودورها في الاقتصاد تحولا كبيرا تزامن مع كل فكر اقتصادي مر عبر التاريخ. هذا الدور الذي يشكل بؤرة الاختلاف بين الآراء الاقتصادية لمختلف المدارس، فمذ ظهور الدولة في شكلها الحديث في القرن السادس عشر، برز معه دورها في الاقتصاد الذي لم يرى النور إلى مع تطور الدولة وأدورها فيه. كان ذلك بين مؤيد ومعارض لدورها المتدخل في الاقتصاد، فالمدرسة التجارية والمدرسة الكينزية وحتى الماركسية دعت إلى تدخل الدولة في الاقتصاد كل حسب الحقبة الزمنية التي عايشها، أما عن معارضي تدخل الدولة في الاقتصاد فكانوا الداعين إلى الدور الحيادي لها، وهم المدرسة الطبيعية والمدرسة الكلاسيكية وأخيرا المدرسة النيوليبيرالية الداعية إلى إعطاء دور المنظم والموجه للدولة في الاقتصاد، في اقتصاد تحكمه قوانين السوق والمنافسة. هذا الدور الذي يرمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالرفع من معدلات النمو والتخصيص الأمثل للموارد وكذا إعادة توزيع الثروة و المداخيل. هذه الوظائف التي نادى بها MUSGRAVE سنة 1950 في كتابة حول المالية العامة للدولة. وقد شكلت الأزمات الاقتصادية و الحروب التي عرفها العالم عامل تغيير للآراء وظهور أفكار جديدة. لكن الجميع كانوا يلتقون في فكرة واحدة هي ضرورة وجود الدولة وقيامها ولو بالجزء البسيط في الاقتصاد. هذا الدور الذي وجدت له تفاسير ونظريات درست حجم الدولة فيه، أهمها كان الخروج بقانون أطلق عليه قانون واقنر WAGNER نسبة إلى صاحبه ربط تدخل الدولة في الاقتصاد وتزايده بهدفها لتحقيق النمو الاقتصادي بحيث انه وصل إلى نتيجة انه كلما زادت نفقات الدولة زادت معدلات النمو الاقتصادي في هاته الدولة.

هذا الهدف المتمثل في تحقيق التنمية في شتى المجالات حملته الدول الحديثة الاستقلال على عاتقها وجعلته الهدف الرئيسي لها، منها الجزائر. التي انتهجت لتحقيق ذلك منهجا اشتراكيا ممركزا تسيطر الدولة فيه على كافة النواحي الاقتصادية للبلاد غداة الاستقلال لتتبعه ببرنامج تخطيطي للمدى المتوسط، لكن سرعان ما واجهت مشاكل ناجمة عن التراكمات، خاصة وأنها بنيت اقتصادها على ريع قطاع المحروقات الذي مسته أزمة سنة 1986 بينت ضعف الاقتصاد الوطني و طرح

إشكال التغيير، هذا التغيير الذي شرع فيه بداية من سنة 1988 ليدعم بعد ذلك ببرامج من طرف المؤسسات المالية الدولية كان أهمها برنامج التعديل الهيكلي الذي كان بمثابة المنعرج لتحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد ممركز موجه من قبل الدولة إلى اقتصاد السوق. تتدخل الدولة فيه فقط عن طريق القواعد والقوانين بالإشراف والمتابعة.

فبعدما كان الاقتصاد يسجل مستويات عالية من البطالة والتضخم والمديونية انخفضت هذه النسب إلى معدلات مريحة نوعا ما. كان هذا باعتماد برامج أطلق على الأول برنامج الإنعاش الاقتصادي والثاني برنامج دعم النمو الاقتصادي، ساعد على تنفيذهما التحسن المالي الذي عرفته الجزائر مع ارتفاعا أسعار البترول وتسجيلها لأرقام قياسية أغنت خزينة الدولة وصلت إلى 147 مليار دولار سنة 2009. لكن بالرغم من هذا ما زال تزايد نفقات الدولة ومقارنته بمدى تحقيق الأهداف و باعتماد الدولة على مورد البترول كمورد رئيسي للتمويل يطرح مشكلا أساسي، يعارض مبادئ الاقتصاد الحر الداعي إلى حرية السوق وإعطاء القطاع الخاص فرصته في إحداث التنمية.

هذا ما تناولناه في بحثنا و خلصنا من خلاله إلى النتائج التالية:

- هناك تـبيان في الدور الذي تقوم به الدول في اقتصاديات الدول يختلف باختلاف طبيعة اقتصادها، فاقتصاد الدول المتقدمة يختلف عن اقتصاد الدول المتخلفة لذلك فدورها فيه بتباين ولا يمكن الحسم في وجود دور واحد تقوم به الدولة، فاختلاف طبيعة الاقتصاد يجعل من الأدوار التي تقوم بها الدولة تختلف.
- مر الاقتصاد الجزائري بثلاث مراحل مست تاريخه اختلفت كل مرحلة عن الأخرى. لكن لم يستفد من أخطاء التي وقعت في كل مرحلة، فمنذ الاستقلال والسياسيون يدعون إلى تنويع الاقتصاد الوطني وإبعاده عن التبعية لقطاع المحروقات، ونحن اليوم على مشارف سنة 2011 لكن شيء لم يتغير. الاقتصاد الجزائري يكون بخير ونسجل نمو فيه، عندما تكون أسعار البترول بخير، لكن سرعات ما يتغير ذلك بمجرد انخفاض طفيف في الأسعار والتاريخ يحكي نفسه.

- مازالت الدولة تسيطر على النشاط الاقتصادي بالرغم من أن الانتقال إلى اقتصاد السوق كان بداية من 1990 تاريخ إصدار قانون النقد والقرض 10/90، فنسبة مشاركة القطاع الخاص في العملية الإنتاجية لا تتعدى 10 % يتضح ذلك جليا في نسبة صادرات القطاع الخاص التي تتراوح في حدود 2 % من إجمالي الصادرات.

هذا ما يفتح النقاش عن مدى مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وعن الدور الذي يقوم به، لمواضيع أخرى قد تكون عناوين لبحوث أخرى.

قائمـــــــة المراجـــــــع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أندي هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الأهلية للنشر والتوزيـــع، الطبعـــة الثانيـــة 1977،
2. محمد خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، بيروت دار النهضة العربية، 1972.
3. سليمان الطماوي نقلا عن د. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسة والقانون الدستوري، دار صبح للطباعة بيروت، 1999.
4. الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياســية المقارنـــة، الجزائـــر، ديـــوان المطبوعات الجامعية، 1999.
5. علي سعد الله، نظرية نشأة الدولة في الفكر الخلدوني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2003.
6. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1998.
7. حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية 1984.
8. زينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998.
9. بول سام ويلسون وآخرون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية، الطبعة الأولى 2001.
10. حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي،. دار الشروق، الطبعة الأولـــى 1995.
11. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل للنشر 2008.
12. خالد أبو القمصان، موجز الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديـــوان المطبوعـــات الجامعيـــة الجزائر 2001.
13. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجـــر للنشـــر والتوزيـــع 2006.
14. محي محمد مسعد ، دور الدولة في ظل العولمة، مركز الاسكندرية للكتاب، الطبعـــة الأولـــى 2006.
15. السيّد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيـــع العـــادي للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

16. أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، 1985.
17. نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
18. رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996.
19. محمد جعفر، أحمد فريد، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1999.
20. حودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983.
21. عبد الكريم الصادق بركات، الاقتصاد المالي، الفتح للطباعة والنشر 1987.
22. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية 2001.
23. أزمة عقار أم أزمة نظام، د .أحمد مهدي بلوافي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز – جدة – المملكة العربية السعودية
24. سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، 2008.
25. صالح صالحي، محاضرات في مقياس عرض الاقتصاد الجزائري، مطبوعة بجامعة سطيف، 1986.
26. سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973.
27. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988.
28. سمير محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000.
29. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
30. كمال حشيش، أصول المالية العامة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1984.
31. رياض الشيخ ، المالية العامة ، مطابع الدجوى القاهرة ، 1989.
32. كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986.
33. علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980.
34. محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1980.
35. محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
36. حمدية زهران، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، 1982.

37. رفعت المحجوب، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية ، القاهرة، بدون تاريخ نشر.

38. باهر محمد غنم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.

الرسائل و الأطروحات:

39. بلوطي العمري ، رسالة ماجستير بعنوان أثر المذاهب السياسية في تحديد وظيفة الدولة، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2007/2006.

40. سبع أحمد، رسالة ماجستير بعنوان العولمة الاقتصادية ودور الدولة، جامعة الجزائر 2008/2007.

41. أوبختي رشيدة، الدولة واقتصاد السوق، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان السنة الجامعية 2007-2008.

42. شيبي عبد الرحيم، رسالة ماجستير، السياسة الميزانية والقدرة على تحمل العجز الموازني – حالة الجزائر – ، جامعة تلمسان، 2006-2007.

43. عبد الله بلوناس، أطروحة دكتوراه ،الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2004-2005.

44. دراوسي مسعود، أطروحة دكتوراه السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990- 2004، جامعة الجزائر، 2005-2006.

45. عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

46. عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، 2007.

47. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى 2003.

المقالات و التقارير:

48. حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية ، نتائج وانعكاسات – دراسة حالة الجزائر، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف، 29 – 30 أكتوبر 2001.

49. عبد الله بلوناس، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية 29 – 30 أكتوبر 2001.

50. بدعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، فبراير، 1999.

51. عثمان محمد عثمان، " التخطيط في ظل اقتصاد السوق نحو تفعيل دور شركاء التنمية " ورشة عمل حول: خصوصية التخطيط المطلوبة لاستهداف النمو بالتوجه نحو اقتصاد السوق في البلدان النامية "، من تنظيم المعهد العربي للتخطيط، سوريا في 2001/4/3 .

52. أوليه هافر ليشين و توماس وولف،" محددات النمو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال"، التمويل و التنمية، صادرة عن صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، عدد 2، المجاد 36، جوان 1999.

53. كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي واشنطن 1998.

54. عبد الوهاب كرمان، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2000/11/06،

55. التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 80– 1984، وزارة التخطيط والتهيّئة العمرانية.

56. التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (85– 1989).

57. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2004.

58. الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة ، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008، ديسمبر 2009.

59. جريدة الخبر اليومية ، 04 أوت 2002 ، السنة الحادي عشر العدد 3541.

القوانين والنصوص التشريعية:

60. القانون رقم 88–01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.

61. القانون رقم 88–02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.

62. قانون النقد والقرض. الصادر بتاريخ 1990/4/14، الجريدة الرسمية العدد 16.

63. القانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.
64. القانون رقم 90-21 المؤرخ في 1990/08/15 المتعلق بالمحاسبة العمومية

المراجع باللغة الأجنبية:

65. Hocine Benissad , L'Ajustement structurel , l'expérience du Maghreb OPU Algérie 1999 .
66. MARIS B, la politique économique conjoncturelle, Puf « Que-sais-je ? 1991.
67. CENEREUX J, Les politiques économiques, Seuil « Mémo », 1996.
68. CROZET Y, Analyse économique de l'Etat, A. Colin « Cursus » ,1991.
69. CENEREUX J, Introduction à la politique économique, Seuil « Points » 1993.
70. Ahmed Henni, Economie de l'Algérie indépendante, ENAG Algérie, 1991.
71. Ammour Benhalima, L'économie Algérienne et ses perspectives de développement polycopie.
72. Ahmed Bouyacoub, l'entreprise publique et l'économie de marché (88-93), les cahiers de CREAD, N° 39, 1997.
73. Benissad.M.H, l'ajustement structurel objectifs et expériences, Algérie :Alin éditions, 1994.
74. Hocine Benissad, La réforme économique en Algérie, OPU, Algérie, 1991.
75. Ahmed Benbitour, L'Algérie au Troisième Millénaire, Defis et Potentialités, éditions MARINOOR. Algérie
76. Pabentantoine, balance des. paiements. et politique, économique, nothan, France, 1996.
77. Samuel Donalain, économie. internationale, contemporaine, o.p.u Alger.
78. Jaque Muller et autres, économie manuel d'application, Paris : DUNOD, 3eme édition, 2002
79. Gabriella Legrenzi, The "displacement effect" in the growth of the Italian general government expenditure. May 2001

80. JOHNSON, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975
81. Philippe ABECASSIS, Philippe BATIFOULIER, Sylvain ZEGHNI, Le rôle de l'Etat dans la vie économique et sociale, Ellipses 1996.
82. Jacques FONTANEL, Analyse des politiques économiques, Office des Publications Universitaires, 2005.
83. André VIANES. La raison économique de l'Etat. Presses Universitaires de LYON 1980.
84. APS,S 5/10/1996,Media Bank, N°26 Oct/Nov – 1996,
85. ONS Rétrospective Statistique (1970- 2002), Edition 2005
86. Bouhouche. M.T. (2004). « La politique monétaire, Définition et Evolution ». MEDIA BANK. N° 74.
87. Banque d'Algérie, Rapport: juin 2003, Evolution Economique et Monétaire en Algérie,
88. Banque d'Algérie, Ordonnance n° 03-11 du 26 août 2003 relative à la monnaie et au crédit,
89. El hadi makboul , le P.A.S en Algérie problématique et application, un revue du CENEPAP . N° 15. 2000.
90. Revue conjoncture n° 62.67.68, Algérie, juillet 2000.
91. Rabah Abdoune, un bilan du P.S.E en Algérie (94 -98) 1998.
92. Ons, l'Algérie en quelque chiffre, rapport n° 38, octobre, 2008.
93. Ons, annuaire statistique de l'Algérie n° 24, édition 2008.
94. Ons, les comptes économiques de 2000 a 2008, n°528

المراجع الآلية:

95. www.bank-of-algeria.dz
96. www.CNES.dz
97. www. mf-gov.dz
98. www.imf.org

ملخـــــص

للدولة دور في الاقتصاد لا يمكن الاستغناء عنه، هذا الدور الذي يختلف باختلاف المفاهيم و الأفكار و اختلاف الدولة بحد ذاتها، من دور محايد إلى دور تدخلي إلى آخر يجمع بين الاثنين في دور مُوجهٍ مُتدخلٍ لحل المشاكل التي قد تواجه الاقتصاد بغرض الوصول إلى أهداف رئيسية هي: الاستقرار الاقتصادي، التخصيص الأمثل للموارد، إعادة توزيع المداخيل والثروات، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية.

وقد مر الاقتصاد الجزائري بثلاث (3) مراحل شهد خلالها تغيرا في وظيفة الدولة ودورها فيه ، فأتسم دورها في المرحلة الأولى والثانية بالدور التدخلي التخطيطي المسيطر على كل نواحي الاقتصاد، هذا ما يمليه التوجه الاشتراكي، ليتغير هذا الدور بتغير طبيعة الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد السوق بداية من إصدار التشريعات الخاصة بالمرحلة الانتقالية منها قانون النقد والقرض وقانون تحرير التجارة الخارجية و تحرير الأسعار من قيود الدولة. هذه المرحلة التي تخبط فيها الاقتصاد الوطني في بدايتها في مشاكل البطالة والتضخم بالإضافة إلى المديونية الخارجية لتتحسن الأوضاع بعد ذلك ، الأمر الراجع إلى السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة في سبيل تحقيق أهدافها الرئيسية التي يعبر عنها بالمربع السحري لكالدور: لا تضخم، لا بطالة، معدل نمو اقتصادي مرتفع، تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: الدولة ، الاقتصاد، السياسات الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري.

RESUME

L'Etat a un rôle non négligeable à jouer dans l'économie. Ce rôle diffère, selon la diversification des concepts, des idées et de la conception de l'état en lui même. Qu'il s'agisse d'un rôle neutre à un rôle où l'état se mêle de tout, ou d'un rôle mixte englobant les deux à la fois en un rôle dirigé en vue de résoudre les difficultés économiques et parvenir à des buts principaux voire : La stabilité économique, la répartition équitable des ressources, la redistribution des revenus et des richesses, et le développement économique.

L'économie Algérienne a traversé trois (3) étapes à travers lesquelles des changements sont intervenus dans la fonction de l'état. Son rôle quant à la première et seconde étape s'est distingué par une main mise et une planification de tous les contours économiques, conformément à l'option socialiste. Ensuite le rôle de l'état a évolué selon les modifications qu'a subit l'économie nationale, passant de l'économie dirigée à l'économie de marché à travers la promulgation de règlements spécifiques régissant la période transitoire notamment, la loi sur la monnaie et le crédit, la loi sur la libéralisation du commerce extérieur et des prix du protectionnisme de l'état. Cette phase, où l'économie nationale a connu des problèmes de chômage et d'inflation en plus de l'endettement extérieur, va connaître de nettes améliorations grâce aux politiques économiques entreprises par l'état en vu de la réalisation de ses principaux objectifs selon le carré magique de CALDOR voire : pas d'inflation, pas de chômage, taux de croissance élevé et réalisation d'un excédent dans la balance des paiements.

Les Mots Clés : L'Etat, l'Economie, les Politiques Economiques, l'Economie Algérienne.

ABSTRACT

The state has a major role in the economy of the country. This role cannot be ignored and may differ in nature according to concepts, ideas, and types of states. It ranges from neutrality to interventionism, and in some cases it may take the form of a mixture of both, in bringing solutions to problems confronting economy. The leading aims here are to safeguard economic stability, to better allocate resources, to redistribute national income, and to ensure economic development.

In that respect, Algerian economy has gone through three (3) stages. In the first two stages, its role consisted of intervening to put the economy under control and to plan all its aspects according to the Socialist doctrine. Such a role has been changing with the shift in the nature of the National Economy towards Market Economy starting from ensuing the law of currency, credit, and the law of foreign trade liberation and the liberation of price from the state's control. In the beginning of this stage, National Economy has known many shortcomings, mainly widespread unemployment, inflation, and the rise of foreign debt. The situation has afterwards improved which is due to economic policies followed by the state towards achieving the main aims expressed in the KALDORAN's magic frame of reference: No inflation, no unemployment, a high rate of economic development and an exceed in the balance of payments.

KEY WORDS: State, Economy, Economic policies, Algerian Economy.